BDO خالد وشركاه KPMG حازم حسن الجهاز المركزى للمحاسبات

بنك القاهرة
شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
وتقرير مراقبو الحسابات عليها

الفهرس

البيان	صفحة
تقرير مراقبو الحسابات	١-٢
قائمة المركز المالى المستقلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣
قائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٤
قائمة الدخل الشامل الاخر المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٥
قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٦-٧
قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٨
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٩-١١٤

BDO خالد وشركاه	**KPMG حازم حسن**	**الجهاز المركزي للمحاسبات**
محاسبون قانونيون ومستشارون	**محاسبون قانونيون ومستشارون**	**الإدارة المركزية للرقابة على البنوك**

تقرير مراقبو الحسابات

إلى السادة / مساهمي بنك القاهرة – شركة مساهمة مصرية

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة **لبنك القاهرة - شركة مساهمة مصرية** - والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبو الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المستقل لبنك القاهرة - شركة مساهمة مصرية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وعن أدائه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .

البيانات المالية المستقلة الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مراقبو الحسابات

محمد مرتضى عبد الحميد
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٣٠٨
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٥٩١١
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٥٧
BDO خالد وشركاه

حاتم عبد المنعم منتصر
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٢٥
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

إيناس عبد الله الشريف
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
الجهاز المركزي للمحاسبات

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون
(١٣)

BDO خالد وشركاه
IBDO
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ١٦ فبراير ٢٠٢٠

بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالى المستقلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ المعدلة ألف جنيه مصري
الأصـــول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(١٥)	١١ ٧٤٠ ٦٦٦	٤ ٣٣٥ ٩٦١
أرصدة لدى البنوك	(١٦)	٣١ ٢٠٨ ٤٤٠	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨
قروض وتسهيلات للبنوك	(١٧)	٤٨٠ ٠٧٧	٥٣٧ ٤٠٨
قروض وتسهيلات العملاء	(١٨)	٧٤ ١٢٠ ٣٢٨	٦١ ٨٠٩ ٦٦٨
مشتقات مالية	(١٩)	٣	–
إستثمارات مالية:			
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٢٠)	٤٠ ٧٣٨ ٥١٩	٢١ ٣٨٣ ٧٤٠
بالتكلفة المستهلكة	(٢٠)	١٨ ٩٤٣ ٠١٩	٢١ ٩٨٢ ٣٥٨
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(٢٠)	٤٧ ٦٩٩	١٨ ٧٩٤
استثمارات فى شركات تابعة وشقيقة	(٢١)	٥٤٢ ٧٠٣	٢٩٣ ١٠٧
أصول غير ملموسة	(٢٢)	٣٩ ٨٧٨	٢١ ٠٩٠
أصول أخرى	(٢٣)	٤ ١٣٠ ٤٠٣	٣ ١٦٥ ٦٢١
أصول ضريبية مؤجلة	(٣٠)	٣٣١ ٥٠٠	٢٩٤ ٨٨٦
أصول ثابتة	(٢٤)	١ ٠٣٤ ٧٦٣	٣٧٣ ١٣٢
اجمالى الأصول		١٨٣ ٣٥٧ ٩٩٨	١٦٧ ٣١٥ ٤٨٣
الالتزامـات وحقوق الملكية			
الالتزامـات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	٨ ٢٨٣ ٣٣٥	١٨ ٥٥٧ ٦١٢
ودائع عملاء	(٢٦)	١٥٠ ٩٨٧ ٣٠٥	١٣١ ٣٢٢ ٢٦٢
مشتقات مالية	(١٩)	٤ ٩٩٠	–
قروض أخري	(٢٧)	٢ ٨٨٢ ٣١٧	٣ ٢١٨ ٨٨٧
التزامات أخرى	(٢٨)	٤ ٢٥٦ ٧١٠	٢ ١٨٢ ٨٢٧
مخصصات أخرى	(٢٩)	٦١٥ ١٦١	٤٥٢ ٣٧٤
إلتزامات ضرائب الدخل الجارية		١٤٢ ٠١٨	–
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(٣٠)	١٠٠ ٠٩٤	٣٦ ٨١٠
إلتزامات مزايا التقاعد	(٣١)	١ ٠٨٣ ٥٧٣	٩٤٧ ٨٣٤
اجمالـــى الالتزامات		١٦٨ ٣٥٥ ٥٠٣	١٥٦ ٧١٨ ٦٠٦
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	(٣٢)	٢ ٢٥٠ ٠٠٠	٢ ٢٥٠ ٠٠٠
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال	(٣٢)	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	–
احتياطيات	(٣٣)	٢ ٣٠٩ ٣٦١	٢ ٤٢١ ٠٩٥
فرق القيمة الإسمية عن القيمة الحالية_وديعة مساندة		١ ٣١٦ ٨٥٤	٢ ٤٥٣ ٢٣٠
صافى أرباح السنة والأرباح المحتجزة	(٣٣)	٦ ١٢٦ ٢٨٠	٣ ٤٧٢ ٥٥٢
اجمالى حقوق الملكية		١٥ ٠٠٢ ٤٩٥	١٠ ٥٩٦ ٨٧٧
اجمالى الالتزامات وحقوق الملكية		١٨٣ ٣٥٧ ٩٩٨	١٦٧ ٣١٥ ٤٨٣

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤١) متممه لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.
- تقرير مراقبو الحسابات (مرفق).

محمد إبراهيم

القائم بأعمال رئيس مجموعة الشئون المالية

طارق فايد

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف جنيه مصري
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(٦)	٢١ ٥٤٨ ٦٥٢	١٨ ٥٩٣ ٢٤٨
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(٦)	(١٣ ٢٠٤ ٧٦٦)	(١٢ ١١٠ ٢٦٦)
صافى الدخل من العائد		٨ ٣٤٣ ٨٨٦	٦ ٤٨٢ ٩٨٢
إيراد الأتعاب والعمولات	(٧)	١ ٥٨٧ ٠٤٤	١ ١٦٧ ٩٠٠
مصروف الأتعاب والعمولات	(٧)	(٤٦ ٩٥٠)	(٣٤ ٢٧١)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات		١ ٥٤٠ ٠٩٤	١ ١٣٣ ٦٢٩
صافى الدخل من العائد والأتعاب والعمولات		٩ ٨٨٣ ٩٨٠	٧ ٦١٦ ٦١١
توزيعات الأرباح	(٨)	٤٧ ٤٠٢	١١٦ ٥٤٥
صافى دخل المتاجرة	(٩)	٢ ٥٨٨	-
أرباح (خسائر) الإستثمارات المالية	(٢٠)	٤٢ ٩٩١	(٣ ٨٩٤)
(عبء) الإضمحلال عن خسائر الائتمان	(١٢)	(٨٤٣ ٦٧٩)	(٩٠٤ ٨٤٢)
مصروفات إدارية	(١٠)	(٣ ٩٤٢ ١٩٣)	(٣ ٠٨٩ ٧٦١)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	(١١)	٩٨ ٧١١	١٥٦ ٢٠٦
أرباح السنة قبل ضرائب الدخل		٥ ٢٨٩ ٨٠٠	٣ ٨٩٠ ٨٦٥
مصروفات ضرائب الدخل	(١٣)	(١ ٣٤١ ٧٤٥)	(١ ٤٠٩ ٩١٢)
صافى أرباح السنة بعد ضرائب الدخل		٣ ٩٤٨ ٠٥٥	٢ ٤٨٠ ٩٥٣
نصيب السهم من صافى أرباح السنة	(١٤)	٦,٢٥	٣,٩٦

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤١) متممه لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

محمد إبراهيم

القائم بأعمال رئيس مجموعة الشئون المالية

طارق فايد

رئيس مجلس الإداره والرئيس التنفيذي

بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

		٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
		ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
صافي أرباح السنة	(١)	٣ ٩٤٨ ٠٥٥	٢ ٤٨٠ ٩٥٣
المحول إلى الأرباح المحتجزة (بالصافى بعد خصم الضرائب)	(٢)	٢٠٠ ١٣٤	-
بنود لا يتم إعادة تبيويبها في الأرباح و الخسائر			
صافى التغير -الحركة في احتياطي القيمة العادلة لادوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		(١٩٥ ٧١٩)	(٦١ ٢٧٥)
بنود يتم إعادة تبيويبها في الأرباح والخسائر			
صافى التغير في احتياطي القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		٣٥٤ ٢٤٨	(٧٤ ٧٠٧)
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخر للسنة، صافي بعد الضريبة	(٣)	١٥٨ ٥٢٩	(١٣٥ ٩٨٢)
إجمالي الدخل الشامل للسنة، صافي بعد الضريبة	(١+٢+٣)	٤ ٣٠٦ ٧١٨	٢ ٣٤٤ ٩٧١

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤١) متممه لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

محمد إبراهيم
القائم بأعمال رئيس مجموعة الشئون المالية

طارق فايد
رئيس مجلس الاداره والرئيس التنفيذي

بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقله عن السنة المالية المنتهيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

		٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
		ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
التدفقات النقدية من انشطة التشغيل			
أرباح السنة قبل ضرائب الدخل		٥ ٢٨٩ ٨٠٠	٣ ٨٩٠ ٨٦٥
تعديلات لتسوية صافى الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك	(٢٤)	١٢٧ ٦٦٣	٧٥ ٢١٣
إستهلاك	(٢٢)	١٥ ٨٥٢	٨ ٠٧٩
عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١٢)	٨٤٣ ٦٧٩	٩٠٤ ٨٤٢
عبء المخصصات ألاخرى	(٢٩)	٢٢٧ ٢٤٤	١١٠ ٩٠٧
عبء مخصص أضمحلال أصول أخرى	(٢٣)	١٩ ٤٥٦	٧ ٣٦١
مخصصات انتفى الغرض منها	(٢٩)	(٨ ٣٠٠)	(٨٩ ٢٧٢)
أرباح بيع أصول ثابتة	(١١)	(١ ٨٥٣)	(٨٩)
أرباح بيع أصول الت ملكيتها	(١١)	(٢٢ ٦٤٦)	-
فروق ترجمة المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية	(٢٩)	(٢٦ ٣٨٥)	٣ ٥٣٧
المستخدم من المخصصات الأخرى بخلاف مخصصات القروض	(٢٩)	(١٧ ٤٥٩)	(١١٩ ٧٤٠)
المتحصل من المخصصات الأخرى بخلاف مخصصات القروض	(٢٩)	٥٨٣	٢٥
رد خسائر إضمحلال شركات شقيقة	(٢٠)	٥ ١٣٢	٢١ ٦٣٧
ايرادات من توزيعات أرباح	(٨)	(٤٧ ٤٠٢)	(١١٦ ٥٤٥)
استهلاك احتياطى سندات	(٢٠)	-	(٢٣ ٩٤٩)
رد فروق تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٩)	(٥ ٣٨٧)	-
إهلاك علاوة أو خصم إصدار إستثمارات مالية	(٢٠)	(١٧ ٩١٨)	(٣٠ ٠٧٤)
أرباح التشغيل قبل التغييرات فى الأصول والإلتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل		٦ ٣٨٢ ٠٥٩	٤ ٦٤٢ ٧٩٧
صافى (الزيادة) النقص فى الأصول			
أرصدة لدى البنوك	(١٦،١٥)	(١ ٤٤١ ١٦٠)	٢ ٠٣٧ ٢٢٨
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٢٠)	(٢٣ ٤٦٨)	-
قروض وتسهيلات للبنوك	(١٧)	٥٥ ٨٤٨	(٥٣٧ ٤٠٨)
قروض وتسهيلات العملاء	(١٨)	(١٣ ٦٤٨ ٠٤٧)	(٢٠ ٩٩٨ ٧٢٢)
مشتقات مالية	(١٩)	(٣)	-
أصول أخرى	(٢٣)	(١ ٠٠٠ ٠٣٤)	(١ ١١٣ ٩٨١)
صافى الزيادة (النقص) فى الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	(٨ ٦٤٦ ٦٠٥)	٩ ٠٤٨ ٣٤٤
ودائع العملاء	(٢٦)	١٩ ٧١٢ ٧٥٥	٩ ١١١ ٢٩٤
مشتقات مالية	(١٩)	٤ ٩٩٠	
إلتزامات أخرى	(٢٨)	٢ ٠١١ ٠٠٩	(١ ٤٦٢ ٨٤٨)
إلتزامات مزايا التقاعد	(٣١)	١٣٥ ٧٣٩	١٨٥ ٠١٩
ضرائب الدخل المسددة		(١ ١٢٠ ٤٣٤)	(١ ٧٣٠ ٥١٦)
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التشغيل (بعده)		٢ ٤٢٢ ٦٤٩	(٨١٨ ٧٩٣)

بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقله عن السنة المالية المنتهيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

		٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
		ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التشغيل (قبله)		٢ ٤٢٢ ٦٤٩	(٨١٨ ٧٩٣)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	(٢٤)	(٧٩١ ٢٠١)	(١٣٩ ٩٠٣)
متحصلات من بيع أصول ثابتة	(١١)	١ ٨٥٣	٩١
متحصلات من بيع إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٢٠)	٣ ١٠٨ ٤١٤	١٨ ١٠٦ ٤٥٤
مشتريات إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٢٠)	(٢٣ ٥٧٤ ٧٨٤)	(١ ٧٩١ ٢٢١)
متحصلات من بيع استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٢٠)	٧ ٢٢٩ ٧٨٤	٤ ٣٩٧ ٨١٤
مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٢٠)	(٤ ١٤٠ ١٩٤)	(٢ ٤٩٩ ٩٥٠)
مدفوعات مقابل اقتناء شركات تابعة وشقيقة	(٢١)	(٢٤٩ ٥٩٦)	(٩٨ ٠٠٠)
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(٢٢)	(٣٤ ٦٤٠)	(١٤ ٥٧٦)
متحصلات من بيع أصول الت ملكيتها		٢٨ ٥٠٠	-
توزيعات أرباح محصلة		٤٧ ٤٠٢	٦٩ ٧٦٧
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من أنشطة الاستثمار		(١٨ ٣٧٤ ٤٦٢)	١٨ ٠٣٠ ٤٧٦
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
متحصلات من القروض الاخرى	(٢٧)	٦٠٨ ٩٥٥	٤٦٥ ١٣٨
مدفوعات الى القروض الاخرى	(٢٧)	(٨١ ٩٠٢)	(٩٤ ٩٩٣)
توزيعات الارباح المدفوعة	(٣٤)	(١ ٣٤٦ ٦٧٦)	(٧٦٢ ٩٣٧)
سداد الوديعة المساندة _ بنك مصر		(٢ ٠٠٠ ٠٠٠)	-
المسدد تحت حساب زيادة رأس المال	(٣٢)	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل		١٨٠ ٣٧٧	(٣٩٢ ٧٩٢)
صافى (النقص) الزيادة فى النقدية وما فى حكمها خلال السنة		(١٥ ٧٧١ ٤٣٦)	١٦ ٨١٨ ٨٩١
رصيد النقدية وما فى حكمها فى أول السنة		٥١ ٩٩٧ ٩٩٧	٣٥ ١٧٩ ١٠٦
رصيد النقدية وما فى حكمها فى آخر السنة		٣٦ ٢٢٦ ٥٦١	٥١ ٩٩٧ ٩٩٧
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلى :-			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى		١١ ٧٤٠ ٦٦٦	٤ ٣٣٥ ٩٦١
أرصدة لدى البنوك		٣١ ٢٠٨ ٤٤٠	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨
أذون خزانة وأوراق حكومية أخري		٣٠ ٤٦٠ ٥٦٣	١٦ ٠٣٠ ١٥٤
أرصدة لدى البنك المركزى فى اطار نسبة الإحتياطى الإلزامى		(٦ ٨٠٥ ٩٧٠)	(١ ٦٠٠ ٠٢١)
أرصده لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(٣٧٣ ٧٥٩)	(٤ ١٢٨ ٨٧٠)
أذون خزانة وأوراق حكومية أخري ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(٣٠ ٠٠٣ ٣٧٩)	(١٥ ٧٣٨ ٩٤٥)
اجمالى النقدية وما فى حكمها	(٣٥)	٣٦ ٢٢٦ ٥٦١	٥١ ٩٩٧ ٩٩٧

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤١) متممه لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

محمد إبراهيم

القائم بأعمال رئيس مجموعة الشئون المالية

طارق فايد

رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذى

بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة - عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

القيمة بالألف جنيه مصري

البيان	إيضاح رقم	رأس المال المصدر والمدفوع	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال	احتياطيات	فرق القيمة الإسمية عن القيمة الحالية_وديعة مساندة	صافى أرباح السنة والأرباح المحتجزة	الإجمالى
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧		٢ ٢٥٠ ٠٠٠	-	٢ ٥١٥ ٦١٥	٢ ٦٥٠ ٧٥١	١ ٨١٩ ٨٥٤	٩ ٢٣٦ ٢٢٠
تعديلات		-	-	-	-	(٢٣ ٨٥٦)	(٢٣ ٨٥٦)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بعد التعديل		٢ ٢٥٠ ٠٠٠	-	٢ ٥١٥ ٦١٥	٢ ٦٥٠ ٧٥١	١ ٧٩٥ ٩٩٨	٩ ٢١٢ ٣٦٤
توزيعات أرباح عام ٢٠١٧		-	-	-	-	(٧٦٢ ٩٣٧)	(٧٦٢ ٩٣٧)
المحول إلى الاحتياطي القانونى		-	-	٤٠ ٣٢١	-	(٤٠ ٣٢١)	-
المحول إلى احتياطى مخاطر بنكية عام		-	-	٤٦	-	(٤٦)	-
المحول إلى احتياطى رأسمالى		-	-	١ ٠٩٥	-	(١ ٠٩٥)	-
فرق القيمة الإسمية عن الحالية_وديعة مساندة		-	-		(١٩٧ ٥٢١)	-	(١٩٧ ٥٢١)
صافى التغير فى بنود الدخل الشامل الاخر		-	-	(١٣٥ ٩٨٢)	-	-	(١٣٥ ٩٨٢)
صافى ربح السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨		-	-	-	-	٢ ٤٨٠ ٩٥٣	٢ ٤٨٠ ٩٥٣
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨		٢ ٢٥٠ ٠٠٠	-	٢ ٤٢١ ٠٩٥	٢ ٤٥٣ ٢٣٠	٣ ٤٧٢ ٥٥٢	١٠ ٥٩٦ ٨٧٧
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ قبل التعديل		٢ ٢٥٠ ٠٠٠	-	٢ ٤٢١ ٠٩٥	٢ ٤٥٣ ٢٣٠	٣ ٤٧٢ ٥٥٢	١٠ ٥٩٦ ٨٧٧
اثر التغيرات الناتجة عن تطبيق الأولى للمعيار الدولى ٩ IFRS		-	-	(٤٩١ ٠٦٥)	-	٢٣ ٤٦٨	(٤٦٧ ٥٩٧)
الرصيد فى ١ يناير ٢٠١٩ المعدل		٢ ٢٥٠ ٠٠٠	-	١ ٩٣٠ ٠٣٠	٢ ٤٥٣ ٢٣٠	٣ ٤٩٦ ٠٢٠	١٠ ١٢٩ ٢٨٠
توزيعات أرباح عام ٢٠١٨		-	-	-	-	(١ ٣٤٦ ٦٧٦)	(١ ٣٤٦ ٦٧٦)
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال		-	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-	-	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
المحول الى الاحتياطي القانونى		-	-	١٢٤ ٠٤٣	-	(١٢٤ ٠٤٣)	-
المحول إلى احتياطى مخاطر بنكية عام		-	-	٤٧ ١٢١	-	(٤٧ ١٢١)	-
المحول الى احتياطى رأسمالى		-	-	٨٩	-	(٨٩)	-
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		-	-	٤٩ ٥٤٩	-	-	٤٩ ٥٤٩
فرق القيمة الإسمية عن الحالية_وديعة مساندة		-	-	-	(١ ١٣٦ ٣٧٦)	-	(١ ١٣٦ ٣٧٦)
صافى التغير فى بنود الدخل الشامل الاخر		-	-	١٥٨ ٥٢٩	-	٢٠٠ ١٣٤	٣٥٨ ٦٦٣
صافى ربح السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩		-	-	-	-	٣ ٩٤٨ ٠٥٥	٣ ٩٤٨ ٠٥٥
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	(٣٣،٣٢)	٢ ٢٥٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٣٠٩ ٣٦١	١ ٣١٦ ٨٥٤	٦ ١٢٦ ٢٨٠	١٥ ٠٠٢ ٤٩٥

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤١) متممه لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

محمد إبراهيم

القائم بأعمال رئيس مجموعة الشئون المالية

طارق فايد

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

١- **التأسيس والنشاط**

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية كبنك تجارى بتاريخ ١٩٥٢/٠٥/١٧ فى ظل قانون التجارة الوطنى لسنة ١٨٨٣ والذى تم إلغاؤه فيما عداً الفصل الأول من الباب الثانى منه بموجب إصدار قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ فى ١٧ مايو١٩٩٩. يقع المركز الرئيسى للبنك في ٦ ش الدكتور مصطفى أبو زهرة – مدينة نصر خلف الجهاز المركزى للمحاسبات.

ويقدم بنك القاهرة خدماته المصرفية المتعلقة بنشاطه فى جمهورية مصر العربية من خلال ٢٣١ فرعاً ومكتبا ووحدة ووكالة ويوظف ٨ ٣٧٤ موظف فى تاريخ إعداد القوائم القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

فى مايو ٢٠٠٧ إستحوذ بنك مصر على جميع أسهم بنك القاهرة ونقلت ملكيتها بإسم بنك مصر فى البورصة المصرية.

فى مايو ٢٠٠٩ بقرا ر من وزير المالية تم الموافقة على بيع عدد خمسة أسهم لكل من:

- شركة مصر للإستثمار – شركة مصر أبو ظبى للإستثمارات العقارية

وهو ما ترتب عليه خضوع البنك لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٠ تم التصديق على تعديل النظام الأساسى للبنك للخضوع للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بمكتب توثيق الإستثمار بموجب محضر توثيق رقم ١٧٦ / ن لسنة ٢٠١٠ والتأشير به بالسجل التجارى بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٠.

فى مايو ٢٠١٠ أسس بنك مصر " شركة مصر المالية للإستثمارات " وبنسبة مساهمة ٩٩,٩٩٩% من رأسمالها لتكون ذراع إستثمارى له.

فى يونيو ٢٠١٠ قام بنك مصر بنقل بعض الإستثمارات طويلة الأجل (من بينها بنك القاهرة) لشركة مصر المالية للإستثمارات. ووافقت الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة المنعقدة فى ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ على نقل ملكية بنك القاهرة لشركة مصر المالية للإستثمارات وتعديل النظام الأساسى للبنك وفقا لذلك.

بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٠ إنعقدت الجمعية العامة غير العادية للبنك وقد وافقت على تعديل المادة ٤٢ من النظام الأساسى بحيث تبدأ السنة المالية للبنك فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من ذات السنة بدلاً من أن تبدأ السنة المالية للبنك فى أول يوليو وتنتهى فى آخر يونيو من السنة التالية.

بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٦ انعقدت الجمعية العامة غير العادية للبنك ، وقد وافقت علي تعديل الماده (٦) من النظام الاساسي للبنك بزياده راس مال البنك بقيمه الارباح المحتجزه ٦٥٠ مليون جم ، وحدد راس مال البنك المرخص به بمبلغ ١٠ مليار جم ، وحدد راس مال البنك المصدر بمبلغ ٢,٢٥٠ مليار جم موزعا علي ٥٠٠ ٥٦٢ الف سهم بقيمة اربعة جنيهات مصرية للسهم الواحد واصبح هيكل مساهمي البنك علي النحو التالي :

شركة مصر المالية للإستثمارات	٩٨٥ ٤٩٩ ٥٦٢	سهم
بنك مصر	٨	أسهم
شركة مصر ابو ظبي للاستثمارات العقارية	٧	أسهم

وتم التأشير في السجل التجاري بتعديل المادة (٦) زيادة رأس المال بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٩ ، كما تم التأشير في صحيفة الاستثمار في النشرة الاخيرة العدد ٤٣٣٩٦ الصادرة بتاريخ ٣٠/١/ ٢٠١٧ بتعديل المادة (٧).

بتاريخ ٢٠١٨/٠٧/١٥، تم انعقاد الجمعية العامة غير العادية بتعديل المادة (٦) من النظام الاساسي للبنك بإضافة بنك مصر بدلا من شركة مصر للإستثمار.

بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٢٢ وافق البنك المركزى المصرى على تعديل المادة (٦) من النظام الأساسى لبنك القاهرة والمتعلقة بزيادة رأس المال المصدر وهيكل المساهمين.

بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٢٢ إنعقدت الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة وقد وافقت على زيادة رأسمال البنك المصدر بمبلغ وقدره ٣ مليار جنيه (ثلاثة مليار جنيه مصري) ليرتفع من ٢,٢٥٠ مليار جنيه مصري إلى ٥,٢٥٠ مليار جنيه مصري يكتتب بنك مصر في كامل قيمة الزيادة، وكذا تعديل نص المادة السادسة من النظام الأساسي للبنك وفقاً لما يلي:

حدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ ١٠ مليار جنيه مصري، وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ ٥,٢٥٠ مليار جنيه مصري موزعاً على ١,٣١٢,٥٠٠ ألف سهم بقيمة إسميه أربعة جنيهات مصرية للسهم الواحد وهيكل مساهمى البنك على النحو التالى:

بنك مصر	٧٥٠ ٠٠٠ ٠٠٨	سهم
شركة مصر المالية للإستثمارات	٥٦٢ ٤٩٩ ٩٨٥	سهم
شركة مصر ابو ظبي للاستثمارات العقارية	٧	أسهم

وقد تم التأشير في السجل التجاري بزيادة رأس المال في الفترة اللاحقة بتاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٠٢.

إعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠٢٠/٠٢/١٣.

٢- **ملخص أهم السياسات المحاسبية**

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة . وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

٢-١ **أسس إعداد القوائم المالية المستقلة**

يتم إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس ادارة البنك المركزي المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر٢٠٠٨ مع إضافة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الادوات المالية" طبقا للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨ والصادر بشأنها التعليمات النهائية لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩، وقد تم اعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة.

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) " الأدوات المالية " إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ وفقاً لتعليمات البنك المركزي وتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية لتلك المتطلبات الجديدة وكذا الافصاح عن الاحكام والتقديرات الهامة المرتبطة بالانخفاض في القيمة في إيضاحات إدارة المخاطر المالية .

وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعًا كليًا في القوائم المالية المجمعة وهى الشركات التي للبنك فيها ، بصورة مباشرة و غير مباشرة من خلال شركات تابعة ، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط .

ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبيًا بالتكلفة ناقصًا خسائر الاضمحلال ، وُتقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمه المالية المجمعة ، حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بإستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس ادارة البنك المركزي المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر٢٠٠٨، وإعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ وبناءاً على صدور تعليمات البنك المركزى المصرى لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ فقد قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك التعليمات.

تأثير تغييرات السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) – الادوات المالية "التبويب و القياس"

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقاير المالية رقم (٩)"الادوات المالية" وذلك إعتباراً من تاريخ التطبيق الإلزامي له في ١ يناير ٢٠١٩ .تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) تغيراً هاماً عن معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) الأدوات المالية – الاعتراف و القياس وخاصة فيما يتعلق بتويب وقياس والافصاح عن الاصول المالية وبعض الالتزامات المالية، وفيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق المعيار:

أ- **الأصول و الالتزامات المالية**

عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مصنفة: بالتكلفة المستهلكة، أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.

ويتم تصنيف الأصول المالية طبقا لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

١. يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و

٢. ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

٣. يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

٤. ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

- عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة، يجوز للبنك ان يختار بلا رجعة قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.
- يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر، بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف الأولي، يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعه أصلا ماليا يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، على أنه بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر، في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافا لذلك.

<u>قام البنك بتصنيف بعض الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الاخر وهي:</u>

- أذون الخزانة واوراق حكومية أخرى.
- سندات.
- وثائق صناديق الاستثمارات.
- أدوات حقوق المليكة في الشركات المستثمر بها بنسبة تتراوح من صفر% الى ٢٠%.

<u>قام البنك بتصنيف استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:</u>

- وثائق صناديق الاستثمار لأغراض المتاجرة من خلال الأرباح والخسائر.

<u>قام البنك بتصنيف بعض الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة وهي:</u>

- سندات.

إعادة تصنيف الاصول المالية و الالتزامات المالية بتاريخ التطبيق الأولي لتعليمات البنك المركزي المصري فيما يخص المعيار الدولي للتقرير المالي (٩).

يوضح الجدول التالي فئات القياس الأصلية طبقاً لقواعد تصوير و اعداد القوائم المالية الصادرة من البنك المركزي المصري و فئات القياس الجديدة طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري " المعيار الدولي للتقاير المالية رقم ٩" للأصول والالتزامات المالية كما في ١ يناير ٢٠١٩:

	التصنيف الأولى طبقا لتعليمات البنك المركزى القائمة	التصنيف الجديد طبقا لمعيار الدولى للتقارير المالية (٩)	القيمة الدفترية طبقا لتعليمات البنك المركزى القائمة	إعادة التصنيف	إعادة قياس	القيمة الدفترية الجديدة طبقا لمعيار الدولى للتقارير المالية (٩)
ارصدة لدى البنوك	تكلفة	تكلفة مستهلكة	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨	--	(٧٣ ٠٥٢)	٥٣ ٠٢٦ ٦٦٦
اذون خزانة	تكلفة مستهلكة	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل / بالتكلفة المستهلكة	١٦ ٠٣٠ ١٥٤	--	--	--
استثمارات مالية متاحة للبيع	تكلفة مستهلكة	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢ ٢٧٣ ٩٥٠	--	--	--
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	تكلفة مستهلكة	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	--	٢١ ٣٨٣ ٧٣٩	٧١ ١٨٣	٢١ ٤٥٤ ٩٢٢
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	تكلفة مستهلكة	تكلفة مستهلكة	٢٣ ٤٥٣ ١١٦	--	--	--
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	تكلفة مستهلكة	تكلفة مستهلكة	--	٢١ ٩٨٢ ٣٥٩	(١٤ ٦٠٠)	٢١ ٩٦٧ ٧٥٩
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	--	١٨ ٧٩٤	٢٣ ٤٦٨	٤٢ ٢٦٢
قروض وتسهيلات للبنوك	تكلفة	تكلفة مستهلكة	٥٣٧ ٤٠٨	--	(٢ ٤٤٨)	٥٣٤ ٩٦٠
قروض وتسهيلات للعملاء	تكلفة	تكلفة مستهلكة	٦١ ٨٠٩ ٦٦٨	--	(٤٨٥ ٠٤٣)	٦١ ٣٢٤ ٦٢٥
أرصدة مستحقة للبنوك	تكلفة	تكلفة مستهلكة	١٦ ٩٢٩ ٩٤٠	١ ٦٢٧ ٦٧٢	--	١٨ ٥٥٧ ٦١٢
مخصصات الاخرى (مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة العرضية)	تكلفة	تكلفة مستهلكة	(٤٥٢ ٣٧٤)	--	١٢ ٨٩٥	(٤٣٩ ٤٧٩)
أرباح محتجزة			(٣ ٤٩٦ ٤٠٨)	--	(٢٣ ٤٦٨)	(٣ ٥١٩ ٨٧٦)
احتياطيات			(٢ ٤٢١ ٠٩٥)	--	٤٩١ ٠٦٥	(١ ٩٣٠ ٠٣٠)

١- تسوية القيمة الدفترية الاصول المالية و الالتزامات المالية بتاريخ التطبيق الأولي لتعليمات البنك المركزي المصري فيما يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) .

يوضح الجدول أدناه تسوية القيمة الدفترية طبقاً لقواعد تصوير و اعداد القوائم المالية الصادرة من البنك المركزي المصري إلى القيمة الدفترية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري فيما يخص المعيار الدولي للتقاير المالية رقم (٩) عند التحول الى المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ في ١ يناير ٢٠١٩:-

فروق تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية ٩ :

	بالالف جنيه مصري
تأثيرالاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة	
مخصصات مكونة وفق لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨	
مخصص خسائر الأضمحلال لأرصدة القروض والتسهيلات للعملاء	٣ ٥٨٢ ٧٦٨
مخصص الألتزامات العرضية	٨٠ ٧٩٠
الاجمالى	**٣ ٦٦٣ ٥٥٨**
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولى للتقارير المالية (٩)	
مخصص خسائر الائتمان لأرصدة القروض والتسهيلات للعملاء	٤ ٠٦٧ ٨١١
مخصص خسائر الائتمان لأرصدة القروض والتسهيلات للبنوك	٢ ٤٤٨
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات العرضية	٦٧ ٨٩٥
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للأستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	١٨٢ ١٩١
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للارصدة لدى البنوك	٧٣ ٠٥٢
الاجمالى	**٤ ٣٩٣ ٣٩٧**
فروق تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (٩)	**٧٢٩ ٨٣٩**

	احتياطي المخاطر العام	**الأر باح المحتجزة**	**احتياطي القيمة العادلة**
الرصيد الافتتاحي في ١ يناير ٢٠١٩	**٧٩٨ ٣٢٠**	**٣ ٤٩٦ ٤٠٨**	**٢٠٩ ٤٩٣**
إجمالي الأثر علي إعادة التصنيف والقياس	--	٢٣ ٤٦٨	٥٦ ٥٨٣
إجمالي الأثر علي الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٧٢٩ ٨٣٩)	--	--
الإجمالي	**(٧٢٩ ٨٣٩)**	**٢٣ ٤٦٨**	**٥٦ ٥٨٣**
الرصيد الافتتاحي المعدل	**٦٨ ٤٨١**	**٣ ٥١٩ ٨٧٦**	**٢٦٦ ٠٧٦**

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول ؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقر ير بهذا الشأن إلى إدارة البنك
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، واسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

١) يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالى:

الأداة المالية	طرق القياس وفقاً لنموذج الأعمال		
	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة	
		من خلال الدخل الشامل	من خلال الأرباح أو الخسائر
أدوات حقوق الملكية	لا ينطبق	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولى ولا يتم الرجوع فيه	المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية
أدوات الدين	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة

٢) يقوم البنك بإعداد وتوثيق واعتماد نموذج أعمال بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يعكس استراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الاصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً لما يلى:

الاصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الاصول المالية بالتكلفة المستهلكة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	▪ الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد. ▪ البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية. ▪ أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. ▪ يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدي توافقها مع متطلبات المعيار.

الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	▪ كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. ▪ مبيعات مرتفعة نسبياً (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	▪ هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالاصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. ▪ تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. ▪ ادارة الاصول المالية بمعرفة علي اساس القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر تلافيا للتضارب في القياس المحاسبي. ▪ شروط تبويب الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر. تتوافر كافة الشروط التالية في الاصول المالية التي يقوم البنك بتبويبها عند الاقتناء بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر : – أن تكون مسجلة في بورصة أوراق مالية محلية و خارجية . – أن يكون عليها تعامل نشط خلال الثلاثة أشهر السابقة على تاريخ الاقتناء .

- يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال على مستوى المحفظة التي يتم الاحتفاظ بالأصل المالى فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة امداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم اخذها في الاعتبار عند تقييم هدف نموذج الاعمال ما يلي:

- السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي. وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والاحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ استحقاق الأصول المالية مع تواريخ استحقاق الالتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.
- كيفية تقييم والتقرير عن أداء المحفظة الي الإدارة العليا.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.
- كيفية تحديد تقييم أداء مديري الاعمال (القيمة العادلة، العائد على المحفظة، أو كلاهما).
- دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك فان المعلومات عن انشطة البيع لا تؤخذ في الاعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.

- إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التى يتم ادارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث انها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع اصول مالية معاً.

- تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الاداة والعائد

لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف المبلغ الأصلي للاداة المالية بانة القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الاولي. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر الإقراض الاساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تتمثل فى دفعات تقتصر فقط على أصل الاداة المالية والعائد، فإن البنك يأخذ في اعتباره الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط. ولإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك في اعتباره ما يلي:

- الاحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الرافعة المالية (سعر العائد، الآجال، نوع العملة ...).

- شروط السداد المعجل ومد الأجل.
- الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة.
- الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دوريا).
- لا يقوم البنك بإعادة التبويب بين مجموعات الاصـــول المالية الا فقط وعندما فقط يتم تغيير نموذج الاعمال وهذا ما يحدث نادرا او يكون بصفة غير متكررة وغير جوهرية او عند تدهور في القدرة الائتمانية لاحد ادوات الدين بالتكلفة المستهلكة.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الاصلى و الفائدة:

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. يتم تعريف الفائدة على أنها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدار ية) ، وكذلك هامش الربح. في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة ، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم معا إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقار ير المالية رقم ٩ " طبقا لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩" نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتار يخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديد على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض ارتباطات وتعهدات القر وض وعقود الضمانات المالية. بموجب المعيار الدولي للتقار ير المالية رقم ٩ ؛ يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة اكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر٢٠٠٨ يطبق البنك منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الاولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدي ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الاصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا. بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحتسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفتر ية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) . خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تار يخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدة الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفتر ية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية ؛ بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة.

٢-٢ المحاسبة عن الإستثمارات فى الشركات التابعة والشقيقة

يتم عرض الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة فى القوائم المالية المستقلة المرفقة على أساس التكلفة وهى تمثل حصة البنك المباشرة فى الملكية وليس على أساس نتائج أعمال وصافى أصول الشركات المستثمر فيها، هذا وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهماً أشمل للمركز المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المجمعة للبنك وشركاته التابعة (المجموعة) بالإضافة إلى حصة البنك في صافى أصول شركاته الشقيقة.

٢-٢-١ الشركات التابعة

هى الشركات (بما فى ذلك المنشآت المؤسسة لأغراض خاصة Special Purpose Entities / SPEs التى يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم فى سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على منافع من أنشطتها، وعادةً ما يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت بها. ويؤخذ فى الإعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التى يمكن ممارستها أو تحويلها فى الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

٢-٢-٢ الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هى المنشآت التى يتمتع البنك بطريق مباشر أو غير مباشر بنفوذ مؤثر عليها ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة عليها حيث يمتلك البنك حصص ملكية تتراوح من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت فى الشركات الشقيقة.

تُستخدم طريقة الشراء فى المحاسبة عن معاملات إقتناء البنك للشركات التابعة والشقيقة عند الإعتراف الأولى بها (فى تاريخ الإقتناء). ويُعدُ تاريخ الإقتناء هو التاريخ الذى يحصل فيه المشترى على السيطرة أو النفوذ المؤثر على الشركة التابعة أو الشقيقة المشتراة. وطبقاً لطريقة الشراء يتم الإعتراف الأولى بالحصة المقتناة كإستثمار فى الشركة التابعة أو الشقيقة بالتكلفة. وتمثل تكلفة الإقتناء القيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستحق سداده على البنك مقابل الحصة المشتراة مضافاً إليها أية تكاليف تُعزى مباشرةً لعملية الإقتناء.

وفى الحالات التى تتحقق فيها سيطرة على منشأة ما على مراحل ومن ثم تجميع أعمالها من خلال أكثر من معاملة تبادل واحدة عندئذٍ يتم التعامل مع كل معاملة من معاملات التبادل تلك بصورة منفصلة وذلك على أساس تكلفة الإقتناء والمعلومات الخاصة بالقيمة العادلة للمقابل فى تاريخ كل معاملة تبادل حتى التاريخ الذى تتحقق فيه تلك السيطرة.

ويتم المحاسبة اللاحقة عن إستثمارات البنك فى الشركات التابعة والشقيقة فى القوائم المالية المستقلة بطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة تثبت الإستثمارات بتكلفة الإقتناء متضمنةً أية شهرة ويخصم منها أية خسائر إضمحلال لاحقة فى القيمة. وتثبت فى قائمة الدخل إيرادات البنك من توزيعات أرباح الشركات التابعة والشقيقة عند إعتماد الشركات لتوزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك فى تحصيلها.

٢-٣ التقارير القطاعية

يمثل قطاع النشاط مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. ويرتبط القطاع الجغرافى بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة إقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها وتميزها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة إقتصادية مختلفة.

٢-٤ ترجمة العملات الأجنبية

٢-٤-١ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصرى وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٢-٤-٢ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصرى وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى تاريخ تنفيذ المعاملة.
- ويتم إعادة ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى فى نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى ذلك التاريخ، ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن الترجمة ضمن البنود التالية:

- صافى دخل المتاجرة للأصول / الإلتزامات المبوبة بغرض المتاجرة.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقى البنود.

- يتم تحليل التغيرات فى القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية والمصنفة كإستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات فى التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة، ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالفروق الناتجة عن التغيرات فى التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهه وبالفروق الناتجة عن تغير أسعار الصرف ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الإعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير فى القيمة العادلة (إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
- تتضمن فروق الترجمة الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية ضمن الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، ويتم الاعتراف بفروق الترجمه الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ضمن إحتياطي القيمة العادلة فى حقوق الملكية

٢-٥ الأصول والالتزامات المالية

٢-٥-١ الاعتراف والقياس الاولي

يقوم البنك بالاعتراف الاولي بالاصول والالتزامات المالية في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الأصل أو الألتزام المالى أولياً بالقيمة العادلة. وبالنسبة لتلك التي لا يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فإنها تقاس بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة التي ترتبط بشكل مباشر بعملية الإقتناء أو الإصدار.

٢-٥-٢ التبويب

الأصول المالية

أ) السياسة المالية المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية ما بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وقروض ومديونيات، وإستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، وإستثمارات مالية متاحة للبيع. ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الإعتراف الأولى بها.

الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تشمل هذه المجموعة: أصول مالية بغرض المتاجرة، والمشتقات المالية.

يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزء من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولاً وإلتزامات مالية يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير، أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وغير متداولة فى سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي ينوى البنك بيعها فورا أو في مدى زمني قصير، فيتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة.
- الأصول التي بوبها البنك كأصول مالية متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية لمصدر الأداة.

الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

تمثل الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتواريخ إستحقاق محددة ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها. ويحظر على البنك تصنيف أي من أصوله المالية بغرض الإحتفاظ إذا قام البنك خلال السنة أو السنتين السابقتين ببيع أو إعادة تبويب مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بإستثناء حالات الضرورة المسموح بها.

الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تتوافر النية للإحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها إستجابةً للحاجة إلى السيولة أو التغيرات فى أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويتبع ما يلى بالنسبة لكافة الأصول المالية:

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية – سواء تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر ، أو الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو تلك المتاحة للبيع أو القروض والمديونيات – في تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.
- يتم الاعتراف الأولي بالأصول المالية – بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر – بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملة .أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل.
- يقوم البنك باستبعاد الأصل المالى عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريبا إلى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.
- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة كل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات والإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بالتكلفة المستهلكة.
- يتم الإعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها، بينما يتم الإعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم إستبعاد الأصل أو إضمحلال قيمته، عندها يتم الإعتراف في قائمة الدخل بالأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق الإعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الإعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العمات الأجنبية بالنسبة للأصول الماية ذات الطبيعة النقدية المبوبة كإستثمارات مالية متاحة للبيع، كما يتم الإعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة كإستثمارا تمالية متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.
- يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المالية المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Prices أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالى، فيتم قياسه بالتكلفة بعد خصم أي إضمحلال في قيمته.

ب) السياسة المالية المطبقة إعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩

- عند الإعتراف الأولى يقوم البنك بتبويب الأصول المالية إلى أصول مالية بالتكلفة المستهلكة، اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم قياس الاصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تم استيفاء كلا الشرطين التاليين ولم يكن قد تم تخصيصه بمعرفة ادارة البنك عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

  – يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه فقط هو الاحتفاظ بالأصل المالى لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

  – ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي ،في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل تتمثل فقط فى أصل مبلغ الاداة المالية والعائد.
- يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولم يكن قد تم تخصيصها عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر اذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

  – يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالى.

  – ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي ،في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل لا تتمثل فقط في أصل الدين والعائد.
- يتم تبويب باقى الأصول المالية الأخرى كإستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للبنك عند الاعتراف الأولي ،أن يخصص بشكل لارجعة فيه – أصلا مالياً على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، بالرغم من إستيفائه لشروط التبويب كأصل مالى بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، إذا كان القيام بذلك يمنع أو يقلص – بشكل جوهري – التضارب الذى قد ينشأ في القياس المحاسبي.

تقييم نموذج الاعمال

- يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالى:

الأداة المالية	طرق القياس وفقاً لنماذج الأعمال		
	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة	
		من خلال الدخل الشامل الاخر	من خلال الأرباح أو الخسائر
أدوات حقوق الملكية	لا ينطبق	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولى ولا يتم الرجوع فيه	المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية
أدوات الدين	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة

- يقوم البنك بإعداد وتوثيق واعتماد نموذج / نماذج الاعمال (Business Models) بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يعكس استراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الاصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً لما يلى:

الاصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الاصول المالية بالتكلفة المستهلكة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	▪ الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد. ▪ البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية. ▪ أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. ▪ يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدي توافقها مع متطلبات المعيار.
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	▪ كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. ▪ مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية النعاقدية
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	▪ هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالاصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. ▪ تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. ▪ ادارة الاصول المالية بمعرفة علي اساس القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر تلافيا للتضارب في القياس المحاسبي.

- **يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال على مستوى المحفظة التي يتم الاحتفاظ بالأصل المالى فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة امداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم اخذها في الاعتبار عند تقييم هدف نموذج الاعمال ما يلي:**
  - السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي. وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والاحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ استحقاق الأصول المالية مع تواريخ استحقاق الالتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.
  - كيفية تقييم والتقرير عن أداء المحفظة الي الإدارة العليا.
  - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.
  - كيفية تحديد تقييم أداء مديري الاعمال (القيمة العادلة، العائد على المحفظة، أو كلاهما).

- دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك فان المعلومات عن انشطة البيع لا تؤخذ في الاعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.
- إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التى يتم ادارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث انها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع اصول مالية معاً.

- **تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الاداة والعائد.**

لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف المبلغ الأصـــلي للاداة المالية بانه القيمة العادلة للأصـــل المالي عند الاعتراف الاولي. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصـــلي خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر الإقراض الاساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح. ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصـل تتمثل فى دفعات تقتصـر فقط على أصـل الاداة المالية والعائد، فإن البنك يأخذ في اعتباره الشـروط التعاقدية للأداة. ويشـمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصـل المالي يتضـمن شـروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط. ولإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك في اعتباره ما يلي:

- الاحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الرافعة المالية (سعر العائد، الآجال، نوع العملة ...).
- شروط السداد المعجل ومد الأجل.
- الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة.
- الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دوريا).

الالتزامات المالية – السياسة المطبقة إعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩

- عند الإعتراف الأولى يقوم البنك بتبويب الالتزامات المالية إلى التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة، والتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بناء علي هدف نموذج الاعمال للبنك
- يتم الاعتراف أوليا بكافة الالتزامات المالية بالقيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية.
- يتم قياس الالتزامات المالية المبوبة بالتكلفة المستهلكة لاحقا علي اساس التكلفة المستهلكة وباستخدام طريقة العائد الفعلي.
- يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني للبنك في قائمة الدخل الشامل الآخر في حين يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة في قائمة الارباح و الخسائر.

إعادة التبويب

- لا يتم إعادة تبويب الاصول المالية بعد الاعتراف الاولي إلا عندما – وفقط عندما – يقوم البنك بتغيير نموذج الاعمال الخاص بإدارة هذه الأصول.
- في كافة الاحوال لا يتم اعادة التبويب بين بنود الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر وبين الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة.

٢-٥-٣ الإستبعاد

أ- الأصول المالية

- يتم استبعاد الأصل المالى عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يقوم البنك بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم بموجبها تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية بشكل جوهرى الى طرف آخر.
- عند استبعاد أصل مالي يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل الذي تم استبعاده) ومجموع كلا من المقابل المستلم (متضمنا أي أصل جديد تم الحصول علية مخصوما منة أي التزام جديد تم تحمله) وأي أرباح أو خسائر مجمعة سبق الاعتراف بها ضمن إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر.

- إعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩ فإن أي أرباح او خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الاخر متعلقة بالاستثمار في أدوات حقوق ملكية تم تخصيصها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر، لا يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر عند استبعاد ذلك الأصل بحيث يتم تحويل الفروق التي تخصها مباشرة الى بند الارباح المحتجزة. وان أية حصة نشأت أو تم الاحتفاظ بها من الأصل المؤهل للاستبعاد (مستوفى شروط الإستبعاد) فيتم الاعتراف بها كأصل أو التزام منفصل.
- عندما يدخل البنك في معاملات يقوم بموجبها بتحويل أصول سبق الإعتراف بها في قائمة المركز المالي، ولكنة يحتفظ بكل أو بشكل جوهرى بمعظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل المحول أو جزء منه. ففي هذه الأحوال، لا يتم استبعاد الأصل المحول.
- بالنسبة للمعاملات التي لا يقوم فيها البنك بالاحتفاظ ولا بتحويل بشكل جوهرى كل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل ويحتفظ بالسيطرة على الأصل، يستمر البنك في الاعتراف بالأصل في حدود ارتباطه المستمر بالأصل المالي، ويتحدد الارتباط المستمر للبنك بالأصل المالي بمدى تعرض البنك للتغيرات في قيمة الأصل المحول.
- في بعض المعاملات يحتفظ البنك بالتزام خدمة الأصل المحول مقابل عمولة، عندها يتم استبعاد الأصل المحول إذا كان يفي بشروط الاستبعاد. ويتم الاعتراف بأصل او التزام لعقد الخدمة إذا كانت عمولة الخدمة أكبر من القدر المناسب (أصل) او اقل من القدر المناسب (إلتزام) لتأدية الخدمة.

ب- الالتزامات المالية

- يقوم البنك باستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم التخلص من او الغاء او انتهاء مدته الواردة بالعقد.

٢-٥-٤ <u>التعديلات على الأصول المالية والالتزامات المالية</u>

أ- الأصول المالية

- إذا تم تعديل شروط أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل جوهري. وإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة اختلافاً جوهرياً فان الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر انتهت ومن ثم يتم استبعاد الأصل المالي الأصلي ويتم الاعتراف بأصل مالي جديد بالقيمة العادلة والاعتراف بالقيمة الناتجة من تعديل القيمة الدفترية الاجمالية كأرباح او خسائر ضمن الأرباح والخسائر. اما إذا كان هذا التعديل قد حدث بسبب صعوبات مالية للمقترض، فان الأرباح يتم تاجيلها وتعرض مع مجمع خسائر الاضمحلال في حين يتم الاعتراف بالخسائر في قائمة الارباح والخسائر.
- إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل المعترف به بالتكلفة المستهلكة ليست مختلفة جوهرياً، فان التعديل لا ينتج عنه استبعاد الأصل المالي.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٩

- إذا تم تعديل شروط الأصل المالي بسبب صعوبات مالية للمقترض ولم يكن الأصل قد تم استبعاده، فان اضمحلال الأصل يتم قياسه باستخدام سعر العائد قبل التعديل.

ب- الالتزامات المالية

يقوم البنك بتعديل التزام مالي عندما يتم تعديل شـــروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة اختلافاً جوهرياً. في هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بناءاً على الشـــروط المعدلة بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي القديم والالتزام المالي الجديد بالشروط المعدلة ضمن قائمة الأرباح والخسائر.

المقاصة بين الاصول المالية والالتزامات المالية

يتم إجراء المقاصـة بين الأصـول والالتزامات المالية إذا كان للبنك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصـة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافى المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.
وتعرض بنود اتفاقيات شـــراء أذون خزانـة مع الالتزام غير المتزامن بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانـة مع الالتزام غير المتزامن بإعادة الشراء على أساس الصافي بقائمة المركز المالى ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

٢-٥-٥ قياس القيمة العادلة

السياسة المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

- يحدد البنك القيمة العادلة علي اساس انها السعر الذى سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذى سيتم سداده لنقل إلتزام فى معاملة منظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس مع الاخذ في الاعتبار عند قياس القيمة العادلة خصائص الأصل أو الإلتزام فى حال أخذ المشاركون فى السوق تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل و/أو الإلتزام فى تاريخ القياس حيث تشتمل هذه الخصائص علي حالة الأصل وموقعه والقيود على بيع الأصل أو استخدامه لكيفية نظر المشاركين فى السوق.
- يستخدم البنك منهج السوق لتحديد القيمة العادلة للاصول والالتزامات المالية باعتبار ان هذا المنهج يستخدم الاسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناجمة عن معاملات بالسوق تتضمن أصول أو التزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات، وتكون مطابقة أو قابلة للمقارنة. وبالتالي قد يستخدم البنك أساليب التقييم المتفقة مع منهج السوق مثل مضاعفات السوق المشتقة من مجموعات قابلة للمقارنة. وعندها يقتضي اختيار المضاعف الملائم من ضمن النطاق استخدام الحكم الشخصي مع الأخذ في الاعتبار العوامل الكمية والنوعية الخاصة بالقياس.
- عندما لا يمكن الاعتماد علي مدخل السوق في تحديد القيمة العادلة لاصل مالي او التزام مالي، يستخدم البنك منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة والذي بموجبه يتم تحويل المبالغ المستقبلية مثل التدفقات النقدية أو الدخل والمصروفات إلى مبلغ حالي (مخصوم) بحيث يعكس قياس القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول المبالغ المستقبلية.
- عندما لا يمكن الاعتماد علي مدخل السوق او منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة لاصل مالي او التزام مالي، يستخدم البنك منهج التكلفة في تحديد القيمة العادلة بحيث يعكس المبلغ الذي يتم طلبه حالياً لاستبدال الاصل بحالته الراهنة (تكلفة الاستبدال الحالية)، بحيث تعكس القيمة العادلة التكلفة التي يتحملها المشارك في السوق كمشترى من اقتناء أصل بديل له منفعة مماثلة حيث ان المشارك في السوق كمشترى لن يدفع في الأصل أكثر من المبلغ الذي يستبدل به المنفعة للأصل.

أساليب التقييم المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأداة المالية تتضمن:

- الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في أسواق نشطة.
- عقود مبادلة أسعار الفائدة باحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بناءاً على منحنيات العوائد الملحوظة.
- القيمة العادلة للعقود المستقبلية لأسعار العملات باستخدام القيمة الحالية لقيمة التدفق النقدي المتوقع باستخدام سعر الصرف المستقبلي للعملة محل التعاقد.
- تحليل التدفقات النقدية المخصومة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية الأخرى.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٩

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قِبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُبوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال فى القيمة.

٢-٦ أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.
- لا يتم فصل عقود المشتقات الضمنية عندما تكون المشتقة مرتبطة بأصل مالي وبالتالى يتم تصنيف عقد المشتقات الضمنية بالكامل مع الأصل المالى المرتبط به.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى.ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلى :

١. تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).

٢. تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).

٣. تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

- يتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المؤهلة للمحاسبة عنها كادوات تغطية.
- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندى للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وبصفة مستمرة بالتوثيق المستندى لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

٢-٦-١ تغطية القيمة العادلة

- يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات مخاطر تغير القيمة العادلة، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى.
- يتم الاعتراف بأثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها ضمن بند "صافي الدخل من العائد ". في حين يتم الاعتراف بأثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية ضمن بند "صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- يتم الاعتراف بأثر عدم الفعالية فى كافة العقود والبنود المُغطاة المتعلقة بها الواردة فى الفقرة السابقة ضمن بند " صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر "
- إذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الاستحقاق. ويستمر الاعتراف بحقوق الملكية بالتعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

٢-٦-٢ تغطية التدفقات النقدية

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل الشامل الاخر بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الأرباح والخسائر ضمن بند " صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ".
- يتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في قائمة الدخل الشامل الاخر إلى قائمة الأرباح والخسائر في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى " صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ".
- عندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يستمر الاعتراف بالأرباح أو الخسائر التي تراكمت في الدخل الشامل الاخر في ذلك الوقت ضمن بنود الدخل الشامل الاخر، ويتم الاعتراف بها في قائمة الأرباح والخسائر عندما يتم الاعتراف في النهاية بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها، عندئذ يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في الدخل الشامل الاخر على الفور إلى قائمة الأرباح والخسائر.

٢-٦-٣ تغطية صافي الاستثمار

يتم الاعتراف ضمن قائمة الدخل الشامل الاخر بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية، بينما يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في قائمة الدخل الشامل الاخر الي قائمة الأرباح والخسائر عند استبعاد العمليات الأجنبية.

٢-٦-٤ المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر ضمن "صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر "صافي الدخل من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٢-٧ صافى دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

يمثل " صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح " والخسائرالأرباح والخسائر للأصول والالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر وتشتمل على التغييرات في القيمة العادلة سواء المحققة أو غير المحققة والفوائد وتوزيعات الأسهم وفروق التغير في أسعار الصرف.

٢-٨ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وغير متداولة فى سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي ينوى البنك بيعها فورا أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- الأصول التي بوبها البنك على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٢-٩ إيرادات ومصروفات العائد

يتم الإعتراف فى قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلى لجميع الأدوات المالية ذات العائد (فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث تدرج عوائدها ضمن التغير فى قيمتها العادلة). وطريقة معدل العائد الفعلى هى طريقة لحساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو إلتزام مالى وتوزيع إيرادات العائد أو مصروفات العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذى يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو خلال فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول إلى القيمة الدفترية لأصل أو إلتزام مالى فى تاريخ الإعتراف الأولى. وعند حساب معدل العائد الفعلى، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية آخذاً فى الإعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) فيما عدا خسائر الإئتمان المستقبلية التى لم تتحقق بعد، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التى تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلى ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات. وعندما تُصَنَف القروض أو المديونيات كديون غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الإعتراف بعوائدها كإيرادات فى قائمة الدخل بل يتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم إتباع الأساس النقدى فى الإعتراف بها ضمن الإيرادات كما يلى:-

- بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للانشطة الإقتصادية، يُعترف بالعائد عليها ضمن الإيرادات عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات.
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدى أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض مقابل الإعتراف بفوائد مجنبة بالأرصدة الدائنة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى إنتظام لمدة سنة. وفى حالة
- إستمرار العميل فى الإنتظام يُدرج بالإيرادات العائد المجنب والمحسوب على رصيد القرض القائم (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة وسداد كامل الفوائد) دون العائد المُهمش قبل الجدولة والذى لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل الرصيد الذى يظهر بقائمة المركز المالى قبل الجدولة.

٢-١٠ إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الإعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة ضمن الإيرادات وذلك عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الإعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدى عندما يتم الإعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد بالايضاح رقم (٢-٩) أعلاه. أما بالنسبة للأتعاب التى تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلى للأصل المالى بصفة عامة فيتم معالجتها بإعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلى. ويتم تأجيل الإعتراف بأتعاب الإرتباط المحصلة على القروض كإيراد بالأرباح أو الخسائر إذا كان هناك إحتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على إعتبار أن أتعاب الإرتباط التى يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن تدخله المستمر فى الأداة المالية المزمع إصدارها. وعند إستخدام القرض يتم الإعتراف بتلك الأتعاب بالأرباح أو الخسائر من خلال تعديل معدل العائد الفعلى على القرض، أما إذا لم يعد إصدار القرض مرجح الحدوث فتحمل تلك الأتعاب فوراً كإيرادات ضمن الأرباح أو الخسائر. كما أنه فى حالة إنتهاء فترة الإرتباط دون إصدار البنك للقرض فيتم الإعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند إنتهاء فترة سريان الإرتباط. ويتم الإعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن الإيراد فى تاريخ الإعتراف الأولى بها. ويتم الإعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند إستكمال عملية الترويج وذلك فى حالة عدم إحتفاظ البنك بأى جزء من القرض لنفسه أو فى حالة إحتفاظ البنك بجزء من القرض بذات معدل العائد الفعلى المتاح للمشاركين الآخرين. ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بإيراد من الأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة فى التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو إقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند إستكمال المعاملة المعنية. وعادةً ما يتم الإعتراف بإيراد من أتعاب الإستشارات الإدارية والخدمات الأخرى على أساس التوزيع الزمنى النسبى على مدى فترة أداء الخدمة. ويتم الإعتراف بإيراد أتعاب إدارة التخطيط المالى وخدمات الحفظ التى يتم تقديمها خلال فترة زمنية طويلة وذلك على مدار الفترة التى يتم تأدية الخدمة فيها.

٢-١١ إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالإيرادات الناتجة عن توزيعات الأرباح التى تعلن عنها الشركات المستثمر بها، وذلك فى تاريخ صدور الحق للبنك فى تحصيلها.

٢-١٢ إتفاقيات الشراء المتزامن مع إعادة البيع وإتفاقيات البيع المتزامن مع إعادة الشراء

لا تُستبعد من الدفاتر أذون الخزانة المباعة بموجب الإتفاقيات التى تُلزِم البنك بإعادة شرائها بل تظهر ضمن أرصدة أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى بقائمة المركز المالى. وبالنسبة لأذون الخزانة المشتراة بموجب الإتفاقيات التى تُلزِم البنك بإعادة بيعها فيتم عرض الإلتزام بإعادة البيع مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى بقائمة المركز المالى. ويتم الإعتراف بالفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء أو سعر الشراء وإعادة البيع على أنه تكلفة أو عائد يستحق على مدار مدة الإتفاقيات بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

٢-١٣ اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع واعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة الى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالى ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء واعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق
حكومية أخرى بالمركز المالى. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر اعادة الشراء على أنه عائد يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

٢-١٤ <u>اضمحلال الأصول المالية</u>

أ) السياسة المالية المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لتقير مدى وجود إضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه:

<u>الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة</u>

يتم فى نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على إضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالى (أو مجموعة من الأصول المالية) مضمحلاً ويتم تحمل خسائر الإضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعى على الإضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التى وقعت بعد الإعتراف الأولى للأصل (حدث الخسارة Loss Event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالى (أو لمجموعة الأصول المالية) التى يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التى يستخدمها البنك لتحديد مدى وجود دليل موضوعى على خسائر الإضمحلال أياً مما يلى:

- صعوبات مالية كبيره تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول فى دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسى للمقترض.
- قيام البنك لأسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه إمتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها فى الظروف العادية.
- إضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الإئتمانية للمقترض.

ومن الأدلة الموضوعية على إضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى إنخفاض يمكن قياسه فى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعه من هذه المجموعة منذ الإعتراف الأولى بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الإنخفاض لكل أصل على حدى، ويقوم البنك بتقدير فترة تأكد الخسارة وهى الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق فإن فترة تأكيد الخسارة تساوى واحد صحيح.

لذا يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على الإضمحلال لكل أصل مالى على حدى إذا ما كان ذو أهمية منفرداً، كما يتم التقدير على مستوى إجمالى أو فردى للأصول المالية التى ليس لها أهمية منفردة، وفى هذا المجال يُراعى ما يلى:

- إذا لم يتوافر دليل موضوعى على إضمحلال قيمة أصل مالى تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندئذٍ يتم ضم هذا الأصل إلى الأصول المالية التى لها خصائص خطر إئتمانى مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الإضمحلال فى قيمتها وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.
- في حالة وجود دليل موضوعى على إضمحلال أصل مالى منفرد عندئذٍ يتم دراسته لتقدير مدى إضمحلال قيمته، فإذا ما نتج عن الدراسة وجود خسائر إضمحلال فى قيمة الأصل عندئذٍ لا يتم ضمه إلى المجموعة التى يتم حساب خسائر إضمحلال لها على أساس مجمع. أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر إضمحلال فى قيمة الأصل بصفة منفردة يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعى على الإضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة سواء كانت في صورة قروض وسلفيات أو إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، يتم قياس مبلغ مخصص خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بإستخدام معدل العائد الفعلى الأصلى للأصل المالى وهو ذلك المعدل الذى تم

إحتسابه في تاريخ الإعتراف الأولى بالأصل المالى (ولا تؤخذ خسائر الإئتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد في الإعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بإستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الإعتراف بعبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان بقائمة الدخل.

- وإذا كان القرض أو الإستثمار محتفظ به حتى تاريخ الإستحقاق ويحمل معدل عائد متغير، عندئذٍ يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر إضمحلال هو معدل العائد الفعلى وفقاً للعقد فى تاريخ تحديد وجود دليل موضوعى على إضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، يقوم البنك بقياس خسائر إضمحلال في قيمة الأصل المالى المثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة للأداة بإستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى عند حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالى إضافة التدفقات النقدية المتوقعة التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات وبعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير الإضمحلال على مستوى إجمالى، يتم تجميع الأصول المالية فى مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الإئتمانى التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول فى البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الإئتمان المشابهة للأصول التى يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات الحالية المعلنة بحيث تعكس أثر الأحوال الجارية التى لم تتوافر في الفترة التى تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التى كانت موجودة فى الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على التأكد من أن توقعاته للتغيرات فى التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية أى تغيرات فى البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أي إختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراته لتلك الخسائر.

<u>الإستثمارات المالية المتاحة للبيع</u>

يتم فى نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على إضمحلال أصل أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن إستثمارات مالية متاحة للبيع. وفى حالة الإستثمارات فى أدوات حقوق الملكية المبوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يُؤخذ فى الإعتبار الإنخفاض الكبير أو الممتد فى القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك إضمحلال فى قيمتها. وطبقاً لقواعد البنك المركزى يعد الإنخفاض كبيراً إذا بلغت قيمته ١٠% من تكلفة الإستثمار، ويعد الإنخفاض ممتداً إذا إستمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، فإذا ما توافرت الأدلة المشار إليها على إضمحال قيمة أصل مالى متاح للبيع يتم إعادة تبويب الخسارة المتراكمة ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً فى قائمة الدخل حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل المالى من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كإستثمارات مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الإضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الإعتراف بالزيادة فى قيمة الإستثمار مباشرةً ضمن حقوق الملكية، أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة كإستثمارات مالية متاحة للبيع وكان من الممكن ربط ذلك الإرتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الإعتراف بالإضمحلال فى قائمة الدخل عندئذ يتم رد الإضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

ب) السياسة المالية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

يتم اثبات خسائر الاضمحلال عن الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التالية والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وهي:

- الأصول المالية التي تمثل أدوات دين.
- المديونيات المستحقة.
- عقود الضمانات المالية.
- ارتباطات القروض وارتباطات ادوات الدين المشابهة.

لا يتم اثبات خسائر اضمحلال في قيمة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

- **أدوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر**

يقوم البنك بتجميع ادوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر علي اساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة علي اساس نوع المنتج المصرفي.

يقوم البنك بتصنيف ادوات الدين داخل مجموعة منتج التجزئة المصرفية او المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الي ثلاث مراحل بناء علي المعايير الكمية والنوعية التالية:

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحل الثانية		المرحلة الثالثة	
	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية	لا توجد متأخرات	تدخل في نطاق المخاطر المقبولة				
ادوات مالية حدث بشانها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان			تاخيرخلال ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية.	إذا واجه المقترض واحدا أو أكثر من الأحداث التالية : - تقدم المقترض بطلب لتحويل السداد قصير الاجل الى طويل الاجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للمقترض . - إلغاء البنك أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقترض . - تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض. - متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة. - تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض		
ادوات مالية مضمحلة					عندما–يتأخر المقترض–أكثر من ٩٠ يوما عن سداد–اقساطه التعاقدية	لايوجد

ادوات الدين المتعلقة بالمؤسسات والمشروعات المتوسطة

يقوم البنك بتجميع ادوات الدين المتعلقة بالمؤسسات والمشروعات المتوسطة علي اساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة علي اساس وحدة العميل المقترض (ORR).

يقوم البنك بتصنيف العملاء داخل كل مجموعة الي ثلاث مراحل بناء علي المعايير الكمية والنوعية التالية:

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحل الثانية		المرحلة الثالثة	
	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية	لا توجد متاخرات	تدخل في نطاق المخاطر المقبولة				
ادوات مالية حدث بشانها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان			تاخير خلال ٦٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية.	إذا كان المقترض على قائمة المتابعة و/ أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية: - زيادة كبيرة بسعر العائد علي الاصل المالى كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية. - تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض. - طلب إعادة الجدولة. - تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة او التدفقات النقدية . - تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.		

				- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية.		
ادوات مالية مضمحلة					عندما يتأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية	عندما يعجز المقترض عن تلبية واحد او اكثر من المعايير التالية، مما يشير إلى أن المقترض يواجه صعوبة مالية كبيرة. – وفاة أو عجز المقترض. – تعثر المقترض مالياً. – الشروع في جدولة نتيجة تدهور القدرة الائتمانية للمقترض. – عدم الالتزام بالتعهدات المالية. – اختفاء السوق النشط للأصل المالي او احد الادوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية. – منح المقرضين امتيازات تتعلق بصعوبة مالية للمقترض ما كانت تمنح في الظروف العادية. – احتمال أن يدخل المقترض في مرحلة الإفلاس او اعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. – إذا تم شراء أصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

– يتم تصنيف الاصول المالية التى انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للاصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولى بالمرحلة الثانية مباشرة.

٢-١٤-١ <u>قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة</u>

يقوم البنك بتقييم محافظ ادوات الدين على أساس ربع سنوي على مستوى المحفظة لجميع الاصول المالية للأفراد والمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وعلي اساس دوري فيما يتعلق بالاصول المالية للمؤسسات المصنفة ضمن قائمة المتابعة بهدف

مراقبة خطر الائتمان المتعلق بها ، كما يتم هذا التقييم على مستوى الطرف المقابل على أساس دوري، و يتم مراجعة ومراقبة المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان دوريا من قبل ادارة المخاطر الائتمانية.

يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقدير مخصص خسائر الاضمحلال للاداه المالية بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية فيما عدا الحالات التالية والتي يتم تقدير مخصص خسائر الاضمحلال فيها بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أثني عشر شهرا:

١) اداه دين تم تحديدها على انها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية (ادوات الدين بالمرحلة الاولي).

٢) أدوات مالية أخرى لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولى (ادوات الدين بالمرحلة الاولي).

يعتبر البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالي مرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي يتم قياسها كما يلي:

- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الاولي علي اساس القيمة الحالية لإجمالى العجزالنقدي المحسوب علي اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة اثني عشر شهرا مستقبلية مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة. ونظرا لأن الخسائر الائتمانية المتوقعة تأخذ في الحسبان مبلغ وتوقيت الدفعات ،فإن الخسائر الائتمانية تنشأ حتى إذا كانت المنشأة تتوقع أن يتم السداد بالكامل ولكن في وقت لاحق بعد أن يصبح الدين واجب السداد بموجب الشروط التعاقدية.وتعتبر الخسائرالائتمانية المتوقعة على مدى أثني عشر شهرا جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة علي مدار حياة الاصل والتي تنتج عن أحداث التعثر في السداد لأداة مالية والمحتملة خلال أثني عشر شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الثانية علي اساس القيمة الحالية لإجمالى العجزالنقدي المحسوب علي اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة حياة الاصل المالي مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة.

- الأصول المالية المضمحلة ائتمانيا في تاريخ القوائم المالية تقاس بالفرق بين إجمالي المبلغ الدفتري للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

- يقوم البنك عند حساب معدلات الخسارة الاخذ في الاعتبار معدلات الاسترداد المتوقعة من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة سواء من الضمانات النقدية والعينية او معدلات السداد التاريخية او المستقبلية المتوقعة وذلك علي النحو التالي:
  - بالنسبة لادوات الديون المصنفة ضمن المرحلة الاولي يتم الاعتداد فقط بقيمة الضمانات النقدية وما في حكمها المتمثلة في النقدية والادوات المالية الاخري التي يمكن تحويلها الي نقدية بسهولة في مدي زمني قصير (٣ شهور او اقل) وبدون ان يحدث تغير (خسارة) قي قيمتها نتيجة مخاطر الائتمان وذلك بعد خصم نسبة ١٠% مقابل الظروف غير المتوقعة.
  - بالنسبة لادوات الديون المصنفة ضمن كلا من المرحلة الثانية او الثالثة يتم الاعتداد فقط بانواع الضمانات طبقا للقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري في ٢٠٠٥/٥/٢٤ بشأن تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات في حين يتم حساب قيمة تلك الضمانات طبقا لما وارد بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وذلك بعد خصم نسبة ١٠% و ٢٠% للضمانات النقدية وللقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للضمانات العينية المعتد بها علي التوالي.
  - بالنسبة لادوات الدين المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل خارج مصر، يتم تحديد معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس التصنيف الائتماني للمركز الرئيسي للبنك الذي يعمل خارج مصر وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة

المركز الرئيسي ومع مراعاة التعليمات الصادرة عن البنك المركزى بشأن مخاطر الدول، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥%.

- بالنسبة لادوات المحتفظ بها لدي البنوك التي تعمل داخل مصر، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف البنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وتعامل فروع البنوك المصرية بالخارج معاملة المركز الرئيسى ، كما تعامل فروع البنوك الاجنبية التي تعمل داخل مصر معاملة المركز الرئيسي لها، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥%.
- بالنسبة لادوات الدين التي تصدرها الجهات بخلاف البنوك، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف الجهة المصدرة للاداة المالية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة الجهة المصدرة في حالة الجهات الخارجية، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥% .
- يتم خصم مخصص الاضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة ذات الاصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي، في حين يتم الاعتراف بمخصص الاضمحلال المتعلق بارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية والالتزامات العرضية ضمن بند المخصصات الأخرى بالتزامات المركز المالي.
- بالنسبة لعقود الضمانات المالية يقوم البنك بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة علي اساس الفرق بين الدفعات المتوقع سدادها لحامل الضمانة مخصوما منها اي مبالغ أخرى يتوقع البنك استردادها.

الترقى من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى

لا يقوم البنك بنقل الاصل المالى من المرحلة الثانية الي المرحلة الاولي الا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الاولي وان اجمالي المتحصلات النقدية من الاصل المالى اصبحت تساوي او تزيد عن كامل قيمة الاقساط المستحقة للاصل المالى – ان وجدت – والعوائد المستحقة ومضي ثلاثة اشهر متصلة من الاستمرار في استيفاء الشروط.

الترقي من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية

لا يقوم البنك بنقل الاصل المالى من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية – بما في ذلك عمليات الجدولة – الا بعد استيفاء كافة الشروط التالية:

١) استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.
٢) سداد ٢٥% من ارصدة الاصل المالى المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة – حسب الاحوال.
٣) الانتظام في سداد اصل مبلغ الاصل المالى وعوائده المستحقة لمدة ١٢ شهرا متصلة علي الاقل.

فترة الاعتراف بالاصل المالى ضمن الفئة الاخيرة من المرحلة الثانية

لا تزيد فترة الاعتراف (تصنيف) الاصل المالي داخل الفئة الاخيرة من المرحلة الثانية مدة تسعة اشهر من تاريخ تحويلها لتلك المرحلة.

٢-١٤-٢ <u>الأصول المالية المعاد هيكلتها:</u>

إذا تم إعادة التفاوض بشأن شروط أصل مالي او تعديلها او إحلال أصل مالى جديد محل أصل مالى حالى بسبب الصعوبات المالية للمقترض فإنه يتم اجراء تقييم ما إذا كان ينبغي إستبعاد الأصل المالي من الدفاتر وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة لن تؤدى الى إستبعاد الأصل الحالي فإنه يتم استخدام التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالى المعدل عند احتساب العجز النقدي في الأصل الحالى. ويتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة على عمر الاداة.

- إذا كانت إعادة الهيكلة ستؤدي إلى إستبعاد الأصل الحالي، فإن القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد يتم معالجتها كتدفقات نقدية نهائية من الأصل المالى الحالي وذلك عند إستبعاده . ويتم استخدام هذه القيمة في حساب العجز النقدي من الأصل المالى الحالي والتي تم خصمها من التاريخ المتوقع لاستبعاد الأصل حتى تاريخ القوائم المالية باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل المالى الحالى.

عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة فى قائمة المركز المالى كما يلى:-

- الاصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.
- ارتباطات عن القروض وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص.
- عندما تتضمن الأداة المالية كل من المستخدم وغير المستخدم من الحد المسموح به لتلك الاداه، ولا يمكن للبنك تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للجزء غير المستخدم بشكل منفصل ، يقوم البنك بعرض مخصص خسارة مجتمعة للمستخدم وغير المستخدم ويتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمستخدم و يتم عرض أي زيادة في مخصص الخسارة على إجمالي مبلغ المستخدم كمخصص للجزء غير المستخدم.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر لا يتم اثبات مخصص اضمحلال فى قائمة المركز المالي وذلك لان القيمة الدفترية لتلك الاصول هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الافصاح عن مخصص الاضمحلال ويتم الاعتراف به في احتياطي القيمة العادلة.

٢-١٤-٣ <u>اعدام الديون</u>

يتم اعدام الديون (إما جزئيا أو كليا) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لإسترداد تلك الديون. وبصفه عامة عندما يقوم البنك بتحديد ان المقترض لا يملك اصول او موارد او مصادر الدخل التي يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لتسديد المديونيات التي سوف يتم اعدامها ومع ذلك، فإن الاصول المالية المعدومة قد تظل خاضعة للمتابعة في ضوء الاجراءات التي يقوم بها البنك لاسترداد المبالغ المستحقة. ويتم الخصم علي حساب مخصص الاضمحلال بالديون التي يتم اعدامها سواء كان مكونا لها مخصص ام لا، ويتم الاضافة الي مخصص الاضمحلال بأى متحصلات عن قروض سبق إعدامها.

٢-١٤-٤ <u>الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة</u>

يقوم البنك فى نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على إضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالى (أو مجموعة من الأصول المالية) مضمحلاً ويتم تحمل خسائر الإضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعى على الإضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التى وقعت بعد الإعتراف الأولى للأصل (حدث الخسارة Loss Event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالى (أو لمجموعة الأصول المالية) التى يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التى يستخدمها البنك لتحديد مدى وجود دليل موضوعى على خسائر الإضمحلال أياً مما يلى:

- صعوبات مالية كبيره تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول فى دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسى للمقترض.

- قيام البنك لأسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه إمتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها فى الظروف العادية.
- إضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الإئتمانية للمقترض.

ومن الأدلة الموضوعية على إضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى إنخفاض يمكن قياسه فى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعه من هذه المجموعة منذ الإعتراف الأولى بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الإنخفاض لكل أصل على حدى، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق فى السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكد الخسارة وهى الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة.

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على الإضمحلال لكل أصل مالى على حدى إذا ما كان ذو أهمية منفرداً، كما يتم التقدير على مستوى إجمالى أو فردى للأصول المالية التى ليس لها أهمية منفردة، وفى هذا المجال يُراعى ما يلى:

- إذا ما تبين للبنك عدم وجود دليل موضوعى على إضمحلال قيمة أصل مالى تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندئذٍ يتم ضم هذا الأصل إلى الأصول المالية التى لها خصائص خطر إئتمانى مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الإضمحلال فى قيمتها وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.
- فإذا تبين للبنك وجود دليل موضوعى على إضمحلال أصل مالى منفرد عندئذٍ يتم دراسته لتقدير مدى إضمحلال قيمته، فإذا ما نتج عن الدراسة وجود خسائر إضمحلال فى قيمة الأصل عندئذٍ لا يتم ضمه إلى المجموعة التى يتم حساب خسائر إضمحلال لها على أساس مجمع. أما إذا تبين من الدراسة السابقة عدم وجود خسائر إضمحلال فى قيمة الأصل بصفة منفردة يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.
- ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخصومة بإستخدام معدل العائد الفعلى الأصلى للأصل المالى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بإستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الإعتراف بعبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان وبالتسوية العكسية لخسائر الإضمحلال ببند مستقل في قائمة الدخل.
- بالإضافة إلى عبء الإضمحلال الذى يتم الإعتراف به فى قائمة الدخل كما هو مشار إليه فى الفقرة السابقة يلتزم البنك بأن يقوم بحساب المخصصات المطلوبة لإضمحلال هذه القروض والسلفيات بإعتبارها من الأصول المعرضة لخطر الإئتمان والتى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة – بما فى ذلك الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان – وذلك على أساس نسب الجدارة الإئتمانية المحددة من قبل البنك المركزى المصرى. وفى حالة زيادة مخصص خسائر الإضمحلال المحتسب وفقاً لهذه النسب عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية للبنك يتم تجنيب الزيادة كإحتياطى عام للمخاطر البنكية ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة. ويتم تعديل ذلك الإحتياطى بصفة دورية بالزيادة أو النقص كلما كان ذلك مناسباً. ولا يعد هذا الإحتياطى قابلاً للتوزيع إلا بموافقة البنك المركزى المصرى. هذا ويبين إيضاح (٣٣-أ) الحركة على حساب إحتياطى المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية.
- وإذا كان القرض أو الإستثمار محتفظ به حتى تاريخ الإستحقاق ويحمل معدل عائد متغير، عندئذٍ يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر إضمحلال هو معدل العائد الفعلى وفقاً للعقد فى تاريخ تحديد وجود دليل موضوعى على إضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر إضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة بإستخدام أسعار سوق معلنة
- وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى عند حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالى إضافة التدفقات النقدية المتوقعة التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانة وبعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.

- ولأغراض تقدير الإضمحلال على مستوى إجمالى، يتم تجميع الأصول المالية فى مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الإئتمانى، أى على أساس عملية التصنيف الداخلى التى يجريها البنك أخذاً فى الإعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافى ونوع الضمانة وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.
- وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول فى البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الإئتمان المشابهة للأصول التى يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات الحالية المعلنة بحيث تعكس أثر الأحوال الجارية التى لم تتوافر في الفترة التى تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التى كانت موجودة فى الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.
- ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات فى التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية أى تغيرات فى البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى (مثل التغيرات فى معدلات البطالة، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات فى إحتمالات الخسارة فى المجموعة ومقدارها)، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.
- ويتم تخفيض القيمة الدفترية مباشرة بخسائر الإضمحلال وذلك لكافة الأصول المالية التى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة فيما عدا أرصدة العملاء حيث يتم معالجة الإضمحلال فى قيمتها عن طريق تكوين مخصص. وعندما يصبح رصيد العميل غير قابل للتحصيل يتم إعدامه خصماً على حساب المخصص والذى يضاف إليه المتحصلات من ديون سبق إعدامها. ويتم الإعتراف بالتغير فى تقديرات المخصص المكون للإضمحلال فى أرصدة العملاء فوراً بقائمة الدخل.

٢-١٥ الإستثمارات العقارية

- تتمثل الإستثمارات العقارية فى الأراضى والمبانى المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية فى قيمتها وبالتالى فإنها لا تشمل الأصول العقارية التى يملكها البنك ويمارس من خلالها أنشطته أو تلك التى آلت إليه وفاءً لديون وكان يستخدمها فى ممارسة أنشطته. ويتبع البنك نموذج التكلفة فى المحاسبة عن الإستثمارات العقارية بذات الطريقة المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة المماثلة.

٢-١٦ الأصول غير الملموسة (برامج الحاسب الإلى)

- يتم الإعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الإعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع إقتصادية مستقبلية لفترة تزيد عن سنة بما يتجاوز تكلفتها. وتتضمن التكاليف المباشرة تكلفة العاملين فى فريق تطوير البرامج بالاضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة. يتم الإعتراف بالتكاليف التى تؤدى إلى الزيادة أو التوسع فى أداء برامج الحاسب الآلى عن المواصفات
- الأصلية لها كتكلفة تطوير، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية. يتم إستهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل وذلك على مدار الفترة المتوقع الإستفادة منها خلال ثلاث سنوات بنسبة ٣٣,٣%.

٢-١٧ الأصول الثابتة

- وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرةً بإقتناء بنود الأصول الثابتة. ويتم الإعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو بإعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون من المرجح تدفق منافع إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة يعتمد عليها.
- ويتم الإعتراف بمصروفات الصيانة والإصلاح فى الأرباح أو الخسائر فى الفترة التى يتم تحملها فيها وذلك ضمن مصروفات التشغيل الأخرى. وتتضمن الأصول الثابتة الأراضى والمبانى والتى تتمثل بصفة أساسية فى مقار المركز الرئيسى والفروع والمكاتب.
- لا يتم إهلاك الأراضى، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة. وبإستخدام معدلات الإهلاك السنوية على النحو التالى:

			إضافات أصول ثابتة بداية من تاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤ بمعدلات الإهلاك الأتيه:-	
• المباني والانشاءات	٥%	٢٠ سنة	٢%	٥٠ سنة
• أثاث مكتبى وخزائن	٢٠%	٥ سنوات		
• آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	٢٠%	٥ سنوات		
• وسائل نقل	٢٥%	٤ سنوات	٢٠%	٥ سنوات
• أجهزة الحاسب الآلى / نظم آلية متكاملة	٢٠%	٥ سنوات		
• تجهيزات وتركيبات	٣٣,٣%	٣ سنوات	١٦,٧%	٦ سنوات
• تحسينات عقارات مستاجرة	٣٣,٣%	٣ سنوات	١٦,٧%	٦ سنوات

- ويتم مراجعة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال فى قيمتها عند وقوع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الإستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الإستردادية.
- وتمثل القيمة الإستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة المتوقعة من إستخدام الأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

٢-١٨ أصول أخرى

- يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالى ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما فى ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) ، والدفعات المسددة مقدماً تحت
- حساب شراء أصول ثابتة، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذى لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون
- والتأمينات والعُهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، والأرصدة التى لا يتم تبويبها ضمن أى من الأصول المحددة.
- ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية

- للتدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل فى تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التى كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

وفيما يتعلق بالأصول التى تؤول ملكيتها للبنك وفاءً لديون يُراعى ما يلى:

- وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يُحظر على البنوك التعامل فى المنقول أو العقار بالشراء أو البيع أو المقايضة عدا العقار المخصص لإدارة أعمال البنك أو الترفيه عن العاملين والمنقول أو العقار الذى تؤول ملكيته إلى البنك وفاءً لدين له قِبل الغير ويتم الإعتراف به من تاريخ الأيلولة (أى تاريخ تخفيض المديونية) ضمن أصول ألت ملكيتها للبنك وفاءً لديون على أن يقوم البنك بالتصرف فيه وفقا لما يلى:
- خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للمنقول.
- خلال خمس سنوات من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للعقار.
- ولمجلس إدارة البنك المركزى المصرى مد المدة إذا إقتضت الظروف ذلك وله إستثناء بعض البنوك من هذا الحظر وفقاً لطبيعة نشاطها.
- تُثبت الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التى آلت بها للبنك التى تتمثل فى قيمة الديون التى قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول فى تاريخٍ لاحق للأيلولة عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى". وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا
- ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة للأصل تتجاوز القيمة التى كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.
- وفى ضوء طبيعة المنقول أو العقار التى تؤول ملكيتة للبنك وبمراعاة أحكام المادة المشار إليها يتم تصنيف المنقول أو العقار وفقاً لخطة البنك أو طبيعة الإستفادة المتوقعة منه ضمن الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات أو الأصول الأخرى المتاحة
- للبيع حسب الحالة. وعلى ذلك تطبق الأسس الخاصة بقياس الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات على الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون وصنفت ضمن أى من هذه البنود. أما بالنسبة للأصول الأخرى التى لم تدخل ضمن أى من هذه التصنيفات وأعتبرت أصولا أخرى متاحة للبيع فيتم قياسها بالتكلفة أو القيمة العادلة المحددة بمعرفة خبراء البنك المعتمدين – مخصوماً منها تكاليف البيع – أيهما أقل ويتم الإعتراف بالفروق الناتجة عن تقييم هذه الأصول بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. وإذا لم يتم التصرف فى هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم إحتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠% من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافى إيرادات ومصروفات الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

٢-١٩ إضمحلال الأصول غير المالية

يتم إجراء دراسة إضمحلال للأصول القابلة للإستهلاك كلما كانت هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا يتم إستردادها. ولا يتم إستهلاك الأصول التى ليس لها عمر إنتاجى محدد – بإستثناء الشهرة – بل يتم إختبار إضمحلالها سنوياً. ويتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذى تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الإستردادية. وتمثل القيمة الإستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية من إستخدام الأصل أيهما أعلى. ولأغراض تقدير الإضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد إضمحلال فى قيمتها لبحث ما إذا كان الإضمحلال السابق الإعتراف به يتعين رده إلى قائمة الدخل وذلك فى تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

٢-٢٠ الإيجارات

تعد جميع عقود الإيجار المرتبط بها البنك عقود إيجار تشغيلى ويتم معالجتها كما يلى:

٢-٢٠-١ الاستئجار

يتم الإعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلى مخصوماً منها أية مسموحات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

٢-٢٠-٢ التأجير

تظهر الأصول المؤجرة إيجارا تشغيليا ضمن الأصول الثابتة فى الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجى المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة، ويثبت إيراد الإيجار مخصوما منه أية مسموحات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

٢-٢١ النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة التى لا تتجاوز إستحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الإحتياطى الالزامى، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

٢-٢٢ المخصصات الأخرى

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون هناك إلتزام قانونى أو إستدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن تستخدم موارد البنك لتسوية هذه الإلتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للإعتماد عليه لقيمة هذا الإلتزام. وفى حالة وجود مجموعة من الإلتزامات المتماثلة فإن إحتمالات التدفق النقدى الخارج الذى يمكن إستخدامه للتسوية يتحدد على أساس هذه المجموعة من الإلتزامات ككل. ويتم الإعتراف بالمخصص لهذه المجموعة من الإلتزامات حتى وإن كان هناك إحتمال ضئيل فى وجود تدفق نقدى خارج لتسوية بند من بنود هذه المجموعة وذلك إذا توافرت الشروط الأخرى للاعتراف. ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الإلتزامات التى يستحق سدادها بعد سنة من تاريخ القوائم المالية بإستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الإلتزام دون تأثره بمعدل الضرائب السارى بما يعكس القيمة الزمنية للنقود. أما إذا كان الأجل أقل من سنة عندئذ يتم الإعتراف بالإلتزام على أساس القيمة المقدرة للإلتزام ما لم يكن الأثر الزمنى للنقود جوهرياً فيتم إحتسابه بالقيمة الحالية.

٢-٢٣ عقود الضمانات المالية

عقود الضـمانات المالية هى تلك العقود التى يصـدرها البنك ضـماناً لقروض أو حسـابات جارية مدينة ممنوحة لعملائه من جهات أخرى.

وتتطلب تلك العقود من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تَحملها بسبب عدم وفاء العميل عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الإعتراف الأولى بتلك الضمانات بالقيمة العادلة فى تاريخ منح الضمانة والتى قد تعكس أتعاب إصدار الضمانة. ويتم القياس اللاحق لإلتزام البنك بموجب الضمانة على أساس مبلغ القياس الأولى (مخصوماً منه الإستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمانة كإيراد فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمانة) أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أى إلتزام ناتج عن الضمانة المالية فى تاريخ القوائم المالية أيهما أعلى. ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة فى معاملات مماثلة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة. ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بأية زيادة فى الإلتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات(مصروفات) تشغيل أخرى.

٢-٢٤ مزايا العاملين

٢-٢٤-١ مزايا العاملين قصيرة الأجل

تتمثل مزايا العاملين قصيرة الأجل فى الأجور والمرتبات واشتراكات التأمينات الاجتماعية، والإجازات السنوية المدفوعة والمكافآت إذا إستحقت خلال إثنى عشر شـهراً من نهاية الفترة المالية والمزايا غير النقدية مثل الرعاية الطبية والإسكان والإنتقال أو تقديم البضـائع والخدمات المجانية أو المدعومة للعاملين الحاليين. ويتم تحميل مزايا العاملين قصـيرة الأجل كمصـروفات بقائمة الدخل عن الفترة التى يقدم فيها موظفى البنك الخدمة التى يستحقون بموجبها تلك المزايا.

٢-٢٤-٢ مزايا الإنهاء المبكر للخدمة

تتمثل مزايا الإنهاء المبكر للخدمة في التعويضات المستحقة للموظفين الذين يتم إحالتهم للمعاش المبكر ،حيث يقوم البنك بالاعتراف بتلك التعويضات على انها التزام و مصروف و ذلك فقط عندما يكون البنك ملتزم بشكل ظاهر بالقيام بأي مما يلى:

أ- انهاء خدمة العامل أو مجموعة عاملين قبل تاريخ التقاعد العادي.

ب- تقديم تعويض نهاية الخدمة نتيجة لعرض يتم لتشجيع ترك العمل اختياريا.

يكون البنك ملتزم بشـكل ظاهر بدفع انهاء الخدمة فقط عندما يكون هناك نظام رسـمي مفصـل لانهاء الخدمة ولا يوجد احتمال فعلى لسحب هذا النظام. **ويشمل النظام المفصل ما يلي كحد أدنى:**

أ- موقع وعمل العاملين الذين سيتم انهاء خدماتهم وعددهم التقريبي.

ب- تعويض نهاية الخدمة لكل فئة أو عمل وظيفي.

ج- التاريخ الذي سـيتم فيه تطبيق النظام، ويجب أن يبدأ التطبيق في أسـرع وقت ممكن، كما يجب أن تكون الفترة الزمنية لاستكمال التنفيذ بالقدر الذي يجعل اجراء تغييرات جوهرية في النظام مستبعدة.

٢-٢٤-٣ إلتزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى – الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل فى الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن إلتزام الرعاية الصحية بإعتباره نظم مزايا محددة.

ويمثل الإلتزام الذى يتم الإعتراف به فيما يتعلق بنظام الرعاية الصحية للمتقاعدين القيمة الحالية لإلتزامات الرعاية الصحية فى تاريخ القوائم المالية بعد إجراء التسويات اللازمة على الإلتزام.

ويتم إحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها لمواجهة إلتزام نظام الرعاية الصحية وذلك عن طريق خبير إكتوارى مستقل بإستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة (Unit Credit Projected Method).

ويتم تحديد القيمة الحالية لإلتزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها وذلك بإستخدام سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل إستحقاق إلتزام مزايا النظام المتعلق بها تقريباً.

يتم احتساب الأرباح (الخسائر) الإكتوارية الناجمة عن التعديلات والتغيرات فى التقديرات والافتراضات الإكتوارية، وتحمل على قائمة الدخل تلك الارباح و(الخسائر) التى تزيد عن ١٠% من قيمة أصول النظام أو ١٠% من قيمة إلتزامات المزايا المحددة فى نهاية السنة المالية السابقة أيهما أعلى، حيث يتم الإعتراف بتلك الزيادة من الارباح أو (الخسائر) الإكتوارية بالاضافة إلى (أو الخصم على) قوائم الدخل على مدار متوسط الفترات المتبقية من سنوات العمل.

ويتم الإعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فوراً فى قائمة الدخل ضمن مزايا العاملين ببند المصروفات الإدارية، ما لم تكن التغييرات التي أُدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين فى الخدمة لفترة زمنية محددة (فترة الإستحقاق Vesting period) وفى هذه الحالة، يتم الإعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فى الأرباح أو الخسائر بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة الإستحقاق.

٢-٢٤-٤ <u>مزايا المعاش</u>

تتمثل مزايا المعاش فى حصة البنك فى التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتى يقوم بسدادها للهيئة العامة للتامينات الإجتماعية طبقاً لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته. يقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتامينات الإجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التى يقدم فيها موظفى البنك خدماتهم. ويتم المحاسبة عن إلتزامات البنك بسداد مزايا المعاش بإعتبارها نظم اشتراكات محددة وبالتالى فلا ينشأ إلتزام إضافى على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه بخلاف حصته فى التأمينات الاجتماعية التى يستحق عليه سدادها عنهم للهيئة.

٢-٢٥ <u>ضرائب الدخل</u>

يتضمن عبء ضريبة الدخل كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة ويتم الإعتراف به بقائمة الدخل بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية حيث يتم الإعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية. ويتم الإعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة وبإستخدام أسعار الضريبة السارية فى نهاية كل فترة مالية. وتمثل هذه الضريبة ما يخص الفترة الجارية بالاضافة إلى فروق ضريبية تتعلق بالسنوات السابقة. وفى نهاية كل عام يتم الإعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية التى استخدمت فى إعداد القوائم المالية وقيمها طبقاً للأسس الضريبية.

هذا وتتحدد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول أو الإلتزامات وبإستخدام أسعار الضريبة السارية. ويتم الإعتراف بالإلتزامات الضريبية عن كافة الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخضوع ضريبياً بينما يعترف بالأصول الضريبية المؤجلة عن الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم الضريبى عندما يكون من المرجح أن تتحقق أرباح خاضعة للضريبة

فى المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بالأصل. ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بالجزء الذى من غير المتوقع أن تتحقق منه منفعة ضريبية خلال السنوات التالية، على أنه فى حالة إرتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة قيمة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك فى حدود ما سبق تخفيضه. تتم المقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك حق قانونى يسمح له بإجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة مستحقة لذات الإدارة الضريبية.

٢-٢٦ الإقتراض

يتم الإعتراف الأولى بالقروض التى يحصل عليها البنك من الغير وذلك بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) مخصوماً منها تكلفة الحصول على القرض. وتقاس القروض لاحقاً بالتكلفة المُستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافى المتحصلات وبين القيمة التى سيتم الوفاء بها على مدار فترة الإقتراض بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

٢-٢٧ رأس المال

٢-٢٧-١ أسهم رأس المال وتكلفتها

يتم الإعتراف بأسهم رأس المال (أدوات حقوق الملكية للمنشأة ذاتها) ضمن حقوق الملكية على أساس صافى المتحصلات بعد خصم مصروفات الإصدار التى ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل إقتناء كيان أو إصدار خيارات وبعد إستبعاد الأثر الضريبى لتلك المصروفات.

٢-٢٧-٢ توزيعات الأرباح على مساهمى البنك

يُعترف بإلتزام البنك الناتج عن توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية فى الفترة التى تُقر فيها الجمعية العامة لمساهمى البنك هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين فى الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررة بموجب النظام الأساسى والقانون. ولا يعترف بأى إلتزام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى الأرباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها.

٢-٢٨ أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة التى تتمثل فى إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات، أو صناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ويتم إستبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث لا تعتبر أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢-٢٩ ودائع مساندة (الودائع المقدمة من البنك المركزى المصرى)

يتم اثبات الوديعة بالالتزامات بالقيمة الحالية محسوبة باستخدام معدل خصم يعادل سعر العائد على سندات حكومية تقارب ذات أجل الوديعة في تاريخ بدء سريان الوديعة. ويتم اثبات الفرق بين القيمة الاسمية للوديعة وقيمتها الحالية ضمن حقوق الملكيه تحت مسمى فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة، وتعلى الوديعة في نهاية كل فترة مالية بحيث تصل قيمتها الى القيمة الإسمية في تاريخ إستحقاقها، وذلك تحميلاً علي الفروق المشار إليها بحيث تصل قيمتها الي القيمه الاسميه في تاريخ إستحقاقها.

٢-٣٠ أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب عناصر الأصول والإلتزامات بأرقام المقارنة لتتسق مع أسلوب العرض بالقوائم المالية المستقلة للسنة الحالية محل تطبيق المعيار الدولى رقم (٩) لأول مرة ولا يتم إعادة قياسها وذلك طبقاً لتعليمات البنك المركزى الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

٣- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر فى ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم ادارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ متعارف عليها لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات منشورة تغطى مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلي ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ- <u>خطر الائتمان</u>

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضا في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الادارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في ادارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلي مجلس الإدارة والادارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

تضع مجموعة مخاطر الائتمان المتطلبات اللازمة على مستوى البنك لتعريف، تقييم، رقابة ومتابعة ورفع التقارير بشأن مخاطر الائتمان، في حين تعتبر وحدات العمل/ المساندة مسؤولة عن مخاطر الائتمان في وحداتها مع تكامل استراتيجيات العمل مع قدرة البنك لتحمل المخاطر.

تم وضع سياسات وإجراءات مخاطر الائتمان لتوفير الرقابة على محافظ الائتمان من خلال التقييم الدوري للموقف الائتماني للمقترضين وتحديد الحد الأقصى المسموح للمخاطر للمقترض المحدد. تتم مراقبة المخاطر للفرد و/ أو المجموعة دوريا على أساس كل محفظة على حدة. تقدم سياسة البنك الائتمانية إرشادات تفصيلية لإدارة المخاطر الائتمانية بفعالية، حيث تتم مراجعتها أفضل ممارسات السوق والتعليمات الصادرة عن الجهات ، الموضوعات الطارئة ، وتحديثها من حين لآخر بناء على الخبرة التنظيمية. تم تصميم سياسة الائتمان للتأكد من التعرف التام على استراتيجيات وأهداف إدارة المخاطر، والتي تشمل ما يلي:

- تقوية وتحسين قدرة البنك على قياس وتقليل مخاطر الائتمان على إساس تحوطي لتقليل الخسائر الائتمانية.
- تقوية وتحسين إجراءات إدارة محفظة الائتمان.
- تقوية وتحسين أنظمة إجراءات البنك للتعرف المبكر على مواطن المشاكل.
- الالتزام بالمتطلبات النظامية وأفضل ممارسات الصناعة لإدارة مخاطر الائتمان.

تعالج السياسة كافة الانشطة والوظائف ذات الصلة بإجراءات الائتمان وذلك يشمل معايير التغطية. وتحتوي على معايير قدرة البنك لتحمل المخاطر كما تتضمن إرشادات حول الاسواق المستهدفة (الشركات، المؤسسات التجارية، الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والافراد ذوي الملاءة المالية العالية)،كما تعرف السياسة نوع المقترضين / الصناعات المرغوب فيها . بعض المعايير تخص منتجات محددة ويتم رقابتها بواسطة سياسة المنتج الائتماني الفردي، في حين إن الاقسام الأخرى عموما تشمل معايير الجودة الائتمانية، غرض وشروط التسهيلات، القروض غير المرغوب فيها، التحليل الائتماني، تركز المخاطر، قدرة التسديد، الالتزام بالقوانين والانظمة، الخسائر المتوقعة والتوثيق.

ب- <u>مراقبة المحفظة</u>

تتم إدارة المحفظة من خلال تنوع المحفظة على أساس الغرض، الصناعات/ قطاعات العمل، درجات التقييم والمناطق الجغرافية لتجنب الإفراط في المخاطر لقطاعات اقتصادية معينة/ منتجات إئتمانية، والتي قد تتأثر بتطورات غير مواتية في الاقتصاد. يقوم البنك بشكل عام باستخدام معايير للمقترضين وقطاعات الأعمال لتقليل تركز المخاطر. تتركز أعمال البنك في المملكة العربية السعودية مما يقلل من مخاطر تبادل العملات بالرغم من أن التركز الجغرافي يظل موجودا ولكنه مقبول وفي إطار تحمل البنك للمخاطر.

محفظة القروض الشخصية متنوعة حيث يتم اعتماد مخاطر بسيطة نسبيا لعدد كبير من العملاء بناء على تحويل الرواتب للبنك أو وجود ضمانات لمخاطر محددة على المنتجات/ الموظفين ...إلخ .

أ/١ <u>قياس خطر الائتمان</u>

- **القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء**

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في المكونات الثلاثة التالية:

- احتمالات الاخفاق (التأخر)(probability of default) من قِبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
- المركز الحالي للتسهيلات المباشرة و التطور المستقبلي للتسهيلات الغير المباشرة المرجح لها الذى يستنتج نمه البنك الرصيد المعرض للاخفاق(Exposure at default).
- خطر الإخفاق الافتراضى (Loss given default)

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر علي مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخليا وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم المهنى لمسؤل الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم وقدتم تقسيم عملاء البنك الى اربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالى مدى احتمال التاخر لكل فئة من فئات الجدارة مما يعنى بصفة أساسية ان المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعا للتغير في تقيم مدى احتمال التاخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقيم كلما كان ذلك ضروريا ويقوم البنك دوريا بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبوء بحالات التاخر.

- **فئات التصنيف الداخلي للبنك**

تصنيف البنك المركزى المصرى	درجة الجدارة الائتمانية طبقا لتصنيف البنك المركزى المصرى	التصنيف الداخلى البنك	نسبة المخصص طبقا للتصنيف
ديون جيدة	١	A+	%٠
ديون جيدة	٢	A	%١
ديون جيدة	٢	B+	%١
ديون جيدة	٢	B	%١
ديون جيدة	٢	B-	%١
ديون جيدة	٣	C+	%١
ديون جيدة	٣	C	%١
ديون جيدة	٣	C-	%١
ديون جيدة	٤	D+	%٢
ديون جيدة	٥	D	%٢
ديون جيدة	٥	D-	%٢
متابعة عادية	٦	E+	%٣
متابعة عادية	٦	E	%٥
متابعة خاصة	٧	PE-	%٢٠
ديون غير منتظمة	٨	NPE-	التدفقات النقدية
ديون غير منتظمة	٩	F	التدفقات النقدية
ديون غير منتظمة	١٠	Z	التدفقات النقدية

وقد تم مراجعة تلك التصنيفات وتم اعتمادها من قبل الإدارة وتحدد قيمة مخصص اضمحلال القروض غير منتظمة وفقا للتدفقات النقدية المتوقعة لكل عميل على حدة.

يعتمد المركز المعرض للاخفاق علي المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. علي سبيل المثال ، بالنسبة للقرض ، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات ، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلي المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر ، إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية او الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدي توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

يتم إصدار التقارير الإدارية للمراقبة والمتابعة بشكل شهري ، ربع سنوي ، نصف سنوي وسنويا ، ، وهذه التقارير شاملة وبنطاق واسع وتعالج موضوعات متعددة تشمل ما يلي:

- جودة المحفظة، تركز الصناعة والمخاطر الكبرى.
- تركز المنتج، مراقبة الائتمان وتركز الأسهم المحتفظ بها لدى البنك كضمانات.
- متابعة التعثرات، تفاصيل مخصصات العميل وحركة المخصص.

تتكون محفظة التجزئة من القروض، بطاقات الائتمان، القروض السكنية وتأجير السيارات.

يتم تقييم الأفراد بناء على معايير قياسية محددة مسبقا لتقييم تأهيلهم لكل من المنتجات المذكورة أعلاه. يتم تصنيف قروض العملاء المتعثرين كقروض غير عاملة بناء على عدد أيام التأخير في السداد (على مستوى المحفظة).

الجزء الأكبر من محفظة قروض التجزئة هو قروض شخصية ويتم منحها على أساس تحويل رواتب المقترضين إلى البنك وهم موظفون مدرجة أسماؤهم ضمن قائمة أصحاب العمل المعتمدين، ويشكل رئيس موظفو الحكومة. المعيار الرئيسى للاقتراض في هذه

المحفظة تشمل أصحاب العمل لمدة الخدمة ومعدل خدمة الدين المحدد مسبقا . منتجات ، الحد الأدنى للراتب ، المعتمدين القروض السكنية وتأجير السيارات تعتبر مضمونة بشكل عام حيث أن الأصول ذات الصلة يملكها البنك ويتم تأجيرها للعملاء وبالتالي تقليل المخاطر إلى حد كبير.

قام البنك بتطوير نظام البطاقات المبني على النقاط بخصوص التطبيقات ونظام الدرجات المبني على النقاط بشأن السلوك باستخدام شبكة الإنترنت والبيانات الخارجية لتقييم ومراقبة ومتابعة قروض العملاء لأن هذا الإجراء من المتوقع أن يجعل عملية إدارة مخاطر الائتمان أكثر فعالية وفاعلية.

تعتبر قروض الشركات والمؤسسات التجارية غير عاملة ويتم وضع مخصصات لها في الحالات التالية:

- إذا كان تسديد مبلغ القرض الأصلي وتسديد الفوائد ظل متأخرا لمدة تزيد عن ٩٠ يوم بعد تاريخ الاستحقاق.
- إذا زاد الحساب الجاري المكشوف عن الحد المعتمد لأكثر من ٩٠ يوم أو أن الحساب الجاري المكشوف ظل غير نشط لأكثر من ١٨٠ يوم

يتم نقل درجات القروض غير العاملة ضمن درجات التقييم لغير العاملة (دون المستوى، مشكوك وخسارة) بناء على ، فيها عدد أيام التأخر في السداد و / أو انخفاض الجودة الائتمانية.

لتحديد إن كان تقييم مخاطر الشركة قد أصبح منخفضا ، يقوم البنك بتحديد إن كان هنالك بيانات قابلة للملاحظة تشير إلى نقص في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. وهذا الدليل قد يشمل الإشارة إلى أن هنالك تغيرات سلبية في موقف الدفع عند المقترض. تقوم الإدارة باستخدام التقديرات بناء على الخبرة السابقة بشأن خسائر القروض التي لها خصائص مخاطر ائتمانية أي مبلغ وتوقيت – مشابهة، عند تقدير التدفقات النقدية. تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير كلاهما التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام الفروقات بين الخسائر الفعلية والمقدرة.

تعتبر موجودات القروض الشخصية غير عاملة، ويجنب لها مخصص في حالة التأخر عن السداد لمدة تزيد عن ٩٠ يوم بعد تاريخ الاستحقاق.

المبالغ الناتجة عن خسائر الائتمان المتوقعة – الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد فيما إذا كانت مخاطر التعثر على الأدوات المالية قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولي لها، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. ويشتمل ذلك على معلومات كمية ونوعية وتحاليل تستند على خبرة البنك السابقة وتقويم الائتمان الذي يجريه الخبراء بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

درجات تصنيف مخاطر الائتمان

يقوم البنك بتخصيص درجة ائتمان لكل خطر استنادا إلى مختلف البيانات المستخدمة في توقع مخاطر التعثر وتطبيق الأحكام والتقديرات المبينة على الخبرة. تحدد درجات تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل كمية ونوعية تدل على مخاطر التعثر. تتفاوت هذه العوامل بحسب طبيعة المخاطر وطبيعة المقترض.

يتم تحديد درجات تصنيف مخاطر الائتمان، ويتم معايرتها بحيث تزداد مخاطر التعثر بشكل متزايد عند انخفاض مخاطر أقل من الفرق بين درجات تصنيف ٢ و ١ الائتمان، مثل عندما يكون الفرق في مخاطر التعثر بين درجات التصنيف الائتمان ٨ ، ٩ .

تحدد درجة تصنيف مخاطر الائتمان لكل شركة عند الاثبات الأولي على أساس المعلومات المتوفرة عن الجهة المقترضة. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة. وقد ينتج عن ذلك نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة. تتطلب مراقبة التعرضات استخدام البيانات التالية .

التعرضات المتعلقة بالشركات	التعرضات المتعلقة بالأفراد
يتم الحصـــول على المعلومات خلال المراجعة الدورية لملفات – مثل القوائم المالية المدققة، وحســـابات الإدارة، العميل والموازنات التقديرية والتوقعـات. ومن الأمثلـة على النواحي التي تتطلـب تركيز معين: إجمـالي هـامش الربح، معدلات الرفع المـالي، تغطيـة خدمـة الـدين، الالتزام بالتعهدات، إدارة الجودة النوعية، والتغيرات في الإدارة العليا.	المعلومات التي يتم الحصـــول عليها داخليا وســـلوك العميل مثل استخدام تسهيلات البطاقات الائتمانية.
بيـانـات من وكـالات الائتمـان المرجعيـة، والمقـالات الصـــحفيـة أو التغيرات في درجات التصنيف الخارجية.	مقاييس الملاءة
سندات متداولة، وأسعار مقايضة التعثر في الائتمان للجهة المقترضة، عند توفرها.	بيانات خارجية من وكالات ائتمان مرجعية، تشمل معلومات التعثر .
التغير الفعلي والمتوقع المهم في البيئة الســياســية والتنظيمية والتقنية للمقترض أو انشطته التجارية .	

– وضع جدول شروط التعثر

تعتبر درجات تصـنيف مخاطر الائتمان المدخل الرئيسـي لتحديد شـروط التعثر عن السـداد. يقوم البنك بجمع معلومات الأداء والتعثر المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة به وتحليلها حسب المنتج والجهة المقترضة وأيضا حسب درجة تصنيف مخاطر الائتمان.

يســتخدم البنك نماذج إحصــائية في تحليل البيانات التي تم الحصــول عليها واجراء تقديرات لاحتمال التعثر على مدى العمر المتبقي للاداه المالية والكيفية التي يتوقع أن تتغير بها نتيجة مرور الوقت.

يشتمل التحليل على تحديد ومعايره العلاقة بين التغيرات في نسب التعثر وعوامل الإقتصـاد الكلي. بالنسبة لمعظم التعرضـات، تشتمل عوامل الاقتصـاد الكلي الأساسية على سعر النفط معدل النمو ونمو الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي ومؤشر أسعار الأسهم والبطالة.

وبناءا على البيانات الاقتصـــادية، وبعد الأخذ في الحســـبان مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية الخارجية والتوقعات، يقوم البنك بإعداد تصوره لــ "الحالة الأساسية" التي يكون عليها التوجه المستقبلي للتغيرات الاقتصادية المعنية ومجموعة من سيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى، ويستخدم البنك هذه التوقعات لتعدل توقعات احتمالات التعثر

– تحديد فيما إذا ازدادت مخاطر الائتمان بشكل جوهري

تتفاوت ضــوابط التحديد فيما إذا ازدادت مخاطر الائتمان بشــكل كبير بحســب المحفظة وتشــمل تغيرات كمية في احتمالات التعثر وعوامل نوعية، بما في ذلك احتمال التعثر عن السداد الخاص بالمحفظة .

وباستخدام التقديرات التي اجراها الخبراء لديه وبناءا على الخبرة السابقة ،يمكن للبنك أن يقرر بأن مخاطر الائتمان قد زدادت بشكل جوهري بناءا على مؤشرات نوعية معينة تدل على ذلك ، وأنه لم يتم إظهار أثرها بالكامل في التحاليل الكمية بصورة منتظمة.

وفيما يتعلق باحتمال التعثر عن الســداد الخاص بالمحفظة، يرى البنك بأن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قد حدثت بعد ثلاثون يوما من تاريخ التأخر عن السداد. تحدد أيام التأخر عن السداد عن طريق القيام بعد أيام التأخر منذ أبكر تاريخ استحقاق مضى لم يتم فيه استلام قيمة الدفعة بالكامل.

يقوم البنك بمراقبة فعالية الضـوابط المسـتخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان عن طريق القيام بمراجعات منتظمة كي يؤكد بأن:

– الضوابط قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتعثر في السداد.

- إن الضوابط لا تتفق مع نقطة الزمن الذي تصبح فيه الأصول متأخرة السداد لمدة ٣٠ يوماً.
- عدم وجود تقلبات مضمونة في مخصص الخسائر من التحول بين التعثر عن السداد لمدة ١٢ شهرا (المرحلة١) والتعثر عن السداد على مدى العمر (المرحلة ٢).
- تعريف التعثر عن السداد

تستخدم المعايير التالية لتحديد إن كان المقترض متعثرا:

- إن كان لدى المقترض التزام متأخر عن السداد لمدة ٩٠يوم (أو أكثر).
- لديه التزام قام البنك بإيقاف الفوائد المستحقة عليه.
- لديه التزام (التزامات) تم عادة هيكلته مع خسارة للبنك.
- لديه التزام تم تصنيفه كغير عامل من قبل البنك.
- لديه التزام قام البنك بشطبه كليا أو جزئيا .

عند تقويم فيما إذا كانت الجهة المقترضة متعثرة عن السداد، فأن البنك ينظر في مؤشرات:

- نوعية – مثل أي خرق للتعهدات.
- كمية – مثل حالة التأخر عن السداد، وعدم سداد اية التزامات أخرى لنفس الجهة المصدرة إلى البنك.
- تستند على بيانات معدة داخليا ويتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

أن المدخل إلى التقويم فيما إذا كانت الأداة المالية متعثرة عن السداد وأهميتها بتفاوت على مدى الزمن لاظهار التغيرات في الظروف. يتفق تعريف التعثر عن السداد كثيرا مع التعريف المطبق من قبل البنك لأغراض رأس المال النظامي.

- إدراج المعلومات المستقبلية

يقوم البنك بإدراج المعلومات المستقبلية في تقويمه فيما إذا كانت خسائر الائتمان لأية أداة قد ازدادت بشكل جوهري يقوم البنك ، منذ الاثبات الأولي لها وقياسه لخسائر الائتمان المتوقعة. وبناءا على مختلف المعلومات الفعلية والتوقعات بإعداد تصورا للحالة الأساسية" للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية المعنية ونطاق من التوقعات المحتملة الأخرى. ويتطلب ذلك اعداد تصورين إضافيين أو أكثر ودراسة الاحتمالات المتعلقة بكل نتيجة. تشتمل المعلومات الخارجية على بيانات اقتصادية وتوقعات منشورة من قبل وكالات تقييم مثل شركة موديز لخدمات البيانات الاقتصادية.

تمثل "الحالة الأساسية" النتيجة الأكثر احتمالا ، وتتفق مع المعلومات المستخدمة من قبل البنك لأغراض أخرى مثل ، التخطيط الاستراتيجي والموازنة. تمثل التصورات الأخرى نتائج أكثر تفاؤلات و تشاؤماً وبشكل دوري ،يقوم البنك ، بإجراء اختبارات جهد لأكثر الصدمات شدة من أجل معايير تحديده لأفضل التصورات الأخرى.

يقوم البنك بتحديد وتوثيق المحركات الأساسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة. وباستخدام تحليل البيانات التاريخية، يقوم بتقدير العلاقة بين عوامل الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان تشتمل هذه التصورات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على مجموعة من المؤشرات الأساسية التالية:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي
- معدلات البطالة
- الانفاق الحكومي
- مؤشر أسعار الأسهم

تم تطوير العلاقة المتوقعة بين المؤشرات الرئيسة والتعثر ومعدلات الخسارة في المحافظ المختلفة للموجودات المالية على أساس تحليل البيانات التاريخية على مدى ال ١٠ إلى ١٥ سنة الماضية.

- قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل المدخلات الأساسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة هيكل شروط المتغيرات التالية:

- احتمال التعثر عن السداد.
- نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد.
- التعرض عند التعثر عن السداد.

يتم إستخراج المؤشرات أعلاه عموماً من نماذج إحصائية معدة داخلياً وبيانات تاريخية أخرى ، ويتم تعديلها لتعكس المعلومات المستقبلية ، كما تبيانه أعلاه .

إن تقديرات احتمالات التعثر تعتبر تقديرات بتاريخ معين يتم احتسابها وفق نماذج تصنيف إحصائية ويتم تقويمها باستخدام أدوات تصنيف مرتبطة بمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تحدد هذه النماذج الإحصائية وفق بيانات مجمعة يمكن أيضا استخدام بيانات السوق ، داخليا وخارجيا تشتمل على عوامل كمية ونوعية. وعند توفرها للحصول على احتمال التعثر للشركات الكبرى. وفي حالة انتقال الطرف المقابل أو التعرضات بين فئات درجات التصنيف، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تغير في تقدير احتمال التعثر المعني.

تمثل نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد حجم الخسارة المحتملة في حالة وجود تعثر. يقوم البنك بتقدير مؤشرات على تاريخ معدلات استرداد المطالبات من الأطراف المتعثرة. تأخذ نماذجُ نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد بناء نسبة الخسارة عند التعثر بعين الاعتبار الهيكل والضمان و تكاليف استرداد الضمان الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة لقروض التجزئة المضمونة، تعتبر قيمة / نوع الاصل مؤشرا أساسيا لتحديد نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد. تقوم تقديرات نسبة الخسارة عند التعثر بإعادة معاييره مختلف التصورات الاقتصادية، ويتم احتسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل العمولة الفعلي كعامل خصم.

يمثل التعرض عند التعثر عن السداد التعرضات المتوقعة في حالة وقوع التعثر. يقوم البنك باستخراج "التعرض عند التعثر عن السداد" من التعرضات الحالية إلى الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. يمثل التعرض عند التعثر عن السداد لأصل مالي اجمالي القيمة الدفترية له. بالنسبة لالتزامات القروض والضمانات المالية، يشتمل "التعرض عند التعثر عن السداد" على المبلغ المسحوب والمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد والتي يتم تقديرها وفق بيانات تاريخية وتوقعات مستقبلية. بالنسبة لبعض الموجودات المالية، يحدد التعرض عند التعثر عن السداد، عن طريق تقويم مجموعة من نتائج التعرضات المحتملة في مختلف الأوقات باستخدام تصورات وطرق إحصائية.

كما تم وصفه أعلاه، وشريطة استخدام احتمال التعثر لمدة ١٢ شهر كحد أقصى بانسبة للموجودات المالية التي لم تزداد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري، يقوم البنك بقياس مخاطر الائتمان المتوقعة بعد الأخذ بالحسبان مخاطر التعثر على مدى الفترة

التعاقدية القصـوى (بما في ذلك خيارات التمديد للجهة المقترضـة) التي يتعرض على مداها لمخاطر الائتمان حتى لو، لأغراض إدارة المخاطر، قام البنك بالنظر في فترة أطول. تمتد أقصـى فترة تعاقدية إلى التاريخ لتي يحق للبنك فيه طلب سـداد دفعة مقدمة أو إنهاء إلتزام القرض أو الضمان.

بالنسبة للحسابات المكشوفة وتسهيلات بطاقات الائتمان ، التي تشتمل على كل من القرض ومكون الالتزام غير المسحوب، يقوم البنك خسـائر الائتمان المتوقعة على مدى فترة أطول من الفترة التعاقدية القصـوى إذا لم تحد مقدرة البنك على طلب السـداد أو إلغاء الالتزام غير المسحوب، من تعرض البنك لمخاطر الائتمان خلال فترة الاخطار المتعاقد عليها. لا يوجد لهذه التسهيلات شروط أو فترات سداد محددة، ويتم ادارتها على أسـاس جماعي. يمكن للبنك لكن هذا الحق التعاقدي لن ينفذ خلال الإدارة اليومية الاعتيادية ولكن فقط عندما يصـبح البنك على علم ، إلغاؤها فورا بأي زيادة في مخاطر الائتمان على مسـتوى التسـهيل. يتم تقدير هذه الفترة الأطول بعد الأخذ بعين الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي يتوقع البنك اتخاذها والتي من شـأنها التقليل من مخاطر الائتمان المتوقعة. يشمل ذلك تخفيض الحدود، وإلغاء التسهيل و / أو تحويل الرصيد المتبقي من القرض إلى قرض بشروط سداد محددة.

–أدوات الدين

بالنسـبة لأدوات الدين ، يقوم البنك باسـتخدام التصـنيفات الخارجية أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم اسـتخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلي تلك الاسـتثمارات في الأوراق المالية علي أنها طريقة للحصول علي جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان علي مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مسـتويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضـع حدود لمقدار الخطر التي سـيتم قبوله على مسـتوي كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع من قِبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

يتم أيضـا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضـين والمقترضـين المحتملين على مقابلة سـداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلى بعض وسائل الحد من الخطر

- **الضمانات**

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة. ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقاري.
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات ونشاط الاقراض العقاري للأفراد مضموناً. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى ، يسـعي البنك للحصـول علي ضـمانات إضـافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشـرات الاضـمحلال لأحد القروض أوالتسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

-**المشتقات**

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذى يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم

-**الارتباطات المتعلقة بالائتمان**

- يتمثل الغرض الرئيســـي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق الســـحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشـــروط محددة غالباً مضـــمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.
- وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الارتباطات
- المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلي من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

- أ/٣ **سياسات الاضمحلال و المخصصات**

- تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها بدرجة كبيرة علي تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء علي أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال ونظرا لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المُحملة علي القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الإئتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.
- مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالي في نهاية الفترة مستمد من تصنيف المراحل الثلاثة. ومع ذلك ، فان اغلبية المخصـــص ينتج من آخر درجتين من التصـــنيف. ويبين الجدول التالي النســـبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييم البنك	٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١
	قروض وتسهيلات	قروض وتسهيلات
١. المرحلة الاولي	%٧٩,٩٦	%٨٣,١٣
٢. المرحلة الثانية	%١٦,٢٦	%١٤,٠٦
٣. المرحلة الثالثة	%٣,٧٨	%٢,٨١
الاجمالى	%١٠٠	%١٠٠

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التى تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التى تم تقييمها على اساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المتوقعة فى تاريخ المركز المالي على اساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التى لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما فى ذلك اعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي.

أ/٤ **نموذج قياس الإحتياطى العام للمخاطر البنكية**

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة فى إيضاح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيف القروض والتسهيلات فى شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزى المصرى. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الإئتمان فى هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالى ومدى إنتظامه فى السداد.وطبقاً للقواعد المعدلة للبنك المركزى المصرى وإعتباراً من أول سنة يلتزم البنك فيها بتطبيق تلك القواعد يتم حساب المخصصات المطلوبة للإضمحلال فى قيمة الأصول المعرضة لخطر الإئتمان والتى يتم تقدير الإضمحلال فى قيمتها بصورة منفردة. بما فى ذلك الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان. بإستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة، أما بالنسبة لمجموعات الأصول التى يتم تقدير الإضمحلال فى قيمتها بصورة مجمعة فيحسب الإضمحلال فى قيمتها بإستخدام طريقة معدلات الإخفاق التاريخية. وفى حالة زيادة المخصص المطلوب وفقاً لأسس الجدارة الإئتمانية بالنسب الصادرة من البنك المركزى المصرى عن مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب وفقاً للقواعد المعدلة للبنك المركزى المصرى يتم تعديل الأرباح المحتجزة بتلك الزيادة ثم تجنيبها فى إحتياطى المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة. ويتم تعديل ذلك الإحتياطى بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الإحتياطى غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (٣٣/أ) الحركة على حساب إحتياطى المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية.

وفيما يلى بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلى مقارنة بأسس تقييم البنك المركزى المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الإئتمان:

تصنيف البنك المركزى المصرى	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب طبقاً لأسس الجدارة الإئتمانية	التصنيف الداخلى طبقاً لاسس الجدارة الإئتمانية	مدلول التصنيف الداخلى
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك فى تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

أ/٥ البنود المعرضة لخطر الإئتمان قبل خصم الضمانات والعوائد المجنبة والمخصصات

البنود المعرضة لخطر الإئتمان بقائمة المركز المالى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أرصدة لدى البنك المركزى	٦ ٨٠٥ ٩٧٠	١ ٦٠٠ ٠٢١
أرصده لدى البنوك	٣١ ٢١٦ ١٩٢	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨
قروض وتسهيلات للبنوك	٤٨١ ٢٤٥	٥٣٧ ٤٠٨
قروض وتسهيلات للعملاء		
قروض لأفراد		
– حسابات جارية مدينة	١ ٠٢٧ ٥٩٣	٩٠٦ ٦٩٦
– بطاقات ائتمان	٣٧٠ ٧٤٠	١٩٨ ٧٦٥
– قروض شخصية	٢٩ ٠٨١ ٧٧٢	٢٣ ٣٣٢ ٤٥١
– قروض عقارية	٢ ١٢٣ ٢٦٤	١ ٧٠٣ ٢٤٧
قروض لمؤسسات		
– حسابات جارية مدينة	١٥ ٦٧٦ ٨٢١	٩ ٣٤١ ٧٠٥
– قروض مباشره	١٦ ٠٠٣ ٤٨١	١٣ ٥٨٤ ٧٥٨
– قروض مشتركة	١٤ ١٣٣ ٠٤٦	١٦ ١٢٢ ٧٠٨
– مستندات مخصومة	٢٨٠ ٦١١	٢٣٩ ٨٩٨
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		
– أدوات دين	٤٠ ١٩٦ ٠١٥	٢٠ ٦٣١ ٦٥٨
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
– أدوات دين	١٨ ٩٤٣ ٠١٩	٢١ ٩٨٢ ٣٥٨
أصول أخرى*	٢ ٣٠٧ ٠٧٩	٢ ٢٣٨ ٤٧٦
الاجمالى	**١٧٨ ٦٤٦ ٨٤٨**	**١٦٥ ٥١٩ ٨٦٧**

يتضمن الجدول السابق القيم الخاصة بالأصول المالية قبل خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما هو وارد تفصيلاً بالإيضاحات رقم (١٦) و (١٧) و (١٨).

*الأصول الأخرى المدرجه أعلاها تتمثل فى الإيردات المستحقة.

- **يوضح الجدول التالى معلومات حول جودة الأصول المالية خلال السنة :-**

أرصدة لدى البنوك	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٢٨ ٣٢٧ ١٧٢	٢ ٨٨٩ ٠٢٠	--	٣١ ٢١٦ ١٩٢
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٢٨ ٣٢٧ ١٧٢**	**٢ ٨٨٩ ٠٢٠**	**--**	**٣١ ٢١٦ ١٩٢**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(١٥)**	**(٧ ٧٣٧)**	**--**	**(٧ ٧٥٢)**
القيمة الدفترية بالصافى	**٢٨ ٣٢٧ ١٥٧**	**٢ ٨٨١ ٢٨٣**	**--**	**٣١ ٢٠٨ ٤٤٠**

أذون الخزانة	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٢٢ ١٦٥ ٥٦٢	٨ ٣٦١ ٠١١	--	٣٠ ٥٢٦ ٥٧٣
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٢٢ ١٦٥ ٥٦٢**	**٨ ٣٦١ ٠١١**	**--**	**٣٠ ٥٢٦ ٥٧٣**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**--**	**(١١١ ٥١٦)**	**--**	**(١١١ ٥١٦)**
القيمة الدفترية بالصافى	**٢٢ ١٦٥ ٥٦٢**	**٨ ٢٤٩ ٤٩٥**	**--**	**٣٠ ٤١٥ ٠٥٧**

سندات خزانة حكومية	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٢٤ ٨٨٣ ٤٨٧	٣ ١٣٩ ٢٦٨	--	٢٨ ٠٢٢ ٧٥٥
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٢٤ ٨٨٣ ٤٨٧**	**٣ ١٣٩ ٢٦٨**	**--**	**٢٨ ٠٢٢ ٧٥٥**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**--**	**(١١٩ ٩٥٠)**	**--**	**(١١٩ ٩٥٠)**
القيمة الدفترية بالصافى	**٢٤ ٨٨٣ ٤٨٧**	**٣ ٠١٩ ٣١٨**	**--**	**٢٧ ٩٠٢ ٨٠٥**

سندات شركات	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٥٨٩ ٧٠٦	--	--	٥٨٩ ٧٠٦
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٥٨٩ ٧٠٦**	--	--	**٥٨٩ ٧٠٦**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(٢٧٥)**	--	--	**(٢٧٥)**
القيمة الدفترية بالصافى	**٥٨٩ ٤٣١**	--	--	**٥٨٩ ٤٣١**

قروض البنوك	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٣٢٠ ٨٣٠	١٦٠ ٤١٥	--	٤٨١ ٢٤٥
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٣٢٠ ٨٣٠**	**١٦٠ ٤١٥**	--	**٤٨١ ٢٤٥**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(٩٩٣)**	**(١٧٥)**	--	**(١ ١٦٨)**
القيمة الدفترية بالصافى	**٣١٩ ٨٣٧**	**١٦٠ ٢٤٠**	--	**٤٨٠ ٠٧٧**

قروض وتسهيلات للأفراد	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٣١ ٤٤٩ ١٠٦	٣٦٤ ٤١٥	--	٣١ ٨١٣ ٥٢١
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	٧٨٩ ٨٤٨	٧٨٩ ٨٤٨
الاجمالى*	**٣١ ٤٤٩ ١٠٦**	**٣٦٤ ٤١٥**	**٧٨٩ ٨٤٨**	**٣٢ ٦٠٣ ٣٦٩**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(٢٠٠ ٧٢٣)**	**(١٠ ٩٩٨)**	**(٥٢٨ ٤٩٧)**	**(٧٤٠ ٢١٨)**
القيمة الدفترية بالصافى	**٣١ ٢٤٨ ٣٨٣**	**٣٥٣ ٤١٧**	**٢٦١ ٣٥١**	**٣١ ٨٦٣ ١٥١**

قروض وتسهيلات للشركات الكبرى والمتوسطة	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٢٧ ٥٢٠ ٨٢٦	١١ ٠٧٨ ٥٧٧	--	٣٨ ٥٩٩ ٤٠٣
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	١ ٠٣١ ٨٩١	--	١ ٠٣١ ٨٩١
ديون غير منتظمة	--	--	١ ٩١٥ ٢٤٠	١ ٩١٥ ٢٤٠
الاجمالى	**٢٧ ٥٢٠ ٨٢٦**	**١٢ ١١٠ ٤٦٨**	**١ ٩١٥ ٢٤٠**	**٤١ ٥٤٦ ٥٣٤**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(١٦٠ ١٦٧)**	**(١ ٦٠٨ ٦٩٧)**	**(١ ٩٠٤ ٩٨٣)**	**(٣ ٦٧٣ ٨٤٧)**
القيمة الدفترية بالصافى	**٢٧ ٣٦٠ ٦٥٩**	**١٠ ٥٠١ ٧٧١**	**١٠ ٢٥٧**	**٣٧ ٨٧٢ ٦٨٧**

قروض وتسهيلات للشركات الصغيرة	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالى
	١٢ شهر	مدى الحياة	مدى الحياة	
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٤ ٠٢٢ ٥٥٣	٢٣٥ ١٧٤	--	٤ ٢٥٧ ٧٢٧
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	١٩٢ ٦٩٧	١٩٢ ٦٩٧
ديون غير منتظمة	--	--	٩٧ ٠٠١	٩٧ ٠٠١
الاجمالى	**٤ ٠٢٢ ٥٥٣**	**٢٣٥ ١٧٤**	**٢٨٩ ٦٩٨**	**٤ ٥٤٧ ٤٢٥**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(١ ٧٢٨)**	**(١ ٠٤٨)**	**(١٣٦ ٨٩٥)**	**(١٣٩ ٦٧١)**
القيمة الدفترية بالصافى	**٤ ٠٢٠ ٨٢٥**	**٢٣٤ ١٢٦**	**١٥٢ ٨٠٣**	**٤ ٤٠٧ ٧٥٤**

- **يوضح الجدول التالى التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بين بداية و نهاية السنة نتيجة لهذه العوامل:-**

أرصدة لدى البنوك	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠١٩	١٣ ٨٢٩	٥٩ ٢٢٣	--	٧٣ ٠٥٢
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	١٥	٧ ٧٣٧	--	٧ ٧٥٢
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(١٣ ٨٢٩)	(٥٩ ٢٢٣)	--	(٧٣ ٠٥٢)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات أجنبية	--	--	--	--
الرصيد في اخر السنة المالية	**١٥**	**٧ ٧٣٧**	**--**	**٧ ٧٥٢**

أذون خزانة	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠١٩	--	١٥٤ ٠٤٠	--	١٥٤ ٠٤٠
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	١٢٠ ٤٤٠	--	١٢٠ ٤٤٠
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	(١٥٤ ٠٤٠)	--	(١٥٤ ٠٤٠)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افترضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	(٨ ٩٢٤)	--	(٨ ٩٢٤)
الرصيد في اخر السنة المالية	**--**	**١١١ ٥١٦**	**--**	**١١١ ٥١٦**

سندات خزانة حكومية	**المرحلة الأولى ١٢ شهر**	**المرحلة الثانية مدى الحياة**	**المرحلة الثالثة مدى الحياة**	**الاجمالى**
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠١٩	--	٢٨ ١٥١	--	٢٨ ١٥١
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	١٢٥ ٠٣٣	--	١٢٥ ٠٣٣
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	(٢٨ ١٢٣)	--	(٢٨ ١٢٣)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افترضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	(٥ ١١١)	--	(٥ ١١١)
الرصيد في اخر السنة المالية	--	**١١٩ ٩٥٠**	--	**١١٩ ٩٥٠**

سندات شركات	**المرحلة الأولى ١٢ شهر**	**المرحلة الثانية مدى الحياة**	**المرحلة الثالثة مدى الحياة**	**الاجمالى**
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠١٩	--	--	--	--
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	٢٧٥	--	--	٢٧٥
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افترضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	--	--	--
الرصيد في اخر السنة المالية	**٢٧٥**	--	--	**٢٧٥**

قروض البنوك	**المرحلة الاولى ١٢ شهر**	**المرحلة الثانية مدى الحياة**	**المرحلة الثالثة مدى الحياة**	**الاجمالى**
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠١٩	٢ ٤٤٨	--	--	٢ ٤٤٨
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	--	--	--
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	(١ ٢٨٠)	--	(١ ٢٨٠)
المحول الى المرحلة الاولى	(١ ٤٥٥)	١ ٤٥٥	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	--	--	--
الرصيد في اخر السنة المالية	**٩٩٣**	**١٧٥**	**--**	**١ ١٦٨**

قروض وتسهيلات للأفراد	**المرحلة الاولى ١٢ شهر**	**المرحلة الثانية مدى الحياة**	**المرحلة الثالثة مدى الحياة**	**الاجمالى**
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠١٩	١٨١ ٤٠٢	٩ ٣٨٤	١٧٦ ٥٢٢	٣٦٧ ٣٠٨
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	٧٨ ٦٩٣	٣ ٢٠١	٦١ ١٥٧	١٤٣ ٠٥١
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(٣٠ ٦٣٥)	(١ ٣٨٨)	(٩٠ ٦٣٢)	(١٢٢ ٦٥٥)
المحول الى المرحلة الاولى	(١٠ ٥٩١)	٥ ٧٩٧	٣٥٨ ٩٤٩	٣٥٤ ١٥٥
المحول الى المرحلة الثانية	(٣ ١٧٣)	(٣٣٥)	٣٥ ٦١١	٣٢ ١٠٣
المحول الى المرحلة الثالثة	(١٤ ٩٧٣)	(٥ ٦٦١)	٥٥ ٦٩٤	٣٥ ٠٦٠
الإعدام خلال السنة	--	--	(٨١ ٩٢٠)	(٨١ ٩٢٠)
المتحصل من الإعدام خلال السنة	--	--	١٣ ١٣٥	١٣ ١٣٥
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	--	(١٩)	(١٩)
الرصيد في اخر السنة المالية	**٢٠٠ ٧٢٣**	**١٠ ٩٩٨**	**٥٢٨ ٤٩٧**	**٧٤٠ ٢١٨**

قروض وتسهيلات للشركات الكبرى والمتوسطة	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠١٩	٣٢٨ ٠٦٥	١ ٨٣٧ ٥٤٧	١ ٤٩٩ ٦٠٤	٣ ٦٦٥ ٢١٦
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	١٤٦ ٨٥٩	٧٧٣ ٧٥٢	٦٥ ٦٠١	٩٨٦ ٢١٢
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(١٦٩ ١٧٣)	(٢٥٩ ٩٨٠)	(٢٥٨ ٧٢٣)	(٦٨٧ ٨٧٦)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	(٨٤ ٠٥٧)	٨٤ ٠٥٧	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(١٩٢)	(٦٣٨ ٥٢٦)	٦٣٨ ٧١٨	--
الإعدام خلال السنة	--	--	(٦١٧)	(٦١٧)
المتحصل من الإعدام خلال السنة	--	--	١١	١١
فروق ترجمة عملات اجنبية	(٦١ ٣٣٥)	(١٨٨ ١٥٣)	(٣٩ ٦١١)	(٢٨٩ ٠٩٩)
الرصيد في اخر السنة المالية	**١٦٠ ١٦٧**	**١ ٦٠٨ ٦٩٧**	**١ ٩٠٤ ٩٨٣**	**٣ ٦٧٣ ٨٤٧**

قروض وتسهيلات للشركات الصغيرة	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠١٩	١ ٥٦٣	٤	٣٣ ٧٢٠	٣٥ ٢٨٧
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	١ ٩٨٩	١ ٠٣٩	١١٦ ٢٤١	١١٩ ٢٦٩
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(٣ ٥٧٠)	(١ ٨٩٨)	(٨ ٩٩٠)	(١٤ ٤٥٨)
المحول الى المرحلة الاولى	٢ ٢٤٨	--	(٢ ٢٤٨)	--
المحول الى المرحلة الثانية	(٢٠)	١ ٩٠٤	(١ ٨٨٤)	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(٥٥)	(١)	٥٦	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
المتحصل من الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	(٤٢٧)	--	--	(٤٢٧)
الرصيد في اخر السنة المالية	**١ ٧٢٨**	**١ ٠٤٨**	**١٣٦ ٨٩٥**	**١٣٩ ٦٧١**

البنود المعرضة لخطر الإئتمان خارج قائمة المركز المالى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
ضمانات مالية	٣ ٣٤٤ ٦٧٠	١ ٧٠٧ ٥٢٦
إرتباطات عن قروض والتزامات اخري غير قابله للالغاء متعلقه بالائتمان	٣ ٣٩٩ ٠١٣	٤ ٢٠٧ ١٩٣
إعتمادات مستندية	٣ ٧٩٥ ٧٠٦	٢ ٢٠٠ ٧٤٢
خطابات ضمان	١٢ ١٩٦ ٢٧١	٩ ٦٥٠ ٩٧٢
الاجمالى	**٢٢ ٧٣٥ ٦٦٠**	**١٧ ٧٦٦ ٤٣٣**

يمثل الجدول الأول (أ/٥) الحد الأقصى لخطر الائتمان الذى يمكن للبنك ان يتعرض له في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك بدون اخذ ايه ضمانات في الاعتبار ويتبين من الجدول أن ٤٣,٧٤% من الحد الأقصى المُعرض لخطر الإئتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للعملاء بما فى ذلك المستندات المخصومة (ديسمبر٢٠١٨: ٣٩,٥٣%) بينما تمثل الإستثمارات فى أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وبالتكلفة المستهلكة نسبة ٣٣,٢٩% من هذا الحد (ديسمبر٢٠١٨: ٢٥,٧٥%).

وتثق الإدارة فى قدرتها على الإستمرار فى السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الإئتمان الناتج عن كل من محفظة قروض وتسهيلات العملاء وأدوات الدين بناءاً على ما يلى:

- أن ٦٧,٩٨% من محفظة قروض وتسهيلات العملاء لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات إضمحلال (ديسمبر٢٠١٨: ٧٨,٣٩%).
- أن ٣,٧٢% من محفظة قروض وتسهيلات العملاء محل الإضمحلال (ديسمبر٢٠١٨: ٣,٣١%).
- أن القروض التى لم يعتريها إضمحلال تمثل فى مجموعها ٩٦,٢٩% من محفظة قروض وتسهيلات العملاء (ديسمبر٢٠١٨: ٩٦,٦٩%) منها قروض عليها متأخرات ولكنها ليست محل إضمحلال تمثل نسبة ٢٨,٤٠% (ديسمبر٢٠١٨: ١٨,٣٠%) من محفظة قروض وتسهيلات العملاء.

أ-٦ **<u>قروض وتسهيلات</u>**

فيما يلى موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الإئتمانية:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	قروض وتسهيلات للعملاء	**قروض وتسهيلات للبنوك**	**قروض وتسهيلات للعملاء**	**قروض وتسهيلات للبنوك**
لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال	٥٣ ٤٩٧ ٠٢١	٤٨١ ٢٤٥	٥١ ٢٩٣ ٨٢٦	٥٣٧ ٤٠٨
عليها متأخرات لكنها ليست محل إضمحلال	٢٢ ٢٨٠ ٧٨٤	--	١١ ٩٧٠ ٩٣٤	--
محل إضمحلال	٢ ٩١٩ ٥٢٣	--	٢ ١٦٥ ٤٦٨	--
الإجمـالى	**٧٨ ٦٩٧ ٣٢٨**	**٤٨١ ٢٤٥**	**٦٥ ٤٣٠ ٢٢٨**	**٥٣٧ ٤٠٨**
يخصم : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٤ ٥٥٣ ٧٣٦)	(١ ١٦٨)	(٣ ٥٨٢ ٧٦٨)	--
يخصم: العوائد المجنبة	(٤ ٢٥٧)	--	(٦ ٢٧٨)	--
يخصم: الخصم غير المكتسب للمستندات المخصومة	(١٩ ٠٠٧)	--	(٣١ ٥١٤)	--
الصافـى	**٧٤ ١٢٠ ٣٢٨**	**٤٨٠ ٠٧٧**	**٦١ ٨٠٩ ٦٦٨**	**٥٣٧ ٤٠٨**

- بلغ مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء ٤ ٥٥٣ ٧٣٦ ألف جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ منه مبلغ ٢ ٥٧٠ ٣٧٥ ألف جنيه مصرى يمثل إضمحلال قروض منفردة (المرحلة الثالثة) والباقى وقدره ١ ٩٨٣ ٣٦١ ألف جنيه مصرى يمثل مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للمرحلتين الأولى والثانية (٣١ ديسمبر٢٠١٨: بلغ مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء ٣ ٥٨٢ ٧٦٨ ألف جنيه مصرى منه ١ ٧٨٦ ٢٩٩ ألف جنيه مصرى يمثل إضمحلال قروض منفردة والباقى البالغ ١ ٧٩٦ ٤٦٩ ألف جنيه مصرى يمثل يمثل مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للمرحلتين الأولى والثانية). ويتضمن إيضاح (١٨) معلومات إضافية عن مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء.
- شهدت السنة المالية الجارية زيادة محفظة البنك من القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك بنسبة ٢٠%.

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال

- ويتم تقييم الجودة الإئتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التى لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة البنك.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

التقييم	أفـــراد				مؤسسات				
	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	إجمالي القروض والتسهيلات للبنوك
١. جيدة	١ ٠٢٧ ٥٩٣	٣٥٩ ٨٥٦	٢٨ ٢٢٨ ٣٨٧	٢ ٠٨٠ ٢٥٠	٨٩٠ ٦١٩	٥ ١٣٧ ٤٤٣	٣ ٠٥٥ ٣٧٩	٤٠ ٧٧٩ ٥٢٧	٤٨١ ٢٤٥
٢. المتابعة العادية	--	--	--	--	٨٥ ٥٣٨	٦ ٢٧٩ ٨٤٦	٦ ٣٥٢ ١١٠	١٢ ٧١٧ ٤٩٤	--
٣. المتابعة الخاصة	--	--	--	--	--	--	--	--	--
الإجمالى	١ ٠٢٧ ٥٩٣	٣٥٩ ٨٥٦	٢٧ ٢٢٨ ٣٨٧	٢ ٠٨٠ ٢٥٠	٩٧٦ ١٥٧	١١ ٤١٧ ٢٨٩	٩ ٤٠٧ ٤٨٩	٥٣ ٤٩٧ ٠٢١	٤٨١ ٢٤٥

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال- تابع - مقارن

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

التقييم	أفـــراد				مؤسسات				
	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	إجمالي القروض والتسهيلات للبنوك
١. جيدة	٩٠٦ ٦٩٦	١٨٩ ٤١٨	٢٢ ٧٦٦ ٤٤٥	١ ٦٧٢ ٧١٥	٤ ٤٤٤ ٤٣٠	٤ ٠٤٢ ١٤١	٣ ٣٩٩ ٦٤٥	٣٧ ٤٢١ ٤٩٠	٥٣٧ ٤٠٨
٢. المتابعة العادية	--	--	--	--	٢٦٤ ٦٢٦	٦ ٢٠٥ ٦٣١	٧ ٤٠٢ ٠٧٩	١٣ ٨٧٢ ٣٣٦	--
٣. المتابعة الخاصة	--	--	--	--	--	--	--	--	--
الإجمالى	٩٠٦ ٦٩٦	١٨٩ ٤١٨	٢٢ ٧٦٦ ٤٤٥	١ ٦٧٢ ٧١٥	٤ ٧٠٩ ٠٥٦	١٠ ٢٤٧ ٧٧٢	١٠ ٨٠١ ٧٢٤	٥١ ٢٩٣ ٨٢٦	٥٣٧ ٤٠٨

- **قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل إضمحلال**

هى القروض والتســهيلات التى توجد عليها متأخرات حتى ٩٠ يوماً ولكنها ليســت محل إضــمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك، وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التى يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلى:

		مؤسسات		
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	حسابات جاريه مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالي
متأخرات حتى ٣٠ يوماً	١٠ ٨٩٧ ٢٩٠	٤ ٤٢٠ ٧٣١	٣ ١٨٤ ٠٨٣	١٨ ٥٠٢ ١٠٤
متأخرات أكثر من ٣٠ يوم حتى ٦٠ يوماً	١ ٤٢٥ ٤٦٦	٦٩ ٤٤٥	٦١٧ ٧٧٤	٢ ١١٢ ٦٨٥
متأخرات أكثر من ٦٠ يوم حتى ٩٠ يوماً	٣٠٩ ٠٥٤	٦٨ ١١٧	٥٤٦ ٧١١	٩٢٣ ٨٨٢
متأخرات أكثر من ٩٠ يوما	٣٣٧ ٢٢٥	٢٧ ٨٩٩	٣٧٦ ٩٨٩	٧٤٢ ١١٣
الإجمالى	**١٢ ٩٦٩ ٠٣٥**	**٤ ٥٨٦ ١٩٢**	**٤ ٧٢٥ ٥٥٧**	**٢٢ ٢٨٠ ٧٨٤**

		مؤسسات		
٣١ ديسمبر ٢٠١٨	حسابات جاريه مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالي
متأخرات حتى ٣٠ يوماً	٤ ٦٣٧ ٣٨٤	١ ٧٣٣ ٠٦٥	٤ ٣٩٢ ٨٦٦	١٠ ٧٦٣ ٣١٥
متأخرات أكثر من ٣٠ يوم حتى ٦٠ يوماً	٣٨ ٦٦٨	٣١ ٤١٧	--	٧٠ ٠٨٥
متأخرات أكثر من ٦٠ يوم حتى ٩٠ يوماً	١٨٨ ٨٨٧	٨ ٠٩٢	--	١٩٦ ٩٧٩
متأخرات أكثر من ٩٠ يوما	٧ ٦٠٨	٤ ٨٢٩	٩٢٨ ١١٨	٩٤٠ ٥٥٥
الإجمالي	**٤ ٨٧٢ ٥٤٧**	**١ ٧٧٧ ٤٠٣**	**٥ ٣٢٠ ٩٨٤**	**١١ ٩٧٠ ٩٣٤**

قروض وتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة

قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل الإضمحلال بصفة منفردة (قبل أن تؤخذ فى الإعتبار التدفقات النقدية المتوقعة من التنفيذ على الضمانات) ٢ ٩١٩ ٥٢٣ الف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مقابل ٢ ١٦٥ ٤٦٨ الف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وفيما يلى تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل الإضمحلال بصفة منفردة متضمنة القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك فى مقابل تلك القروض:

	أفــراد				مؤسسات		
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالي
قروض محل إضمحلال بصفة منفردة	--	١٠ ٨٨٤	٨٥٣ ٣٨٥	٤٣ ٠١٤	٢ ٠١٢ ٢٤٠	--	--	٢ ٩١٩ ٥٢٣

- تبلغ القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك مقابل تلك القروض ١٠٧ ٨٧٠ ألف جنيه مصرى.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨								
قروض محل إضمحلال بصفة منفردة	--	٩ ٣٤٧	٥٦٦ ٠٠٦	٣٠ ٥٣٢	--	١ ٥٥٩ ٥٨٣	--	٢ ١٦٥ ٤٦٨

- تبلغ القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك مقابل تلك القروض ٤٨ ٩٨٠ ألف جنيه مصرى.

عند الإعتراف الأولى بالقروض والتسهيلات يتم تقدير القيم العادلة للضمانات التى يحصل عليها البنك بنفس الأساليب المستخدمة عادةً فى تقييم الأصول المماثلة. وفى الفترات اللاحقة يتم تحديث تلك القيم العادلة طبقاً لأسعار السوق أو أسعار الأصول المماثلة.

جميع الضمانات التى يحتفظ بها البنك والتى تخص الديون محل الإضمحلال تتمثل فى شيكات وسندات أمر لصالح البنك بقيمة المديونية المثبتة على العملاء فى دفاتر البنك.

- **قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها**

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية، وتعديل وتأجيل السداد، وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك إحتمالات عالية لإستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصى للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة. ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الاجل، خاصة قروض تمويل العملاء. وقد بلغت القروض التى تم إعادة التفاوض بشأنها ٩٩٧ ٢١٤ ٨ ألف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (مقابل ٢٨٠ ٧٩٧ ٨ ألف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨).

قروض وتسهيلات للعملاء	**٣١ ديسمبر ٢٠١٩**	**٣١ ديسمبر ٢٠١٨**
مؤسسات		
حسابات جارية مدينة	٤٠٨ ٨٧٠	٥٩٥ ٥٠٠
قروض مباشرة	١٢٥ ٦	٩٠٧ ٣
قروض مشتركة	٠٨١ ٣٣٤ ٧	١٤٩ ٢٨٨ ٨
أفراد		
قروض شخصية	٣٨٣ ٤	٦٢٩ ٤
الإجمالى	**٩٩٧ ٢١٤ ٨**	**٢٨٠ ٧٩٧ ٨**

أ-٧أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالى أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم فى أخر السنة المالية، بناءاً على تقييم Standerd & poor's ومايعادله.

وفقا لتقييم FITCH	سندات واذون خزانة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	سندات بالتكلفة المستهلكة	استثمارات أخرى بالتكلفة المستهلكة	الاجمالى	السنة
B+	٣٠٩ ٦٠٦ ٣٩	٩٠٦ ٨٨٦ ١٨	١١٣ ٥٦	٣٢٨ ٥٤٩ ٥٨	٢٠١٩/١٢
B	٢١١ ٥٨٩ ١٧	٠٢٠ ٣٤١ ٢٣	١١٣ ٥٦	٣٤٤ ٩٨٦ ٤٠	٢٠١٨/١٢

أ-٨الإستحواذ على الضمانات

تُبوبْ الأصول التى يتم الإستحواذ عليها بقائمة المركز المالى ضمن بند الأصول الأخرى ويتبع فى الإعتراف الأولى بها والقياس اللاحق لها السياسة المحاسبية المفصح عنها ضمن الايضاح رقم (٢). ويتم بيع هذه الأصول أو إستخدامها فى أغراض البنك كلما كان ذلك عملياً وبما يتوافق مع المدد القانونية المحددة بمعرفة البنك المركزى المصرى للتخلص من تلك الأصول المستحوذ عليها.

أ-٩تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الإئتمان

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالى تحليل بأهم حدود خطر الإئتمان للبنك بالقيمة الدفترية موزعة حسب القطاع الجغرافى فى آخر السنة الحالية. عند إعداد هذا الجدول تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

	جمهورية مصر العربية			خارج	الإجمالي
	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	جمهورية مصر العربية	
قروض وتسهيلات للبنوك	--	--	--	٤٨١ ٢٤٥	٤٨١ ٢٤٥
قروض وتسهيلات للعملاء:					
– قروض أفراد:					
– حسابات جاريه مدينة	٣٤٩ ٢١٣	٥٦٣ ٣٣٦	١١٥ ٠٤٤	--	١ ٠٢٧ ٥٩٣
– بطاقات إئتمانية	٢٢٥ ٩٦٧	١١١ ٤٥١	٣٣ ٣٢٢	--	٣٧٠ ٧٤٠
– قروض شخصية	١٠ ٠٤٧ ٢٩٧	١١ ٢٢٤ ٥١٤	٧ ٨٠٩ ٩٦١	--	٢٩ ٠٨١ ٧٧٢
– قروض عقارية	١ ٦٨٢ ٨٩٠	١٢١ ٨٤٥	٣١٨ ٥٢٩	--	٢ ١٢٣ ٢٦٤
– قروض لمؤسسات:					
– حسابات جارية مدينة	١٢ ٥٤٩ ٣٤٧	٢ ٨٣١ ٨٨٠	٢٩٥ ٥٩٤	--	١٥ ٦٧٦ ٨٢١
– قروض مباشرة	١٤ ٣٦٠ ١٢٧	١ ١٩١ ٠٣٧	٤٥٢ ٣١٧	--	١٦ ٠٠٣ ٤٨١
– قروض مشتركة	١٣ ٢٥٢ ٩٠٩	٤٢ ١٢٣	٨٣٨ ٠١٤	--	١٤ ١٣٣ ٠٤٦
مستندات مخصومة	٢٨٠ ٦١١	--	--	--	٢٨٠ ٦١١
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:					
– أدوات دين	٩ ٦٦٩ ٤٤٢	--	--	--	٩ ٦٦٩ ٤٤٢
– أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٣٠ ٥٢٦ ٥٧٣	--	--	--	٣٠ ٥٢٦ ٥٧٣
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:					
– أدوات دين	١٨ ٩٤٣ ٠١٩	--	--	--	١٨ ٩٤٣ ٠١٩
أصول أخرى*	٢ ٠٧٢ ٣٠٢	١٢١ ٠٠٤	١١٣ ٧٧٣	--	٢ ٣٠٧ ٠٧٩
الإجمالى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**١١٣ ٩٥٩ ٦٩٧**	**١٦ ٢٠٧ ١٩٠**	**٩ ٩٧٦ ٥٥٤**	**٤٨١ ٢٤٥**	**١٤٠ ٦٢٤ ٦٨٦**
الإجمالى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٩٠ ٧٨٤ ١٠٥**	**١١ ٨١٩ ٧٨٦**	**٧ ٣٦٦ ٠٠٢**	**١ ٧٤٧ ١٩٣**	**١١١ ٧١٧ ٠٨٦**

*الأصول الأخرى المدرجة أعلاه تتمثل فى الإيرادات المستحقة.

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالى تحليل بأهم حدود خطر الإئتمان للبنك بالقيمة الدفترية موزعة حسب النشاط الذى يزاوله عملاء البنك.

	مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	نشاط عقارى	بيع الجملة وتجارة التجزئة	قطاع حكومى	أنشطة أخرى	أفراد	الإجمالي
قروض وتسهيلات للبنوك	٤٨١ ٢٤٥	--	--	--	--	--	--	٤٨١ ٢٤٥
قروض وتسهيلات للعملاء:								
– قروض لأفراد								
– حسابات جارية مدينة	--	--	--	--	--	--	١ ٠٢٧ ٥٩٣	١ ٠٢٧ ٥٩٣
– بطاقات إئتمانية	--	--	--	--	--	--	٣٧٠ ٧٤٠	٣٧٠ ٧٤٠
– قروض شخصية	--	--	--	--	--	--	٢٩ ٠٨١ ٧٧٢	٢٩ ٠٨١ ٧٧٢
– قروض عقارية	--	--	٢ ١٢٣ ٢٦٤	--	--	--	--	٢ ١٢٣ ٢٦٤
– قروض لمؤسسات:								
– حسابات جارية مدينة	--	٢ ١٣٢ ٤٤٠	٣٣٣ ١١٠	٢ ٨٤١ ٨٦٠	٢ ١٠٠ ٨٤٥	٨ ٢٦٨ ٥٦٦	--	١٥ ٦٧٦ ٨٢١
– قروض مباشرة	--	٨٤٩ ٥٢٥	١ ٧٧٣ ٢٤٥	٥٨٨ ١٦٧	٢ ٥٥٦ ٨٦٦	١٠ ٢٣٥ ٦٧٨	--	١٦ ٠٠٣ ٤٨١
– قروض مشتركة	--	٣ ٦٣٦ ٢٤٦	٣ ١٠٠ ٨٤٨	١٥٦ ٣٧٠	٥ ١١٨ ٠٨٦	٢ ١٢١ ٤٩٦	--	١٤ ١٣٣ ٠٤٦
مستندات مخصومة	١٢٠ ٦٨٢	--	--	--	--	١٥٩ ٩٢٩	--	٢٨٠ ٦١١
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:								
– أدوات دين	--	--	--	--	٩ ٠٧٩ ٧٣٦	٥٨٩ ٧٠٦	--	٩ ٦٦٩ ٤٤٢
– أذون خزانة وأوراق حكومية اخرى	--	--	--	--	٣٠ ٥٢٦ ٥٧٣	--	--	٣٠ ٥٢٦ ٥٧٣
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:								
– أدوات دين	--	--	--	--	١٨ ٩٤٣ ٠١٩	--	--	١٨ ٩٤٣ ٠١٩
أصول أخرى*	--	--	--	--	--	٢ ٣٠٧ ٠٧٩	--	٢ ٣٠٧ ٠٧٩
الاجمالى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٦٠١ ٩٢٧	٦ ٦١٨ ٢١١	٧ ٣٣٠ ٤٦٧	٣ ٥٨٦ ٣٩٧	٦٨ ٣٢٥ ١٢٥	٢٣ ٦٨٢ ٤٥٤	٣٠ ٤٨٠ ١٠٥	١٤٠ ٦٢٤ ٦٨٦
الاجمالى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٧٧٧ ٣٠٦	٨ ٠٠٦ ٦٢٦	٦ ٢٨٦ ٩٩٦	١ ٠٠٧ ٧١٢	٥٥ ٥٦٠ ٧٥٢	١٥ ٦٣٩ ٧٨٢	٢٤ ٤٣٧ ٩١٢	١١١ ٧١٧ ٠٨٦

*الأصول الأخرى المدرجة أعلاه تتمثل فى الإيرادات المستحقة وقد تم إدراجها ضمن قطاع الأنشطة الأخرى وذلك لعدم توافر البيانات الكافية اللازمة لتوزيعها على قطاعات الأنشطة.

ب – خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل فى تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير فى أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لأسعار الفائدة والعملة ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها مُعرض للتحركات العامة والخاصة فى السوق والتغيرات فى مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد وأسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى مراكز ناتجة عن محافظ لغرض المتاجرة أو لغير غرض المتاجرة. وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والإلتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية الناتجة عن الإستثمارات بالتكلفة المستهلكة وكذا مخاطر أدوات حقوق الملكية الناتجة عن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من إستراتيجيات التغطية وكذلك الدخول فى عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموزانة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة، وفيما يلى أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق.

- **القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)**

يقوم البنك بتطبيق أسلوب" القيمة المعرضة للخطر" للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الإفتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التى يمكن تقبلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة

القيمة المعرضة للخطر هى توقع إحصائى للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق، وهى تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن بإستخدام معامل ثقة محدد (٩٩%)، وبالتالى هناك إحتمال إحصائى بنسبة (١%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة، ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة إحتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة، وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الإحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التى حدثت خلال العشرة أيام السابقة، ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة، ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية فى المعدلات والأسعار والمؤشرات، بطريقة مباشرة على المراكز الحالية – وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية، ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الإفتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.

ولا يمنع إستخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك فى حالة وجود تحركات أكبر بالسوق، وحيث أن القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزء أساسى من نظام البنك فى رقابة خطر السوق، يقوم مجلس الإدارة سنويا بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط، ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعية من قبل البنك ومراجعتها يومياً من قبل إدارة المخاطر بالبنك، يتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال إختبارات تعزيزية لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة ويتم رفع نتائج تلك الإختبارات إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

- **إختبارات الضغوط Stress Testing**

تعطى إختبارات الضغوط مؤشرا عن حجم الخسارة المتوقعة التى قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد. ويتم تصميم إختبارات الضغوط بما يلائم النشاط بإستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة. وتتضمن إختبارات الضغوط التى تقوم بها إدارة المخاطر بالبنك، إختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر وإختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة وإختبار ضغوط خاصة، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة، مثل ما قد ينتج فى منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات، وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج إختبارات الضغوط.

ب / ملخص القيمة المعرضة للخطر

إجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقا لنوع الخطر

(بالألف جنيه)

بيـــــان	١٢ شهراً حتي نهاية السنة الحاليه ٢٠١٩			١٢ شهراً حتي نهاية السنة المقارنة ٢٠١٨		
	متوسط	اعلي	اقل	متوسط	اعلي	اقل
خطر اسعار الصرف	٦ ٣٣٥	٢٥ ٢٣٨	١٦٩	٢ ٤٦٢	١٩ ٦٢١	١٢٢
اجمالي القيمة عند الخطر	٦ ٣٣٥	٢٥ ٢٣٨	١٦٩	٢ ٤٦٢	١٩ ٦٢١	١٢٢

القيمة المعرضة للخطر للمحفظة لغير أغراض المتاجرة طبقا لنوع الخطر

(بالألف جنيه)

بيـــــان	١٢ شهراً حتي نهاية السنة الحاليه ٢٠١٩			١٢ شهراً حتي نهاية السنة المقارنة ٢٠١٨		
	متوسط	اعلي	أقل	متوسط	أعلى	أقل
خطر اسعار الصرف	٦ ٣٣٥	٢٥ ٢٣٨	١٦٩	٢ ٤٦٢	١٩ ٦٢١	١٢٢
اجمالي القيمة عند الخطر	٦ ٣٣٥	٢٥ ٢٣٨	١٦٩	٢ ٤٦٢	١٩ ٦٢١	١٢٢

ب-١ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات فى أسعار صرف العملات الأجنبية بما لها من تأثير على المركز المالى والتدفقات النقدية للبنك. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود قصوى للقيم الاجمالية للعملات الأجنبية لكل مركز من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم حيث يتم مراقبتها لحظياً.

ويتضمن الجدول التالى القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها ومترجمةً لعملة الجنيه المصرى:

في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	جنيه مصرى	دولار أمريكى	يورو	جنيه إسترلينى	عملات أخرى	الإجمالى
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	٨ ٤٤٧ ٢٣٥	٢ ٢٩٥ ٨٠١	٤٥٤ ٥٧٣	١٠ ٠٦٦	٥٣٢ ٩٩١	١١ ٧٤٠ ٦٦٦
أرصدة لدى البنوك	٢٤ ٤٦٨ ٣٣٣	٦ ٤٤٥ ٢٣١	٥ ٢٤٩	٢٤٢ ٥٩٢	٤٧ ٠٣٥	٣١ ٢٠٨ ٤٤٠
قروض وتسهيلات للبنوك	--	٤٨٠ ٠٧٧	--	--	--	٤٨٠ ٠٧٧
قروض وتسهيلات للعملاء	٦٤ ٨٠٧ ٥٦٥	٩ ١٦٤ ٤٩٥	١٠٩ ٢٦٧	١٠	٣٨ ٩٩١	٧٤ ١٢٠ ٣٢٨
مشتقات مالية	٣	--	--	--	--	٣
إستثمارات مالية:						
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٤٧ ٦٩٩	--	--	--	--	٤٧ ٦٩٩
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٢٨ ٨٩٦ ١٩٢	١٠ ٥٠٩ ٧٠٥	١ ٣٣٢ ٥٦٣	--	٥٩	٤٠ ٧٣٨ ٥١٩
- بالتكلفة المستهلكة	١٨ ٩٤٣ ٠١٩	--	--	--	--	١٨ ٩٤٣ ٠١٩
إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقه	٣٤٩ ٤٦٨	١٩٣ ٢٣٥	--	--	--	٥٤٢ ٧٠٣
إجمالي الأصول المالية	١٤٥ ٩٥٩ ٥١٤	٢٩ ٠٨٨ ٥٤٤	١ ٩٠١ ٦٥٢	٢٥٢ ٦٦٨	٦١٩ ٠٧٦	١٧٧ ٨٢١ ٤٥٤
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	٣ ٣٣٨ ٤٠٥	٤ ٥١٠ ٣٧٨	٤٣٤ ٠١٧	٢٠٩	٣٢٦	٨ ٢٨٣ ٣٣٥
ودائع عملاء	١٢٦ ٠٦٦ ١٢٩	٢٣ ٣٦٤ ٥٨٥	١ ٢١١ ٠٩٧	٢٤٦ ٨٥١	٩٨ ٦٤٣	١٥٠ ٩٨٧ ٣٠٥
مشتقات مالية	٤ ٩٩٠	--	--	--	--	٤ ٩٩٠
قروض أخرى	٢ ٠٦٢ ٠٠٤	٨٢٠ ٣١٣	--	--	--	٢ ٨٨٢ ٣١٧
إجمالي الإلتزامات المالية	١٣١ ٤٧١ ٥٢٨	٢٨ ٦٩٥ ٢٧٦	١ ٦٤٥ ١١٤	٢٤٧ ٠٦٠	٩٨ ٩٦٩	١٦٢ ١٥٧ ٩٤٧
صافي الأصول المالية بقائمة المركز المالى	١٤ ٤٨٧ ٩٨٦	٣٩٣ ٢٦٨	٢٥٦ ٥٣٨	٥ ٦٠٨	٥٢٠ ١٠٧	١٥ ٦٦٣ ٥٠٧
في نهاية ديسمبر ٢٠١٨						
إجمالي الأصول المالية	١١٨ ٦١٢ ٥١٩	٤٠ ٩٢٨ ٠١٤	١ ٧٨٥ ٩٧٢	٢٧٤ ٦٩٧	٢٣١ ٨٨٠	١٦١ ٨٣٣ ٠٨٢
إجمالي الإلتزامات المالية	١٠٨ ٠٣١ ١٦٩	٤١ ٢٨١ ٨٧٣	١ ٧٤٣ ٤١٩	٢٧٤ ٣٧٥	١٤٠ ٢٥٣	١٥١ ٤٧١ ٠٨٩
صافي الأصول المالية بقائمة المركز المالى	١٠ ٥٨١ ٣٥٠	(٣٥٣ ٨٥٩)	٤٢ ٥٥٣	٣٢٢	٩١ ٦٢٧	١٠ ٣٦١ ٩٩٣

ب-٢ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات فى مستويات أسعار العائد السائدة فى السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل فى التذبذب المحتمل للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير فى سعر عائد الأداة نتيجةً للتغير فى أسعار العائد فى السوق ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد المتمثل فى التقلبات المحتملة فى القيمة العادلة للأداه المالية نتيجةً للتغير فى أسعار العائد فى السوق مقارنةً بسعر عائد الأداة ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح فى حالة حدوث تحركات غير متوقعة. ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الإختلاف فى إعادة تسعير العائد الذى يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة البنك.

ويلخص الجدول التالى مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذى يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الإستحقاق أيهما أقرب.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	أكثر من ثلاثة اشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	تستحق فى اليوم التالى أو بدون عائد	الإجمالي
الاصول المالية							
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	--	--	--	--	--	١١ ٧٤٠ ٦٦٦	١١ ٧٤٠ ٦٦٦
أرصدة لدى البنوك	٢٧ ٨٨٠ ٦٦٦	٢ ٩٢٢ ٧٠٧	١٦٠ ٤١٥	--	--	٢٥٢ ٤٠٥	٣١ ٢١٦ ١٩٣
قروض وتسهيلات للبنوك	--	--	--	٤٨١ ٢٤٥	--	--	٤٨١ ٢٤٥
قروض وتسهيلات للعملاء	١٨ ٩٦٨ ٢٦٥	٤ ١٠١ ٢٧٥	١١ ٧٦٨ ٧٦٣	١٢ ٧٦٣ ٨٠٦	١٦ ٠٦٥ ٥٩٣	١٥ ٠٢٩ ٦٢٦	٧٨ ٦٩٧ ٣٢٨
مشتقات مالية	٣	--	--	--	--	--	٣
إستثمارات مالية:							
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٤٧ ٦٩٩	--	--	--	--	--	٤٧ ٦٩٩
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	١ ٢٨٨ ٣٩٤	٥ ١٥٦ ٦٤٠	٢٦ ١١٥ ٨٤٤	٤ ٢٠٨ ٩٤٧	٥ ٤٠١ ٣٠٨	٥٤٢ ٥٠٥	٤٢ ٧١٣ ٦٣٨
- بالتكلفة المستهلكة	--	٥٤٨ ٧٤٤	٤ ٦٥٣ ٨٣٩	٨ ٧١٢ ٠٣٥	٥ ٠٢٨ ٤٠١	--	١٨ ٩٤٣ ٠١٩
إجمالى الاصول المالية	**٤٨ ١٨٥ ٠٢٧**	**١٢ ٧٢٩ ٣٦٦**	**٤٢ ٦٩٨ ٨٦١**	**٢٦ ١٦٦ ٠٣٣**	**٢٦ ٤٩٥ ٣٠٢**	**٢٧ ٥٦٥ ٢٠٢**	**١٨٣ ٨٣٩ ٧٩١**

ب-٢ خطر سعر العائد – تابع

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	أكثر من ثلاثة اشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	تستحق فى اليوم التالى أو بدون عائد	الإجمالي
الالتزامات المالية							
أرصدة مستحقة للبنوك	٦ ٢٧٥ ٠٣٧	١ ٦٨٤ ٣٣٧	--	--	--	٣٢٣ ٩٦١	٨ ٢٨٣ ٣٣٥
ودائع عملاء	٤٢ ٩٥١ ٩٥٥	١٠ ٥٨٥ ٨١١	٢٦ ٧٩٠ ٩٠٧	٣٥ ٣٣٥ ٧٤٠	٩ ٠٥٤ ٦٠٢	٢٦ ٢٦٨ ٢٩٠	١٥٠ ٩٨٧ ٣٠٥
مشتقات مالية	٢ ١٠١	٨٢٣	٢ ٠٦٦	--	--	--	٤ ٩٩٠
قروض أخرى	٩٦ ٨٧٦	٤٧ ٢١٤	٥٦٠ ٩١٩	٨٠١ ٩٧٧	١ ٣٤٦ ٤٧٤	٢٨ ٨٥٧	٢ ٨٨٢ ٣١٧
إجمالى الإلتزامات المالية	**٤٩ ٣٢٥ ٩٦٩**	**١٢ ٣١٨ ١٨٥**	**٢٧ ٣٥٣ ٨٩٢**	**٣٦ ١٣٧ ٧١٧**	**١٠ ٤٠١ ٠٧٦**	**٢٦ ٦٢١ ١٠٨**	**١٦٢ ١٥٧ ٩٤٧**
فجوة إعادة تسعير العائد	**(١ ١٤٠ ٩٤٢)**	**٤١١ ١٨١**	**١٥ ٣٤٤ ٩٦٩**	**(٩ ٩٧١ ٦٨٤)**	**١٦ ٠٩٤ ٢٢٦**	**٩٤٤ ٠٩٤**	**٢١ ٦٨١ ٨٤٤**
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨							
إجمالى الأصول المالية	**٤٢ ٣٧٩ ٧٥٢**	**١٧ ٤٦٧ ١٠٥**	**٣٢ ٧٨٣ ٤٥٨**	**٢١ ٤٩٠ ١٤٧**	**٢٩ ٢٣٧ ٦٠٤**	**٢٤ ٣٢٧ ٠٩٩**	**١٦٧ ٦٨٥ ١٦٥**
إجمالى الإلتزامات المالية	**٢٥ ٨٤٤ ٨٣٣**	**١١ ٩٣٩ ٩٩٦**	**٢٧ ٦٧٧ ٢٦٧**	**٥٢ ٩٣٧ ١٦٤**	**١١ ١٨٣ ٩٠٨**	**٢١ ٨٨٧ ٩٢١**	**١٥١ ٤٧١ ٠٨٩**
فجوة إعادة تسعير العائد	**١٦ ٥٣٤ ٩١٩**	**٥ ٥٢٧ ١٠٩**	**٥ ١٠٦ ١٩١**	**(٣١ ٤٤٧ ٠١٧)**	**١٨ ٠٥٣ ٦٩٦**	**٢ ٤٣٩ ١٧٨**	**١٦ ٢١٤ ٠٧٦**

لا يتضمن هذا الجدول الأصول المالية الأخرى والإلتزامات المالية الأخرى نظراً لعدم توافر البيانات المالية الكافية اللازمة لتوزيعها على أساس تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الإستحقاق أيهما أقرب.

ج- <u>خطر السيولة</u>

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات فى الوفاء بتعهداته وإلتزاماته المالية فى تواريخ إستحقاقها ومدى إمكانية استبدال المبالغ التي يتم سحبها. ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق فى الوفاء بإلتزامات البنك قبل مودعيه وبارتباطات الإقراض.

ج-١ <u>ادارة مخاطر السيولة</u>

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة ما يلى:

- يتم إدارة التمويل اليومى عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند إستحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. ويتواجد البنك فى أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
- الإحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق يمكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة فى التدفقات النقدية.
- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزى المصرى.
- إدارة التركز وبيان إستحقاقات القروض.

ولأغراض الرقابة واعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالى، وهى الفترات الرئيسية لإدارة السيولة بالبنك. وتُعد نقطة البداية لتلك التوقعات هى تحليل الإستحقاقات التعاقدية للإلتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.

وتقوم إدارة الاصول والإلتزامات بمراقبة عدم التطابق بين الأصول والإلتزامات متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى إستخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الإلتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية.

ج-٢ <u>منهج التمويل</u>

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الاصول والإلتزامات بالبنك بهدف توفير تنوع واسع فى العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والآجال.

ج-٣ <u>التدفقات النقدية غير المشتقة</u>

يمثل الجدول التالى التدفقات النقدية المدفوعة من قِبل البنك بطريقة الإلتزامات المالية غير المشتقة موزعة على أساس المدة المتبقية من الإستحقاقات التعاقدية فى نهاية الفترة المالية. وتمثل المبالغ المدرجة بالجدول التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة، بينما يُدير البنك خطر السيولة على أساس التدفقات النقدية غير المخصومة المتوقعة وليست التعاقدية.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثرمن سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	الإجمالى
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	٦ ٦٩٥ ٩١٦	١ ٧٨٥ ٧٣٠	٨٤ ٢٩٦	٢٠ ١٥٦	٢٠ ١٦٠	٨ ٦٠٦ ٢٥٨
ودائع عملاء	٢٩ ٨٩٠ ٢٢٢	١٢ ٣٩٢ ١٠٦	٢٦ ٦٥٧ ٧٩٢	٧٣ ٣٢٠ ٦٧٨	٢٤ ٩٣٤ ٥٧١	١٦٧ ١٩٥ ٣٦٩
قروض أخرى	١٥٧ ٣٢٩	٣٨ ٠٣١	٤٠٨ ٦٥٠	١ ٠٧١ ٦٩١	١ ٦٢٧ ٧٥٦	٣ ٣٠٣ ٤٥٧
إجمالى الإلتزامات المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	٣٦ ٧٤٣ ٤٦٧	١٤ ٢١٥ ٨٦٧	٢٧ ١٥٠ ٧٣٨	٧٤ ٤١٢ ٥٢٥	٢٦ ٥٨٢ ٤٨٧	١٧٩ ١٠٥ ٠٨٤
إجمالى الأصول المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	٣٩ ٩٣١ ٦٤٣	٢٢ ٩٣٨ ٩٧٠	٤٦ ١٢٧ ٢٨٧	٥١ ٤٩٤ ١٣٠	٦٣ ٢٣٧ ٨٣٨	٢٢٣ ٧٢٩ ٨٦٨

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	الإجمالى
الإلتزامات المالية*						
أرصدة مستحقة للبنوك	١١ ٤٢٤ ٠٤٨	٣ ٢٠٦ ٣٨٧	٢ ٣٥٦ ٦٧٣	٢١ ٤٤١	٢١ ٤٣٣	١٧ ٠٢٩ ٩٨٢
ودائع عملاء	٢٥ ٨٨٩ ٠٧٠	٩ ٧٢٩ ٧٢٠	٢٥ ١٥٤ ٤٧٤	٧٠ ٢٩٤ ٦٢٢	٢٥ ٦١٧ ٣٨٢	١٥٦ ٦٨٥ ٢٦٨
قروض أخرى	١١٩ ٩٥٤	٦٠ ٩٤٤	٣٨٢ ٣١٣	٩٥١ ٤٥٦	٢ ٠٠٦ ٥١٥	٣ ٥٢١ ١٨٢
إجمالى الإلتزامات المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	٣٧ ٤٣٣ ٠٧٢	١٢ ٩٩٧ ٠٥١	٢٧ ٨٩٣ ٤٦٠	٧١ ٢٦٧ ٥١٩	٢٧ ٦٤٥ ٣٣٠	١٧٧ ٢٣٦ ٤٣٢
إجمالى الأصول المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	٥٣ ١٢٨ ٦٨٧	١٧ ٦٨٩ ٤٨٠	٣٨ ٧٤٠ ٧٩٤	٣٧ ٣٤٥ ٣٠٣	٥٤ ٤٤١ ٥٢٥	٢٠١ ٣٤٥ ٧٨٩

*لا يتضمن الجدول السابق الأصول المالية الأخرى والإلتزمات المالية الأخرى نظرا لعدم توافر البيانات الكافية اللازمة لتوزيعها عل أساس المدد المتبقية من الإستحقاقات التعاقدية فى تاريخ القوائم المالية.

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الإلتزامات ولتغطية الإرتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء. ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التى تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادى للبنك. بالإضافة إلى ذلك، هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى لضمان الإلتزامات. وللبنك القدرة على مقابلة صافى التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى.

د- القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي لم يتم عرضها في ميزانية البنك بالقيمة العادلة.

	القيمه الدفترية		القيمه العادله	
	السنة الحالية ٢٠١٩/١٢/٣١	السنة المقارنة ٢٠١٨/١٢/٣١	السنة الحالية ٢٠١٩/١٢/٣١	السنة المقارنة ٢٠١٨/١٢/٣١
أصول مالية				
أرصدة لدى البنوك	٣١ ٢١٦ ١٩٣	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨	٣١ ٦٦٦ ٣٢٥	٥٣ ٦١٢ ٩٣٠
قروض وتسهيلات للبنوك	٤٨١ ٢٤٥	٥٣٧ ٤٠٨	٤٨١ ٢٤٥	٥٣٧ ٤٠٨
قروض وتسهيلات للعملاء				
– أفراد	٣٢ ٦٠٣ ٣٦٩	٢٦ ١٤١ ١٥٩	٣٢ ٦٦٥ ٧٥٤	٢٦ ٠٥٥ ٠٠١
– مؤسسات	٤٦ ٠٩٣ ٩٥٩	٣٩ ٢٨٩ ٠٦٩	٤٦ ٠٩٣ ٩٥٩	٣٩ ٢٨٩ ٠٦٩
استثمارات مالية				
– بالتكلفة المستهلكة	١٨ ٩٤٣ ٠١٩	٢١ ٩٨٢ ٣٥٨	١٩ ١٠٦ ٠٣٠	٢٢ ٦٩٠ ٨٥٤
التزامات مالية				
أرصدة مستحقة للبنوك	٨ ٢٨٣ ٣٣٥	١٨ ٥٥٧ ٦١٢	٨ ٢٩٦ ٣٨١	١٨ ٥٥٧ ٦١٢
ودائع العملاء				
– أفراد	١٠٨ ٣٢٧ ٠١٦	٩٥ ٧٨١ ١٦٦	١٢١ ٠٦٩ ٠٠٢	١٠٥ ٦٥٩ ٩٩٩
– مؤسسات	٤٢ ٦٦٠ ٢٨٩	٣٥ ٥٤١ ٠٩٦	٤٢ ٧٠٦ ٧٣٢	٣٥ ٥٩٦ ٨٦٠
قروض أخرى	٢ ٨٨٢ ٣١٧	٣ ٢١٨ ٨٨٧	٢ ٨٨٢ ٣١٧	٣ ٢١٨ ٨٨٧

د-١ أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع أدراج فروق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند "صافى الدخل من المتاجرة ."كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة ببنود قائمة الدخل الشامل الأخر ضمن "احتياطي القيمة العادلة ."وبالنسبة

للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقاً للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية المستقلة "أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة "فيما عدا الاستثمارات الاستراتيجية "فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة "طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة "وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل الأخر ضمن "احتياطي القيمة العادلة "؛ وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة أو القيمة الأسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات

د-٢ أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

تتضمن الإستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة سندات الخزانة المصرية وسندات الإسكان المقيدة بالسوق ولكن لا يوجد تداول نشط عليها. ويتم الإفصاح عادة عن القيمة العادلة للسندات الحكومية بالتكلفة المستهلكة والمقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية بناء على السعر المعلن لها فى نهاية كل فترة مالية.

هـ- إدارة رأس المال

يشمل رأس مال البنك عناصر أخرى بالاضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بقائمة المركز المالى. وتتمثل أهداف البنك من إدارة رأس المال فيما يلى:

- الإلتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال فى جمهورية مصر العربية.
- حماية قدرة البنك على الإستمرارية وتمكينه من الإستمرار فى توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التى تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو فى النشاط.

وتقوم إدارة البنك بمراجعة يومية لمدى كفاية رأس المال وإستخداماته وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى فى جمهورية مصر العربية) وذلك من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزى المصرى على اساس شهرى.

ويتعين على البنك وفقاً لقواعد البنك المركزى المصرى الإلتزام بما يلى:

- الإحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه كحد أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الإحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وعناصر الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١١,٢٥%.
- ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهى رأس المال الأساسى، ويتكون من.

(١) رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة)،

(٢) الأرباح المحتجزة.

(٣) الإحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا الإحتياطى العام للمخاطر البنكية كما يخصم منه أية شهرة سبق الإعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

الشريحة الثانية: وهى رأس المال المساند، ويتكون من.

(١) مخصص المخاطر العامة وفقاً لأسس الجدارة الإئتمانية الصادرة عن البنك المركزى المصرى وبما لا يزيد عن ١،٢٥% من إجمالي الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

(٢) القروض / الودائع المساندة التى تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها).

(٣) ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل من الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وبالتكلفة المستهلكة وفى شركات تابعة وشقيقة.

- وعند حساب إجمالى بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى ألا يزيد إجمالى رأس المال المساند عن رأس المال الاساسى وألا تزيد قيمة القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسى.
- ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الإئتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية فى الإعتبار. ويتم إستخدام ذات المعالجة للمبالغ غير المعترف بها داخل القوائم المالية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ. وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية.

- **ويلخص الجدول التالى مكونات رأس المال الأساسى والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال طبقاً لبازل II ونسبة الرافعة المالية.**

١- نسبة معيار كفاية رأس المال.	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسى+رأس المال الإضافى)		
رأس المال	٢ ٢٥٠ ٠٠٠	٢ ٢٥٠ ٠٠٠
المسدد تحت حساب زيادة رأس المال	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	--
الإحتياطى العام	١٨٧ ٢٩١	١٨٦ ١٤٧
الإحتياطى القانونى	٦٨٥ ٩٤٧	٥٦١ ٩٠٤
احتياطيات أخرى	٧٠٩ ٥٣٩	٧٠٩ ٤٥١
احتياطى المخاطر العام	٦٨ ٤٨١	٥٢٢ ٨١٤
الأرباح المحتجزه	١ ٩٦٣ ١٢٦	٩٩٧ ٨٦٦
الأرباح السنوية	٣ ٩٦٢ ٤٠٨	١ ٩٦٠ ٠٧٠
حقوق الأقلية	٣ ٥٣٧	
فرق القيمه الاسميه للوديعه المسانده	١ ٣١٦ ٨٥٤	٢ ٤٥٣ ٢٣٠
اجمالي بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم	٤٢٣ ٣٠٦	--
إجمالى الإستبعادات من رأس المال الاساسى	(٤٦٥ ٦٤١)	(٦٨٤ ٨٩١)
إجمالي الشريحة الأولى	١٤ ١٠٤ ٨٤٨	٨ ٩٥٦ ٥٩١
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
ما يعادل مخصص المخاطر العامة	٤٢٦ ٦٩٥	٨٧١ ٢٠١
الوديعه المسانده	٦٨٣ ١٤٦	١ ٥٤٦ ٧٧١
٤٥% من احتياطي الترجمة	٢٥ ٣٤٠	٢١ ٢٠٦
٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٨ ٣١١	٩٤ ٣٤٣
إجمالي الشريحة الثانية	١ ١٤٣ ٤٩٢	٢ ٥٣٣ ٥٢١
إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الإستبعادات	١٥ ٢٤٨ ٣٤٠	١١ ٤٩٠ ١١٢
الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر:		
إجمالى الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة باوزان المخاطر لمخاطر الإئتمان	٨٣ ١٩٩ ٩٤٣	٦٩ ٦٩٦ ١١١
متطلبات رأس المال لمخاطر السوق	١ ٢٤٩ ٨٤٧	٨٧٩ ٨١٩
متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل	١١ ٨٧٩ ٤٣٦	٩ ٥٥١ ٢٠٠
إجمالي الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر	٩٦ ٣٢٩ ٢٢٦	٨٠ ١٢٧ ١٣٠
معيار كفاية رأس المال (%)	%١٥,٨٣	%١٤,٣٤

-تم إعداد المعيار بناء علي القوائم الماليه المجمعه

٢- نسبة الرافعة المالية.	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
إجمالى الشريحة الأولى بعد الإستبعادات	١٤ ١٠٤ ٨٤٨	٨ ٩٥٦ ٥٩١
إجمالى التعرضات داخل الميزانية	١٨٢ ٤٦٥ ٥٦٦	١٦٧ ٠٤٥ ٠٨٧
إجمالى التعرضات خارج الميزانية	٩ ٦٠٥ ٨٩٣	٧ ٣٦٦ ٤٢٠
إجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية	١٩٢ ٠٧١ ٤٥٩	١٧٤ ٤١١ ٥٠٧
الرافعة المالية (%)	%٧,٣٤	%٥,١٤

وفقا لخطاب البنك المركزي المصـــري بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٧ ، وافق مجلس اداره البنك المركزي المصـــري بجلســـته المنعقده بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦ علي القرار التالي : يتم تطبيق المعالجه المحاسبيه الخاصـه بالودائع المسانده عن البنك المركزي المصـري ، كتلك المقدمه من مسـاهمي البنك بصـفه استثنائيه مع اثبات الفرق بين القيمه للاسـميه للوديعه وقيمتها الحاليه ضـمن حقوق الملكيه تحت مسـمي " فروق القيمه الاسميه عن القيمة الحاليه للوديعه المسانده " وتعلي الوديعه في نهايه كل فتره ماليه بحيث تصل قيمتها الي القيمه الاسميه في تاريخ استحقاقها وذلك تحميلا علي الفروق المشار اليها٠

٤- <u>التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة</u>

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها بالايضاح رقم (٣) ان يقوم البنك باستخدام أحكام تقديرات وافتراضات عن القيم الدفترية لبعض الأصـــول و الالتزامات التي تعجز مصادر اخرى عن توفيرها .وتعتمد هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضـــات على الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل المرتبطة .هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. ويتم مراجعة الافتراضـــات و التقديرات بصفة مستمرة والاعتراف بالتغيرات و التقديرات المحاسبية إما فى الفترة التى يحدث خلالها التغيير إذا اقتصر تأثيرها على تلك الفترة فقط ، أو فى الفترة التى يحدث بها التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغير في التقدير المحاســـبى يؤثر على كل من الفترة الحالية والفترات اللاحقة. وفيما يلى ملخص بأهم الافتراضات المتعلقة بالمستقبل ومصادر المعلومات غير المؤكدة فى نهاية الفترة المالية والتى تتسم بخطر كبير فى أن تؤدى إلى تعديل جوهرى علـى القيم الدفترية للاصول و الالتزامات خلال الفترة المالية التالية

أ – <u>خسائر الإضمحلال في القروض والتسهيلات(الخسائر الائتمانية المتوقعة)</u>

يتم مراجعة محفظة البنك من القروض و التسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي علـــى الأقـــل .ويقوم البنك بإستخدام الحكم الشـــخصـــى لتحديد ما اذا كان ينبغي الاعتراف بعبء اضـــمحلال اضـــمحلال في قائمة الدخل ويتوقف ذلك على مدى توافر أدلة يمكن الاعتماد عليها تشـــير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المســـتقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل اختبار الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك او ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر فـي أصول البنك عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة بإســتخدام تقديرات على أساس خبرتها السابقة عن خســائر أصــول ذات مخاطر ائتمانية مشابهة وفي وجود أدلة موضــوعية على الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة فـــــــي المحفظة .ويتم مراجعة الطريق والافتراضات المستخدمة في تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على خبرة البنك

ب-<u>القيمة العادلة للمشتقات المالية</u>

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة فى أسـواق نشـطة بإسـتخدام أسـاليب تقييم، وعندما يتم إسـتخدام هذه الأسـاليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة يتم إختبارها ومراجعتها دورياً بإسـتخدام أفراد مؤهلين ومسـتقلين عن الجهة التى قامت بإعدادها. وقد تم إعتماد جميع النماذج قبل إستخدامها وبعد تجربتها، وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق، إلى المدى الذى يكون ذلك معه عملياً.

وتســـتخدم تلك النماذج البيانات الموثقة فقط، الإ أن مناطق مثل مخاطر الإئتمان (الخاصـــة بالبنك والأطراف المقابلة (Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والإرتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة إســتخدام تقديرات، ويمكن ان تؤثر التغييرات فى الإفتراضـــات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التى يتم الإفصـاح عنها. هذا ولا تُعدُ المشـتقات المالية القائمة فى نهاية السـنة المالية الجارية أو نهاية العام السابق ذات أهمية نسبية بالنسبة لبنود قائمة المركز المالى فى هذه التواريخ.

ج- إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصـول المالية غير المشـتقة ذات الدفعات وتواريخ الإسـتحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كإسـتثمارات مالية بالتكلفة المسـتهلكة ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

د- ضرائب الدخل

تخضـع أرباح البنك لضـرائب الدخل مما يسـتدعى إسـتخدام تقديرات هامة لتحديد العبء الإجمالى للضـريبة على الدخل. ونظراً لأن بعض المعاملات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد لذا يقوم البنك بإثبات الإلتزام الضريبى وفقاً لتقديرات مدى إحتمال نشأة ضريبة إضـافية عند الفحص الضـريبى. وعندما يكون هناك إختلاف بين النتيجة النهائية للضـرائب والمبالغ السـابق تسـجيلها، فإن هذه الإختلافات تؤثر على ضريبة الدخل والإلتزام الضريبى الجارى والمؤجل فى الفترة التى يتحدد خلالها الإختلاف.

٥- التحليل القطاعى

أ - التحليل القطاعى للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعى العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة فى تقديم الخدمات المصرفية وادارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التى قد تختلف عن باقى الأنشطة الأخرى. ويتضمن التحليل القطاعى للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة ما يلى:

المؤسسات الكبيرة، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والقروض والتسهيلات الإئتمانية والمشتقات المالية.

الإستثمار

ويشمل أنشطة إندماج الشركات وشراء الإستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية.

الأفـراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع وبطاقات الإئتمان والقروض الشخصية والقروض العقارية.

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى، كإدارة الأموال.

ب- تحليل القطاعات الجغرافية

الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	القاهرة الكبرى	الاسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلى	الإجمالي
إيرادات القطاعات الجغرافية	١٨ ٦٦٤ ٧٩٧	٢ ٨٧٠ ٩٨٨	١ ٦٩٢ ٨٩٣	٢٣ ٢٢٨ ٦٧٨
مصروفات القطاعات الجغرافية	(١٣ ٧٧٠ ١٧٣)	(٣ ١٨٩ ٤٧٨)	(٩٧٩ ٢٢٧)	(١٧ ٩٣٨ ٨٧٨)
نتيجة أعمال القطاع	٤ ٨٩٤ ٦٢٤	(٣١٨ ٤٩٠)	٧١٣ ٦٦٦	٥ ٢٨٩ ٨٠٠
ربح السنة قبل الضرائب				٥ ٢٨٩ ٨٠٠
الضرائب				(١ ٣٤١ ٧٤٥)
ربح السنة				٣ ٩٤٨ ٠٥٥
الأصول والإلتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩				
أصول القطاعات الجغرافية	١٥٦ ٢٥١ ٣٩٧	١٧ ٢٩٥ ٤٠٨	٩ ٨١١ ١٩٣	١٨٣ ٣٥٧ ٩٩٨
اجمالى الأصول				١٨٣ ٣٥٧ ٩٩٨
إلتزامات القطاعات الجغرافية	٩٠ ٨٨٥ ١٣٠	٦١ ١٦٧ ٠٩٠	١٦ ٣٠٣ ٢٨٣	١٦٨ ٣٥٥ ٥٠٣
اجمالى الإلتزامات				١٦٨ ٣٥٥ ٥٠٣
بنود أخرى للقطاعات الجغرافية				
إهلاكات ٣١ ديسمبر ٢٠١٩				١٤٣ ٥١٥

الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	القاهرة الكبرى	الاسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلى	الإجمالي
إيرادات القطاعات الجغرافية	١٦ ٣٨٥ ٩٠٢	٢ ٢٤٣ ٦٣١	١ ٢٤٤ ٢٦٦	١٩ ٨٧٣ ٧٩٩
مصروفات القطاعات الجغرافية	(٧ ٨٩٠ ٠٤١)	(٦ ٣١٤ ٧٦٨)	(١ ٧٧٨ ١٢٥)	(١٥ ٩٨٢ ٩٣٤)
نتيجة أعمال القطاع	٨ ٤٩٥ ٨٦١	(٤ ٠٧١ ١٣٧)	(٥٣٣ ٨٥٩)	٣ ٨٩٠ ٨٦٥
ربح السنة قبل الضرائب				٣ ٨٩٠ ٨٦٥
الضرائب				(١ ٤٠٩ ٩١٢)
ربح السنة				٢ ٤٨٠ ٩٥٣
الأصول والإلتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
أصول القطاعات الجغرافية	١٤٧ ٠٤٧ ٩٢٠	١٣ ٠٧٣ ٨٢٦	٧ ١٩٣ ٧٣٧	١٦٧ ٣١٥ ٤٨٣
اجمالى الأصول				١٦٧ ٣١٥ ٤٨٣
إلتزامات القطاعات الجغرافية	٨٧ ٤٩٤ ٢٣١	٥٤ ٦٢٥ ٣٣١	١٤ ٥٩٩ ٠٤٤	١٥٦ ٧١٨ ٦٠٦
اجمالى الإلتزامات				١٥٦ ٧١٨ ٦٠٦
بنود أخرى للقطاعات الجغرافية				
إهلاكات ٣١ ديسمبر ٢٠١٨				٨٢ ٢٨٥

٦- صافى الدخل من العائد

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
عائد القروض والإيرادات المشابهة من:		
قروض وتسهيلات:		
– للبنوك	٢٠ ٤٠٧	٥ ٧١٢
– للعملاء	١٠ ٥٢٦ ٤٨٤	٧ ١٧٧ ٩٤٤
الإجمالى	**١٠ ٥٤٦ ٨٩١**	**٧ ١٨٣ ٦٥٦**
ودائع وحسابات جارية للبنوك	٤ ٨٧٤ ٨٤١	٤ ٠٩٦ ٦٧٥
إستثمارات فى أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وبالتكلفة المستهلكة	٦ ١٢٦ ٩٢٠	٧ ٣١٢ ٩١٧
الإجمالى	**٢١ ٥٤٨ ٦٥٢**	**١٨ ٥٩٣ ٢٤٨**
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:		
ودائع وحسابات جارية:		
– للبنوك	(٤٧٣ ١٦٥)	(٢٤٩ ١٤٠)
– للعملاء	(١٢ ٥٩٧ ٠٤٩)	(١١ ٧٤١ ٥١٢)
الإجمالى	(١٣ ٠٧٠ ٢١٤)	(١١ ٩٩٠ ٦٥٢)
أخرى	(١٣٤ ٥٥٢)	(١١٩ ٦١٤)
الإجمالى	**(١٣ ٢٠٤ ٧٦٦)**	**(١٢ ١١٠ ٢٦٦)**
الصافى	**٨ ٣٤٣ ٨٨٦**	**٦ ٤٨٢ ٩٨٢**

٧- صافى الدخل من الأتعاب والعمولات

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
إيرادات الأتعاب والعمولات:		
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالإئتمان	٨٧٧ ٥٧٧	٦٠٠ ٨١٤
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	١٦ ٨٧٢	١١ ٣٢٦
أتعاب أخرى	٦٩٢ ٥٩٥	٥٥٥ ٧٦٠
	١ ٥٨٧ ٠٤٤	**١ ١٦٧ ٩٠٠**
مصروفات الأتعاب والعمولات:		
أتعاب سمسرة	(٤٦ ٥٧٢)	(٣٣ ٥٦٣)
أتعاب أخرى	(٣٧٨)	(٧٠٨)
	(٤٦ ٩٥٠)	**(٣٤ ٢٧١)**
الصافى	**١ ٥٤٠ ٠٩٤**	**١ ١٣٣ ٦٢٩**

٨- توزيعات الأرباح

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٣٧ ٤٠٢	٦٢ ١٧٠
شركات شقيقة	١٠ ٠٠٠	٥٤ ٣٧٥
الاجمالي	**٤٧ ٤٠٢**	**١١٦ ٥٤٥**

٩- صافى دخل المتاجرة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أدوات دين بغرض المتاجرة	٢ ١٨٧	--
فروق تقييم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٥ ٣٨٧	--
فروق تقييم عقود مبادلة عملات	(٤ ٩٨٦)	--
الاجمالي	**٢ ٥٨٨**	--

١٠- مصروفات إدارية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات*	(٢ ٠٥٣ ٧٧٧)	(١ ٦٢٢ ٣٩٤)
تأمينات إجتماعية	(١٠٨ ٩٦٥)	(٨٤ ٦٦١)
مزايا تقاعد اخرى (إيضاح ٣١)	(٢٣١ ١٨٤)	(٢٥٨ ٤٠٠)
	(٢ ٣٩٣ ٩٢٦)	(١ ٩٦٥ ٤٥٥)
مصروفات إدارية أخرى	(١ ٥٤٨ ٢٦٧)	(١ ١٢٤ ٣٠٦)
الإجمالى	**(٣ ٩٤٢ ١٩٣)**	**(٣ ٠٨٩ ٧٦١)**

* تتضمن السنة الحالية والسنة المقارنة مبلغ ١٥ ٠٠٠ ألف جنيه تمثل حصة البنك في إشتراكات صندوق التأمين الخاص للعاملين بالبنك (عبارة عن ٣ ٧٥٠ ألف جنيه كل ثلاثة أشهر).

١١- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أرباح تقييم ارصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك المبوبة بغرض المتاجرة	٣٠٢ ٧٦٥	١٧٦ ٣٥٠
ارباح بيع ممتلكات ومعدات	١ ٨٥٣	٨٩
ارباح بيع أصول الت ملكيتها للبنك	٢٢ ٦٤٦	--
رد مخصصات أخرى (إيضاح ٢٣ & ٢٩)	٨ ٣٠٠	٨٩ ٢٧٢
عبء مخصصات أخرى (إيضاح ٢٣ & ٢٩)	(٢٤٦ ٧٠٠)	(١١٨ ٢٦٨)
أخرى	٩ ٨٤٧	٨ ٧٦٣
الإجمالى	**٩٨ ٧١١**	**١٥٦ ٢٠٦**

١٢- (عبء) رد الإضمحلال عن خسائر الإئتمان

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
قروض وتسهيلات العملاء	(٨٤٤ ٤٣٤)	(٩٠٤ ٨٤٢)
ارصدة لدى البنوك	٦٣ ٣٧٤	--
أدوات دين	(٦٣ ٥٨٤)	--
قروض وتسهيلات البنوك	٩٦٥	--
	(٨٤٣ ٦٧٩)	**(٩٠٤ ٨٤٢)**

١٣- مصروف ضرائب الدخل

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الضريبة الحالية	(١ ٣٢٦ ٥٦٥)	(١ ٤٥٤ ٢١٧)
الضرائب المؤجلة (إيضاح ٣٠)	(١٥ ١٨٠)	٤٤ ٣٠٥
الإجمالى	**(١ ٣٤١ ٧٤٥)**	**(١ ٤٠٩ ٩١٢)**
الربح المحاسبى قبل الضريبة	٥ ٢٨٩ ٨٠٠	٣ ٨٩٠ ٨٦٥
سعر الضريبة	%٢٢,٥٠	%٢٢,٥٠
ضريبة الدخل المحسوبة على الربح المحاسبى	١ ١٩٠ ٢٠٥	٨٧٥ ٤٤٥
مصروفات غير معترف بها ضريبيا	١٥١ ٥٤٠	٥٣٤ ٤٦٧
صافى الضريبة	**١ ٣٤١ ٧٤٥**	**١ ٤٠٩ ٩١٢**
سعر الضريبة الفعلى	**%٢٥,٣٦**	**%٣٦,٢٤**

١٤- نصيب السهم من صافى أرباح السنة

يحسب نصيب السهم فى الربح بقسمة صافى الأرباح الخاصة بمساهمى البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال السنة.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
صافى أرباح السنة	**٣ ٩٤٨ ٠٥٥**	**٢ ٤٨٠ ٩٥٣**
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (المقترحة)	(١٦ ٠٠٠)	(١١ ٠٠٠)
حصة العاملين فى الأرباح (المقترحة)	(٤١٦ ٩٨٠)	(٢٤١ ٨٣٩)
صافى ربح السنة القابل للتوزيع	**٣ ٥١٥ ٠٧٥**	**٢ ٢٢٨ ١١٤**
المتوسط لعدد الأسهم العادية المُصدرة	٥٦٢ ٥٠٠	٥٦٢ ٥٠٠
نصيب السهم من صافى أرباح السنة	**٦,٢٥**	**٣,٩٦**

١٥- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
نقدية	٤ ٩٣٤ ٦٩٦	٢ ٧٣٥ ٩٤٠
أرصده لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الإحتياطى الالزامى	٦ ٨٠٥ ٩٧٠	١ ٦٠٠ ٠٢١
الإجمالى	**١١ ٧٤٠ ٦٦٦**	**٤ ٣٣٥ ٩٦١**
أرصده بدون عائد	١١ ٧٤٠ ٦٦٦	٤ ٣٣٥ ٩٦١
أرصدة متداولة	١١ ٧٤٠ ٦٦٦	٤ ٣٣٥ ٩٦١

١٦- أرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
حسابات جارية	٢٥٢ ٤٠٧	٢٤٤ ٩٢٧
ودائـع	٣٠ ٩٦٣ ٧٨٥	٥٢ ٨٥٤ ٧٩١
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(٧ ٧٥٢)	--
الإجمالى	**٣١ ٢٠٨ ٤٤٠**	**٥٣ ٠٩٩ ٧١٨**
البنك المركزى	٢٤ ٦٣٨ ٨٤٦	٣٠ ٨٠٠ ٣١٥
بنوك محلية	٤ ٧٦٨ ١٢٨	٢٠ ٣١٣ ٩٤٨
بنوك خارجية	١ ٨٠٩ ٢١٨	١ ٩٨٥ ٤٥٥
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(٧ ٧٥٢)	--
الإجمالى	**٣١ ٢٠٨ ٤٤٠**	**٥٣ ٠٩٩ ٧١٨**
أرصدة بدون عائد	٢٥٢ ٤٠٧	٢٤٤ ٩٢٧
أرصدة ذات عائد ثابت	٣٠ ٩٦٣ ٧٨٥	٥٢ ٨٥٤ ٧٩١
الإجمالى	**٣١ ٢١٦ ١٩٢**	**٥٣ ٠٩٩ ٧١٨**
ارصده متداوله	٣١ ٢١٦ ١٩٢	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لارصدة لدي البنوك خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
رصيد المخصص فى أول السنة	--	--
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى للمعيار الدولى IFRS٩	٧٣ ٠٥٢	--
الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠١٩	٧٣ ٠٥٢	--
رد الخسائر الإئتمانية المتوقعة المكون خلال السنة	(٦٣ ٣٧٤)	--
فروق ترجمة المخصصات بعملات أجنبية خلال السنة	(١ ٩٢٦)	--
رصيد المخصص فى آخر السنة	٧ ٧٥٢	--

١٧- <u>قروض وتسهيلات للبنوك(بالصافي)</u>

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
قروض لاجل	٤٨١ ٢٤٥	٥٣٧ ٤٠٨
الإجمالى	**٤٨١ ٢٤٥**	**٥٣٧ ٤٠٨**
يخصم: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١ ١٦٨)	--
قروض وتسهيلات للبنوك (بالصافى)	**٤٨٠ ٠٧٧**	**٥٣٧ ٤٠٨**
أرصده غير متداولة	**٤٨١ ٢٤٥**	**٥٣٧ ٤٠٨**

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات البنوك خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
رصيد المخصص فى أول السنة	--	--
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى للمعيار الدولى IFRS٩	٢ ٤٤٨	--
الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠١٩	٢ ٤٤٨	--
رد الخسائر الإئتمانية المتوقعة المكون خلال السنة	(٩٦٥)	--
فروق ترجمة المخصصات بعملات أجنبية خلال السنة	(٣١٥)	--
رصيد المخصص فى آخر السنة	١ ١٦٨	--

١٨- <u>قروض وتسهيلات العملاء (بالصافي):</u>

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أفراد		
حسابات جارية مدينة	١ ٠٢٧ ٥٩٣	٩٠٦ ٦٩٦
بطاقات ائتمان	٣٧٠ ٧٤٠	١٩٨ ٧٦٥
قروض شخصية	٢٩ ٠٨١ ٧٧٢	٢٣ ٣٣٢ ٤٥١
قروض عقارية	٢ ١٢٣ ٢٦٤	١ ٧٠٣ ٢٤٧
إجمالي	٣٢ ٦٠٣ ٣٦٩	٢٦ ١٤١ ١٥٩
مؤسسات شاملة القروض الصغيرة للأنشطة الإقتصادية		
حسابات جارية مدينة	١٥ ٦٧٦ ٨٢١	٩ ٣٤١ ٧٠٥
قروض مباشرة	١٦ ٠٠٣ ٤٨١	١٣ ٥٨٤ ٧٥٨
قروض مشتركة	١٤ ١٣٣ ٠٤٦	١٦ ١٢٢ ٧٠٨
مستندات مخصومة	٢٨٠ ٦١١	٢٣٩ ٨٩٨
إجمالى	٤٦ ٠٩٣ ٩٥٩	٣٩ ٢٨٩ ٠٦٩
إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء	**٧٨ ٦٩٧ ٣٢٨**	**٦٥ ٤٣٠ ٢٢٨**
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٤ ٥٥٣ ٧٣٦)	(٣ ٥٨٢ ٧٦٨)
العوائد المجنبة	(٤ ٢٥٧)	(٦ ٢٧٨)
الخصم غير المكتسب للمستندات المخصومة	(١٩ ٠٠٧)	(٣١ ٥١٤)
الصافى	**٧٤ ١٢٠ ٣٢٨**	**٦١ ٨٠٩ ٦٦٨**
الإجمالى يوزع كما يلى:		
أرصدة متداولـة	٢٢ ٠٨١ ٣٥٣	١٥ ٠١٠ ٨٩٣
أرصدة غير متداولة	٥٦ ٦١٥ ٩٧٥	٥٠ ٤١٩ ٣٣٥
الإجمالى	**٧٨ ٦٩٧ ٣٢٨**	**٦٥ ٤٣٠ ٢٢٨**

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
رصيد المخصص فى أول السنة	٣ ٥٨٢ ٧٦٨	٢ ٧٩٥ ٩٩٠
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى للمعيار الدولى IFRS ٩	٤٨٥ ٠٤٣	--
الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠١٩	٤ ٠٦٧ ٨١١	٢ ٧٩٥ ٩٩٠
عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة المكون خلال السنة	٨٤٤ ٤٣٤	٩٠٤ ٨٤٢
المستخدم فى إعدام ديون خلال السنة	(٨٢ ٥٣٧)	(١٤٧ ٣٩١)
متحصلات خلال العام من ديون سبق اعدامها	١٣ ١٤٥	٩ ٩٥٧
فروق ترجمة المخصصات بعملات اجنبية خلال السنة	(٢٨٩ ١١٧)	١٩ ٣٧٠
رصيد المخصص فى آخر السنة	**٤ ٥٥٣ ٧٣٦**	**٣ ٥٨٢ ٧٦٨**

	31 ديسمبر 2019			31 ديسمبر 2018		
	مؤسسات	أفراد	الاجمالي	مؤسسات	أفراد	الاجمالي
رصيد المخصص فى أول السنة	3 204 111	378 657	3 582 768	2 489 937	306 053	2 795 990
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى للمعيار الدولى IFRS 9	496 393	(11 350)	485 043	--	--	--
الرصيد المعدل في 1 يناير 2019	3 700 504	367 307	4 067 811	2 489 937	306 053	2 795 990
عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة المكون خلال السنة	402 720	411 714	844 434	696 606	208 236	904 842
المستخدم فى إعدام ديون خلال السنة	(617)	(81 920)	(82 537)	(1 818)	(145 573)	(147 391)
متحصلات خلال العام من ديون سبق اعدامها	11	13 134	13 145	17	9 940	9 957
فروق ترجمة المخصصات بعملات اجنبية خلال السنة	(289 099)	(18)	(289 117)	19 369	1	19 370
رصيد المخصص فى آخر السنة	3 813 519	740 217	**4 553 736**	3 204 111	378 657	**3 582 768**

19- مشتقات مالية

31 ديسمبر 2019

	المبلغ التعاقدى / الافتراضى	الاصول	الالتزامات
مشتقات بغرض المتاجرة			
عقود عملة اجلة	234 525	--	4 972
عقود مبادلة عملات	104 254	3	18
الاجمالى	**338 779**	**3**	**4 990**

31 ديسمبر 2018

	المبلغ التعاقدى / الافتراضى	الاصول	الالتزامات
مشتقات بغرض المتاجرة			
عقود عملة اجلة	--	--	--
عقود مبادلة عملات	--	--	--
الاجمالى	--	--	--

٢٠- إستثمارات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		
أ) أدوات دين		
مدرجة فى السوق (بالقيمة العادلة – مستوي ٢)	٩ ٦٦٩ ٤٤٢	٢ ٩٧٣ ٨٣٢
ب) أذون خزانة :		
غير مدرجة فى السوق		
أذون خزانة بالقيمة العادلة بالعملة المحلية(مستوي ٢)*	٢٢ ١٦٥ ٥٦٢	٨ ٨٣٨ ٥٥٣
أذون خزانة بالعملة الاجنبية	٨ ٣٦١ ٠١١	٨ ٨١٩ ٢٧٣
اجمالى اذون الخزانة بالقيمة العادلة	٣٠ ٥٢٦ ٥٧٣	١٧ ٦٥٧ ٨٢٦
ج) أدوات حقوق ملكية:		
مدرجة فى السوق (بالقيمة العادلة – مستوي ١ قيمة عادلة)	٥٩	٧٩
غير مدرجة فى السوق – بالتكلفة**	٣٤٩ ٨٧٦	٣٤٩ ٦١٤
د) وثائق صناديق الإستثمار		
غير مدرجة فى السوق – بالقيمة الإستردادية (مستوي ١ قيمة عادلة)	١٩٢ ٥٦٩	٤٠٢ ٣٨٩
اجمالي إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)	**٤٠ ٧٣٨ ٥١٩**	**٢١ ٣٨٣ ٧٤٠**
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:		
أ) أدوات دين – بالتكلفة المستهلكة		
مدرجة فى السوق	١٨ ٨٨٦ ٩٠٦	٢١ ٩٢٦ ٢٤٥
غير مدرجة فى السوق***	٥٦ ١١٣	٥٦ ١١٣
إجمالى إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (٢)	**١٨ ٩٤٣ ٠١٩**	**٢١ ٩٨٢ ٣٥٨**
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		
وثائق صناديق الإستثمار		
غير مدرجة فى السوق – بالقيمة الإستردادية (مستوي١ – قيمة عادلة)	٤٧ ٦٩٩	١٨ ٧٩٤
اجمالى إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (٣)	**٤٧ ٦٩٩**	**١٨ ٧٩٤**
إجمالى إستثمارات مالية (١)+(٢)+(٣)	**٥٩ ٧٢٩ ٢٣٧**	**٤٣ ٣٨٤ ٨٩٢**
أرصده متداولة	٣٥ ٧٧٦ ٩١٤	٢٦ ٨٦١ ٦٦٧
أرصده غير متداولة	٢٣ ٩٥٢ ٣٢٣	١٦ ٥٢٣ ٢٢٥
إجمالى	**٥٩ ٧٢٩ ٢٣٧**	**٤٣ ٣٨٤ ٨٩٢**
أدوات دين ذات عائد ثابت	٥٨ ٦٨٨ ٣٥٨	٤٢ ٦١٤ ٠١٦
أدوات دين ذات عائد متغير	٤٥٠ ٦٧٦	--
إجمالى	**٥٩ ١٣٩ ٠٣٤**	**٤٢ ٦١٤ ٠١٦**

* تتضمن أذون الخزانة بالقيمة العادلة المحلية أذون مرهونة لدى البنك المركزى مقابل التمويل العقارى والات ومعدات بلغت القيمة الاسمية لها مبلغ ٥٢٥ ٩٥٠ ١ الف جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مقابل مبلغ ٣٠٠ ٨٣٢ ١ الف جنيه مصري فـــــى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

** وفيما يلى أهم الاستثمارات المالية– أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق التي تم تقييمها بالتكلفة:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير	٢٤٤ ٣٢٣	٢٤٤ ٣٢٣

- أسهم البنك غير مقيد في البورصة .
- الغرض الرئيسي من إنشاء البنك هو لتمويل وتسهيل أعمال التجارة بين البلاد الأفريقية وبقية دول العالم وهذا ما يجعل من الصعوبة إيجاد بنوك مثيلة مقيدة في البورصة .
- يملك البنك حصة ضئيلة من البنك الافريقى للاستيراد والتصدير بنسبة حوالي (٤%) ، الامر الذى يعيق الوصول الى معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عملية تقييم متعلقة ومطبقة للقطاع المصرفي للوصول الى القيمة العادلة.
- يحقق البنك صافى أرباح وصافى حقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود اية مؤشرات اضمحلال في قيمة الاستثمار.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
بنك مصر أوروبا	٨٤ ٢١٨	٨٤ ٢١٨

- البنك غير مقيد في البورصة.
- الغرض الرئيسي من إنشاء البنك هو تنظيم التجارة مع دول أوروبا الوسطى ومصر وله فرع واحد فقط وهذا ما يجعل من الصعوبة إيجاد بنوك مثيلة مقيدة في البورصة .
- يملك البنك حصة ضئيلة من بنك مصر أوربا بنسبة (١٠%)، الامر الذى يعيق الوصول الى معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عملية تقييم متعلقة ومطبقة للقطاع المصرفي للوصول الى القيمة العادلة.
- صافى حقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود أية مؤشرات إضمحلال في قيمة الاستثمار.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
برنامج تمويل التجارة العربية	١١ ٠٢٨	١١ ٠٢٨

- برنامج تمويل التجارة العربية غير مقيد في البورصه .
- يهدف برنامج تمويل التجارة العربية إلى تعزيز و تطوير التجارة العربية ، بالإضافة إلى تحسين القدرات التنافسية للمُصدرين العرب . هذا الهدف قد تم تحقيقه من خلال تقديم تمويل في شكل خطوط ائتمان للمُصدرين و المستوردين للبلاد الأعضاء من خلال المؤسسات المحلية المُعينة من قبل البنك المركزي أو الجهات المعنية الأخرى في البلاد العربية .
- يملك البنك حصة ضئيلة من برنامج تمويل التجارة العربية بنسبة (٠,٣٣%) الامر الذى يعيق الوصول الى معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عملية تقييم البرنامج.
- يحقق البرنامج صافى أرباح وحقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود اية مؤشرات اضمحلال في قيمة الاستثمار.

*** مبلغ مدفوع لوزارة المالية تحت حساب شراء سندات خزانة ، تطبيقاً للقرار الرئاسي رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٤ الذي ينص على أن ٥% من صافي الربح القابل للتوزيع الخاص بالقطاع العام يجب أن يتم استثماره في السندات الحكومية أو يتم إيداعها في حساب خاص بوزارة المالية وتم ايداعه في حساب خاص لوزارة المالية بسعر فائدة ٣,٥% سنوياً.

وفيما يلى الحركة التى تمت على بند الإستثمارات المالية خلال السنة:

	أستثمارت مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	الإجمالى
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٢١ ٣٨٣ ٧٤٠	٢١ ٩٨٢ ٣٥٨	٤٣ ٣٦٦ ٠٩٨
أثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى لمعيار IFRS٩	٧١ ١٨٣	(١٤ ٦٠٠)	٥٦ ٥٨٣
مشتريات	٧٤ ٨٠٧ ٥٢١	٤ ١٢٢ ٢٧٦	٧٨ ٩٢٩ ٧٩٧
إستبعادات (بيع / إسترداد)	(٥٤ ٢٠٢ ٩٣٥)	(٧ ١٦٤ ٩٣٣)	(٦١ ٣٦٧ ٨٦٨)
فروق ترجمة أصول ذات طبيعة نقدية	(١ ٠٠٨ ٤٩٠)	--	(١ ٠٠٨ ٤٩٠)
صافى التغير فى القيمة العادلة	(٣٠٨ ٦٩٨)	--	(٣٠٨ ٦٩٨)
إستهلاك (علاوة) أو خصم إصدار	(٣ ٨٠٢)	١٧ ٩١٨	١٤ ١١٦
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٤٠ ٧٣٨ ٥١٩**	**١٨ ٩٤٣ ٠١٩**	**٥٩ ٦٨١ ٥٣٨**

	أستثمارت مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	الإجمالى
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	٧٤٩ ٥٢٢	٢٥ ٣١٩ ٢٨٢	٢٦ ٠٦٨ ٨٠٤
مشتريات	١ ٧٩١ ٠٢٤	٢ ٥٢٣ ٨٩٩	٤ ٣١٤ ٩٢٣
إستبعادات (بيع / إسترداد)	(١٤٨ ٥٦٠)	(٤ ٣٩٧ ٨١٤)	(٤ ٥٤٦ ٣٧٤)
فروق ترجمة أصول ذات طبيعة نقدية	(٢ ٩١١)	--	(٢ ٩١١)
اهلاك سندات توريق	(١ ٤٦٨)	--	(١ ٤٦٨)
صافى التغير فى القيمة العادلة	(١١٢ ٠٣٣)	(٢٣ ٩٤٩)	(١٣٥ ٩٨٢)
إستهلاك (علاوة) أو خصم إصدار	(١ ٦٢٤)	٣١ ٦٩٨	٣٠ ٠٧٤
إعادة تبويب استثمارات مالية	١٩ ١٠٩ ٧٩٠	(١ ٤٧٠ ٧٥٨)	١٧ ٦٣٩ ٠٣٢
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٢١ ٣٨٣ ٧٤٠**	**٢١ ٩٨٢ ٣٥٨**	**٤٣ ٣٦٦ ٠٩٨**

أرباح (خسائر) إستثمارات مالية	**٣١ ديسمبر ٢٠١٩**	**٣١ ديسمبر ٢٠١٨**
خسائر إضمحلال أسهم غير نشطة من خلال الدخل الشامل الأخر	--	(٣ ١٠٨)
محول من إحتياطى القيمة العادلة نتيجة بيع إستثمارات مالية	(٤٧٠)	(٥)
أرباح بيع اذون خزانة	١٧ ٥٩٨	١٨ ١٦١
أرباح (خسائر) بيع أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٣٠ ٩٩٥	٢ ٦٩٥
خسائر إضمحلال شركات شقيقة	(٥ ١٣٢)	(٢١ ٦٣٧)
الإجمالى	**٤٢ ٩٩١**	**(٣ ٨٩٤)**

٢١- إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الشركة	العملة	البلد مقر الشركة	تاريخ اخر بيانات مالية	أصول الشركة	إلتزامات الشركة	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	نسبة المساهمة %	قيمةالإستثمار بالمصرى
بنك القاهرة الدولى (كمبالا)	شلن أوغندى	جمهورية أوغندا	٢٠١٩	٨٣٠ ٥٤٣	٦٠٠ ٩٢٨	١٠٠ ٥٥٣	(١٣ ١٢٣)	١٠٠	١٩٣ ٢٣٤
شركة كايرو للتأجير التمويلى	جنيه مصرى	جمهورية مصر العربية	٢٠١٩	١ ٢٤٦ ٣١٨	١ ٠٦٨ ٨٥٩	١٨٦ ٠٦٤	١٨ ٥٦٣	٩٨	١٤٦ ٩٩٩
شركة حراسات للأمن والحراسة*	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠١٩	٦ ٠٠٨	١ ٨٦٨	٢ ٧٤٠	(٦٦٠)	٤٠	١ ٩٢٠
شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠١٩	٢٤٥ ٦٤٧	١ ٧٠٦	٢٣ ٧٨٧	١٥ ٥٥٨	٣٣	٥٠ ٠٠٠
شركة صندوق القطاع المالى	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠١٩	١٦٩ ٩١٩	٥٦٩	٢٧ ٧٠٩	(١٤ ١٠٣)	٤٦,٢٧	٧٨ ٣٦٦
الشركة الدولية للخدمات البريدية إيجى سيرف	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠١٩	١٤٠ ٧٤٥	٥٤ ٣١٦	٢٥٩ ٣٤٤	٣٦ ٦١٦	٣٩,٩٢	٧٢ ١٨٤
شركة بورسعيد الوطنية للأمن الغذائى**	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠١٧	٣ ٢١٣	٦٦٠	--	٧	٣٤	--
الاجمالى				**٢ ٦٤٢ ٣٩٣**	**١ ٧٢٨ ٩٠٦**	**٦٠٠ ١٩٧**	**٤٢ ٨٥٨**	--	**٥٤٢ ٧٠٣**

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الشركة	العملة	البلد مقر الشركة	تاريخ اخر بيانات مالية	أصول الشركة	إلتزامات الشركة	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	نسبة المساهمة %	قيمةالإستثمار بالمصرى
بنك القاهرة الدولى (كمبالا)	شلن أوغندى	جمهورية أوغندا	٢٠١٨	٥٤٦ ٨٥١	٣٨٨ ٥١٢	٤٤ ١٤٥	(١٥ ٢٦٩)	٦٢,٣٣	٦١ ٩٠٩
شركة كايرو للتأجير التمويلى	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠١٨	--	--	--	--	٩٨	٩٨ ٠٠٠
شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠١٨	٢٧٠ ٩٥٢	٣٣٠	٢٧ ٨٣٥	٣٨ ٣٦٦	٣٣	٥٠ ٠٠٠
شركة صندوق القطاع المالى	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠١٨	٣٠٩ ٨٢٤	٣ ٠٤٨	٧٤ ٥٥٤	(٢٢ ٢٥٤)	٢٩	٨٣ ١٩٨
شركة بورسعيدالوطنية للأمن الغذائى**	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠١٧	٣ ٢١٣	٦٦٠	--	٧	٣٤	--
الاجمالى				**١ ١٣٠ ٨٤٠**	**٣٩٢ ٥٥٠**	**١٤٦ ٥٣٤**	**٨٥٠**	--	**٢٩٣ ١٠٧**

* تم التأشير فى السجل التجارى بتاريخ ٢٠١٩/٠٦/١٨ وبداية النشاط.

** إستثمارات تعرضت لإضمحلال قيمتها بالكامل منذ سنوات سابقة.

وفيما يلى هيكل مساهمى الشركات التابعة والشقيقة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الشركة	بنك القاهرة الدولى (كمبالا) نسبة المساهمة%	شركة كايرو للتأجير التمويلى نسبة المساهمة%	شركة حراسات للأمن والحراسة نسبة المساهمة%	شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار نسبة المساهمة%	شركة صندوق القطاع المالى نسبة المساهمة%	شركة بورسعيد الوطنية للأمن الغذائى نسبة المساهمة%	الشركة الدولية للخدمات البريدية إيجي سيرف نسبة المساهمة%
بنك القاهرة	١٠٠	٩٧,٩٩	٤٠	٣٣,٣٣	٤٦,٢٨	٣٤	٣٩,٩٣
البنك الأهلى المصرى	--	--	--	٣٣,٣٣	--	٢٩	٤٠
بنك مصر	--	--	--	٣٣,٣٤	--	--	--
شركة مصر للتامين	--	--	--	--	٢٤,٢٦	--	--
شركة مصر للتأمينات الحياة	--	--	--	--	٢٩,٤٦	--	--
بنك التنمية والإئتمان الزراعى	--	--	--	--	--	٢٦	--
صندوق التنمية محافظة بورسعيد	--	--	--	--	--	٥	--
قطاع الأمن الوطنى	--	--	٣٠	--	--	--	--
صندوق التأمين الخاص للعاملين ببنك القاهرة	--	٢	٣٠	--	--	--	--
أخرون (أفراد ومؤسسات)	--	٠,٠١	--	--	--	٦	٢٠,٠٧
الاجمالى	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

٢٢- أصول غير ملموسة

تتمثل الأصول غير الملموسة فى برامج النظم الآلية لمصرفنا وبيانها كما يلى:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الرصيد فى أول السنة		
التكلفة	١١٦ ٨٤٠	١٠٢ ٢٦٤
مجمع الإستهلاك	(٩٥ ٧٥٠)	(٨٧ ٦٧١)
صافى القيمة الدفترية فى أول السنة	**٢١ ٠٩٠**	**١٤ ٥٩٣**
الاضافات خلال السنة	٣٤ ٦٤٠	١٤ ٥٧٦
إستهلاك السنة	(١٥ ٨٥٢)	(٨ ٠٧٩)
صافى القيمة الدفترية فى آخر السنة	**٣٩ ٨٧٨**	**٢١ ٠٩٠**

٢٣- أصول أخرى:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
إيرادات مستحقة	٢ ٣٠٧ ٠٧٩	٢ ٢٣٨ ٤٧٦
مصروفات مقدمة	٢٩٩ ٩٤٣	٢١٤ ٥٧٠
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٤١٣ ٢٤٨	٢٩٨ ٣٩٨
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون*	٦ ٨٣٥	٢٢ ١٨٩
تأمينات وعهد	١٨ ٠٢٢	٢٧ ٢٩٠
شيكات مقاصه	٤٧٩ ٥٤٧	٢٥٠ ٣٠٧
أرصده لدي مصلحه الضرائب	١٢٨ ٥٨١	١١٩ ٩٩٢
أخري	٦٣٠ ٢٢٦	١٣٢ ٩٥٨
مخصص إضمحلال أصول أخرى	(١٥٣ ٠٧٨)	(١٣٨ ٥٥٩)
الإجمالى	**٤ ١٣٠ ٤٠٣**	**٣ ١٦٥ ٦٢١**

* تتضمن الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءاً لديون مبلغ ٤٤٠ ٢ ألف جنيه يمثل اصول لم تسجل بعد بإسم البنك وجارى إتخاذ الإجراءات القانونية لتسجيلها.

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص إضمحلال أصول أخرى خلال السنة.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الرصيد في أول السنة	١٣٨ ٥٥٩	١٤٢ ٠٥٣
العبء المحمل على قائمة الدخل خلال	١٩ ٤٥٦	٧ ٣٦١
المستخدم خلال السنة	(٤ ٩٣٦)	(١٠ ٦٠١)
المتحصل خلال السنة	--	٨
فائض محول إيرادات	--	(٢٦٢)
فروق ترجمة المخصصات بعملات أجنبية خلال السنة	(١)	--
الرصيد في أخر السنة	**١٥٣ ٠٧٨**	**١٣٨ ٥٥٩**

٢٤- الأصول الثابتة

	أراضى	مبانى وانشاءات	نظم آلية متكاملة	وسائل نقل	أجهزة ومعدات	أثاث	تجهيزات وتركيبات	تحسينات عقارات مستأجره	إجمالى
الرصيد فى ١ يناير ٢٠١٨									
التكلفة	٧٧ ٨٨٣	٤٢٢ ١٨٠	٤٤٨ ٦٦٥	٢٦ ٧٩٤	٣٩ ٥٠٠	٩٦ ٧٥٨	١١٣ ٢١٨	١٢ ٩٩٦	١ ٢٣٧ ٩٩٤
مجمع الاهلاك	--	(٣٢١ ٣٥٨)	(٣٨٦ ٢٢٥)	(١٩ ٥٣٥)	(٣٤ ٧٦٠)	(٦٦ ٤٥٨)	(١٠١ ٢١٤)	--	(٩٢٩ ٥٥٠)
صافى القيمة الدفترية	٧٧ ٨٨٣	١٠٠ ٨٢٢	٦٢ ٤٤٠	٧ ٢٥٩	٤ ٧٤٠	٣٠ ٣٠٠	١٢ ٠٠٤	١٢ ٩٩٦	٣٠٨ ٤٤٤
اضافات	--	١١ ١٩٤	٥٣ ٣٩٤	٢١ ٤٤٧	١٠ ٥٢٤	١٦ ٩٩٢	١٨ ٩٥٩	٧ ٣٩٣	١٣٩ ٩٠٣
إستبعادات	--	--	(٣)	(١٠١)	(٢٦)	(١٠٧)	--	--	(٢٣٧)
مجمع إهلاك الإستبعادات	--	--	٣	١٠١	٢٦	١٠٥	--	--	٢٣٥
تكلفة اهلاك	--	(١٣ ٩٧٧)	(٢٨ ٣٥٨)	(٤ ٥٦٣)	(٣ ٢٦٤)	(١٠ ١٠٩)	(٩ ٦٨٢)	(٥ ٢٦٠)	(٧٥ ٢١٣)
صافى القيمة الدفترية فى٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٧٧ ٨٨٣	٩٨ ٠٣٩	٨٧ ٤٧٦	٢٤ ١٤٣	١٢ ٠٠٠	٣٧ ١٨١	٢١ ٢٨١	١٥ ١٢٩	٣٧٣ ١٣٢
الرصيد فى ١ يناير ٢٠١٩									
التكلفة	٧٧ ٨٨٣	٤٣٣ ٣٧٤	٥٠٢ ٠٥٦	٤٨ ١٤٠	٤٩ ٩٩٨	١١٣ ٦٤٣	١٣٢ ١٧٧	٢٠ ٣٨٩	١ ٣٧٧ ٦٦٠
مجمع الاهلاك	--	(٣٣٥ ٣٣٥)	(٤١٤ ٥٨٠)	(٢٣ ٩٩٧)	(٣٧ ٩٩٨)	(٧٦ ٤٦٢)	(١١٠ ٨٩٦)	(٥ ٢٦٠)	(١ ٠٠٤ ٥٢٨)
صافى القيمة الدفترية	**٧٧ ٨٨٣**	**٩٨ ٠٣٩**	**٨٧ ٤٧٦**	**٢٤ ١٤٣**	**١٢ ٠٠٠**	**٣٧ ١٨١**	**٢١ ٢٨١**	**١٥ ١٢٩**	**٣٧٣ ١٣٢**
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨									
صافى القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠١٩	٧٧ ٨٨٣	٩٨ ٠٣٩	٨٧ ٤٧٦	٢٤ ١٤٣	١٢ ٠٠٠	٣٧ ١٨١	٢١ ٢٨١	١٥ ١٢٩	٣٧٣ ١٣٢
إضافات	١٩٣ ٤٣٠	٨ ٠٨٧	٣٢٧ ٣٣٣	٧ ٢٢٠	١ ٤٥٥	٣١ ٠٥٩	١٧٠ ٨٩٤	٥١ ٧٢٣	٧٩١ ٢٠١
تحويلات*	--	--	٢١	--	(٢١)	٣٩٢	(٤٣٤)	٤٢	--
إستبعادات	--	--	(٥ ٩٤٨)	--	--	(٨٦)	--	--	(٦ ٠٣٤)
مجمع إهلاك الإستبعادات	--	--	٥ ٩٤٨	--	--	٨٦	--	--	٦ ٠٣٤
مجمع إهلاك تحويلات	--	--	(١٠)	--	١٠	(٥٥)	١٣٣	(٧٨)	--
تكلفة اهلاك	--	(١٣ ٢٥٣)	(٦١ ٤٣١)	(٨ ٩٥٥)	(٣ ٦٣٢)	(١٤ ٣١٣)	(١٩ ٤٢٥)	(٨ ٥٦١)	(١٢٩ ٥٧٠)
صافى القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢٧١ ٣١٣	٩٢ ٨٧٣	٣٥٣ ٣٨٩	٢٢ ٤٠٨	٩ ٨١٢	٥٤ ٢٦٤	١٧٢ ٤٤٩	٥٨ ٢٥٥	١ ٠٣٤ ٧٦٣
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩									
التكلفة	٢٧١ ٣١٣	٤٤١ ٤٦١	٨٢٣ ٤٦٢	٥٥ ٣٦٠	٥١ ٤٣٢	١٤٥ ٠٠٨	٣٠٢ ٦٣٧	٧٢ ١٥٤	٢ ١٦٣ ٢٤٥
مجمع الاهلاك	--	(٣٤٨ ٥٨٨)	(٤٧٠ ٠٧٣)	(٣٢ ٩٥٢)	(٤١ ٦٢٠)	(٩٠ ٧٤٤)	(١٣٠ ١٨٨)	(١٣ ٨٩٩)	(١ ١٢٨ ٤٨٢)
صافى القيمة الدفترية	**٢٧١ ٣١٣**	**٩٢ ٨٧٣**	**٣٥٣ ٣٨٩**	**٢٢ ٤٠٨**	**٩ ٨١٢**	**٥٤ ٢٦٤**	**١٧٢ ٤٤٩**	**٥٨ ٢٥٥**	**١ ٠٣٤ ٧٦٣**

* تتمثل فى تحويلات بين البنود.

- تتضمن الأصول الثابتة (وتحديداً بندى المبانى والأراضى) أصولاً لم يتم تسجيلها بعد بإسم البنك بمبلغ ٨٥٧ ٢٣١ ألف جنيه مصرى وجارى إتخاذ الإجراءات القانونية لتسجيلها.

- تتضمن تكلفة الاهلاك مبلغ ٩٠٧ ١ الف جم قيمة ماتم خصمه على حساب ايرادات مؤجلة اصول ثابتة ويمثل تكلفة اهلاك أصول ثابتة مهداه الى البنك.

٢٥- أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
حسابات جارية	٣٢٣ ٩٦٠	٣٦٨ ١٣٠
ودائـع	٧ ٩٥٩ ٣٧٥	١٨ ١٨٩ ٤٨٢
الإجمالى	**٨ ٢٨٣ ٣٣٥**	**١٨ ٥٥٧ ٦١٢**
بنك مركزى	١ ٨٠٨ ٧٤٤	١ ٧٢٥ ٨٥١
بنوك محلية	٣ ٦٢٦ ٨٧٧	٦ ٨٢٧ ٨٩١
بنوك خارجية	٢ ٨٤٧ ٧١٤	١٠ ٠٠٣ ٨٧٠
الإجمالى	**٨ ٢٨٣ ٣٣٥**	**١٨ ٥٥٧ ٦١٢**
أرصدة بدون عائد	٣٢٣ ٩٦٠	٣٦٨ ١٣٠
أرصدة ذات عائد ثابت	٧ ٩٥٩ ٣٧٥	١٨ ١٨٩ ٤٨٢
	٨ ٢٨٣ ٣٣٥	**١٨ ٥٥٧ ٦١٢**
أرصدة متداولة	٨ ٢٨٣ ٣٣٥	١٨ ٥٥٧ ٦١٢
	٨ ٢٨٣ ٣٣٥	**١٨ ٥٥٧ ٦١٢**

٢٦- ودائع عمـلاء

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
ودائع تحت الطلب	١٥ ٩٥١ ٩٨٦	١٦ ٥٨٣ ٩٨٥
ودائع لأجل وبإخطار	٣٣ ٨١٧ ١١٦	١٩ ٩٤٧ ٤٠٩
شهادات ايداع وإدخار	٥٨ ٠٠٠ ٩٦٤	٥١ ٨٠٦ ٧٧٧
حسابات توفير	٤١ ٠٤٨ ٢٦٤	٤٠ ٦٢٧ ٠٦٤
ودائع أخرى	٢ ١٦٨ ٩٧٥	٢ ٣٥٧ ٠٢٧
الاجمالى	**١٥٠ ٩٨٧ ٣٠٥**	**١٣١ ٣٢٢ ٢٦٢**
ودائع مؤسسات	٤٢ ٦٦٠ ٢٨٩	٣٥ ٥٤١ ٠٩٦
ودائع أفراد	١٠٨ ٣٢٧ ٠١٦	٩٥ ٧٨١ ١٦٦
الاجمالى	**١٥٠ ٩٨٧ ٣٠٥**	**١٣١ ٣٢٢ ٢٦٢**
أرصدة بدون عائد	١٤ ٨٥٦ ٦٧٧	١٥ ٧٢٣ ٢٥٨
أرصدة ذات عائد ثابت	١٣٦ ١٣٠ ٦٢٨	١١٥ ٥٩٩ ٠٠٤
الاجمالى	**١٥٠ ٩٨٧ ٣٠٥**	**١٣١ ٣٢٢ ٢٦٢**

٢٧- قروض أخرى

	عمله القرض	معدل العائد %	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
قرض الصندوق الاجتماعى	جنيه مصري	٧,٦-٧,٦٥-٩,٥٠%	١ ٣٧٨ ٨٥٨	١ ٢٥١ ١٤٧
قرض برنامج تمويل التجارة العربية	دولار امريكي	٣,٧٠%	٤٠ ١٠٤	٦٢ ٦٩٨
قرض الصندوق العربى الإقتصادى للإنماء_الكويت	دولار امريكي	٣,٠٠%	٤٨١ ٢٤٥	--
Sanad fund for SMSE	دولار امريكي	Libor ٣,١+٦شهور%	١٤٥ ٨٣٢	١٧٩ ١٣٦
Green for growth fund	دولار امريكي	Libor ٣,١+٦شهور%	١٥٣ ١٣٢	١٧٩ ١٣٦
القيمه الحاليه – وديعه مسانده البنك المركزي المصري*	جنيه مصري		٦٨٣ ١٤٦	٥٨٠ ٩٩٩
القيمه الحاليه – وديعه مسانده بنك مصر**	جنيه مصري		--	٩٦٥ ٧٧١
الإجمالى			**٢ ٨٨٢ ٣١٧**	**٣ ٢١٨ ٨٨٧**
أرصدة متداولة			٤١٠ ٨٣٩	٣٩٩ ٠٦٠
أرصدة غير متداولة			٢ ٤٧١ ٤٧٨	٢ ٨١٩ ٨٢٧
الإجمالى			**٢ ٨٨٢ ٣١٧**	**٣ ٢١٨ ٨٨٧**

*منح بنك القاهرة وديعة مساندة من البنك المركزى المصرى بمبلغ ٢ مليار جنيه وذلك لمده ١٠ سنوات بدون عائد أو عمولات إعتباراً من ٢٠١٦/٨/٢٣ تستحق يوم ٢٠٢٦/٨/٢٢ علي أن تفي بمتطلبات معيار كفاية راس المال.

**وافق مجلس إدارة مصرفنا بجلسته ٢٠١٩/٥ المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٠٨/٢٨ على طلب بنك مصر في إسترداد الوديعة المساندة والمودعة طرفنا في ٢٠١٧/١٢/٣١.

٢٨- إلتزامات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
عوائد مستحقة	٦٨٨ ٤٩٩	٦٩١ ٠٥٠
إيرادات مقدمة	١٣٩ ٤٣١	١٢٥ ٩٠١
مصروفات مستحقة	١١١ ٨٦٣	١١٨ ٤٩١
شيكات المقاصه	٥٤٨ ٩٥٢	٢٨٩ ٠٣٤
مصلحه الضرائب	٤٤٢ ٩٠٧	٣٩٢ ٠٣٠
دائنوا بنكنوت عملات اجنبية تصدير	١ ٢٦٥ ٨٢٣	٢١٣
دائنون	١٧٦ ٠٨٨	١٧٨ ٠١٤
أرصدة دائنة متنوعة	٨٨٣ ١٤٧	٣٨٨ ٠٩٤
الاجمالى	**٤ ٢٥٦ ٧١٠**	**٢ ١٨٢ ٨٢٧**

٢٩- مخصصات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الرصيد في أول السنة	٤٥٢ ٣٧٤	٥٤٦ ٦٥٥
اثر تطبيق معيار IFRS ٩	(١٢ ٨٩٥)	--
رصيد اول السنة / السنة بعد التأثير	٤٣٩ ٤٧٩	٥٤٦ ٦٥٥
فروق ترجمة عملات أجنبية	(٢٦ ٣٨٦)	٣ ٥٣٧
العبء المحمل على قائمة الدخل خلال السنة	٢٢٧ ٢٤٤	١١٠ ٩٠٧
المرتد إلى قائمة الدخل خلال السنة	(٨ ٣٠٠)	(٨٩ ٠١٠)
المستخدم خلال السنة	(١٧ ٤٥٩)	(١١٩ ٧٤٠)
المتحصل خلال السنة	٥٨٣	٢٥
الرصيد في آخر السنة	**٦١٥ ١٦١**	**٤٥٢ ٣٧٤**

- **تفاصيل المخصصات الأخرى:**

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
مخصص مخاطر التشغيل	٧ ٤٤٨	٧ ٨١٥
مخصص مطالبات قضائية	٢٦٦ ٤٤٨	٢٤٤ ١١٠
مخصص مطالبات أخرى	٢٢ ٣٣٠	٢٤ ٩٣٦
مخصص ضرائب محتملة	١١٠ ٧٨٤	٩٤ ٧٢٣
مخصص خسائر إضمحلال إلتزامات عرضية شركات معايير	١٢١ ٨٠٧	٦٥ ٠٣٢
مخصص خسائر اضمحلال التزامات عرضيه SMEs	٤٤ ١١٩	١٥ ٧٥٨
مخصص خسائر اضمحلال التزامات عرضيه أرصدة لدى البنوك	٤٢ ٢٢٥	--
الإجمالى	**٦١٥ ١٦١**	**٤٥٢ ٣٧٤**

٣٠- ضرائب الدخل المؤجلة

تم احتساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤقتة وفقاً لطريقة الإلتزامات وبإستخدام معدل ضريبة قدره ٢٢,٥%.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات المؤجلة إذا كان للبنك حق قانونى لإجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية الجارية وبشرط أن تكون الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة سيتم تسويتها مع ذات الإدارة الضريبية.

الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة

وفيما يلى أرصدة الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة التى نشأت عن الفروق المؤقتة للبنود الواردة أدناه:

	الأصول الضريبية المؤجلة	الإلتزامات الضريبية المؤجلة
	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٣١ ديسمبر ٢٠١٩**
الأصول الثابتة	--	(١٠٠ ٠٩٤)
المخصصات (بخلاف مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض)	٣٣١ ٥٠٠	--
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل (إلتزام)	٣٣١ ٥٠٠	(١٠٠ ٠٩٤)
صافى الأصول (الإلتزامات) الضريبية المؤجلة	**٢٣١ ٤٠٧**	--

وفيما يلى الحركة التى تمت على الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة

	الأصول الضريبية المؤجلة	الإلتزامات الضريبية المؤجلة
	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٣١ ديسمبر ٢٠١٩**
الرصيد فى أول السنة	٢٩٤ ٨٨٦	(٣٦ ٨١٠)
الإضافات / الاستبعادات	٣٦ ٦١٤	(٦٣ ٢٨٤)
الرصيد فى آخر السنة	**٣٣١ ٥٠٠**	**(١٠٠ ٠٩٤)**

الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها (قبل الضرائب)

لم يتم الإعتراف بأصول ضريبية مؤجلة بالنسبه للبنود التاليه :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٣١ ديسمبر ٢٠١٨**
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض بخلاف نسبة الـ ٨٠%	٩١٠ ٩٨١	٧١٦ ٥٥٥
المخصصات الأخرى	٤٧٥ ٤٧٤	٩٥ ٧٠٦
الإجمالى	**١ ٣٨٦ ٤٥٥**	**٨١٢ ٢٦١**

٣١- إلتزامات مزايا التقاعد

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
إلتزامات مدرجة بقائمة المركز المالى عن:		
– المزايا العلاجية بعد التقاعد	**١ ٠٨٣ ٥٧٣**	**٩٤٧ ٨٣٤**
المبالغ المعترف بها فى قائمة الدخل عن:		
– المزايا العلاجية بعد التقاعد	٢٣١ ١٨٤	٢٥٨ ٤٠٠
تم تحديد المبالغ المعترف بها فى قائمة المركز المالى كالتالى:		
القيمة الحالية لإلتزامات لم يتم تمويلها	١ ٣٢٠ ٦٢٣	١ ٤٧٣ ٨٦٠
خسائر إكتوارية لم يتم الإعتراف بها	(٢٣٧ ٠٥٠)	(٥٢٦ ٠٢٦)
الرصيد المدرج فى قائمة المركز المالى	**١ ٠٨٣ ٥٧٣**	**٩٤٧ ٨٣٤**
تتمثل الحركة على الإلتزامات خلال السنة فيما يلى:		
الرصيد في أول السنة	٩٤٧ ٨٣٤	٧٦٢ ٨١٥
تكلفة الخدمة الجارية	١٥ ٦٥٦	٢٨ ٥٠٣
تكلفة العائد	٢٠٧ ٤٩٨	٢٠٢ ٣٠٢
الخسائر الإكتوارية المعترف بها	٨ ٠٣٠	٢٧ ٥٩٥
مزايا مدفوعة	(٩٥ ٤٤٥)	(٧٣ ٣٨١)
الرصيد المدرج في آخر السنة فى قائمة المركز المالى	**١ ٠٨٣ ٥٧٣**	**٩٤٧ ٨٣٤**
تتمثل المبالغ المعترف بها فى قائمة الدخل فيما يلى:		
تكلفة الخدمة الجارية	١٥ ٦٥٦	٢٨ ٥٠٣
تكلفة العائد	٢٠٧ ٤٩٨	٢٠٢ ٣٠٢
الخسائر الاكتوارية المعترف بها	٨ ٠٣٠	٢٧ ٥٩٥
الإجمالى مدرج ضمن تكلفة العاملين (إيضاح رقم ١٠)	**٢٣١ ١٨٤**	**٢٥٨ ٤٠٠**

٣٢- رأس المال

أ- رأس المال المصدر والمدفوع:-

يبلغ رأس مال البنك المرخص به مبلغ ١٠ مليار جنيه مصرى ، ورأس مال البنك المصدر والمدفوع مبلغ ٢,٢٥٠ مليار جنيه مصرى موزعاً علي ٥٠٠ ٥٦٢ الف سهم بقيمة ٤ جنيه مصرى للسهم الواحد.

ب- مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال:-

١- بتاريخ ٢٠١٩/٠٨/٢٨ صدر قرار مجلس إدارة بنك القاهرة بالموافقة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ثلاثة مليار جنيه مصري (من ٢,٢٥٠ مليار جم الى ٥,٢٥٠ مليار جم) تعادل ٧٥٠ مليون سهم.

٢- بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٢٢ وافق البنك المركزى المصرى على تعديل المادة (٦) من النظام الأساسى لبنك القاهرة والمتعلقة بزيادة رأس المال المصدر وهيكل المساهمين.

٣- بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٢٢ إنعقدت الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة وقد وافقت على زيادة رأسمال البنك المصدر بمبلغ وقدره ٣ مليار جنيه (ثلاثة مليار جنيه مصري) ليرتفع من ٢,٢٥٠ مليار جنيه مصري إلى ٥,٢٥٠ مليار جنيه مصري يكتتب بنك مصر في كامل قيمة الزيادة، وكذا تعديل نص المادة السادسة من النظام الأساسى للبنك وفقاً لما يلى:

" حدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ ١٠ مليار جنيه مصري، وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ ٥,٢٥٠ مليار جنيه مصري موزعاً على ١,٣١٢,٥٠٠ ألف سهم بقيمة إسميه أربعة جنيهات مصرية للسهم الواحد ليصبح هيكل مساهمى البنك على النحو التالى:

م	الإسم	الجنسية	عدد الأسهم	القيمة الإسميه للأسهم بالجنيه المصرى	العملة التي تم الوفاء بها
١	بنك مصر	مصرية	٧٥٠,٠٠٠,٠٠٨	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٣٢	الجنيه المصرى
٢	شركة مصر المالية للإستثمارات		٥٦٢,٤٩٩,٩٨٥	٢,٢٤٩,٩٩٩,٩٤٠	
٣	شركة مصر أبو ظبى للإستثمارات العقارية		٧	٢٨	
	الإجمالى		١,٣١٢,٥٠٠,٠٠٠	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	

وتبلغ نسبة مساهمة المصريين ١٠٠% وقد تم سداد كامل قيمة رأس المال المصدر قبل الزيادة بالكامل بموجب التأشير فى السجل التجارى ، كما تم سداد كامل قيمة الزيادة فى رأس المال والبالغ قدرها ٣ مليار جنيه مصرى وذلك بموجب الشهادة البنكية الصادرة من بنك القاهرة المرخص له بتلقى الأكتتابات ليصبح رأس المال المصدر ٥,٢٥٠ مليار جنيه مصرى مسدد بالكامل."

٤- بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٢٤ تم إصدار شهادة إيداع بنكية لزيادة رأسمال بنك القاهرة شركة مساهمة مصرية حيث تم إيداع مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جم (فقط ثلاثة مليارات جنيه مصرياً لاغير) يمثل نسبة ١٠٠% من قيمة زيادة رأسمال البنك المصدر

٥- بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٠٩ وافق البنك المركزى المصرى على طلب بنك مصر بتملك نسبة ٥٧,١٤% في رأس مال بنك القاهرة وذلك بعد قيامه بزيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٣ مليار جنيه مصري.

٦- وقد تم التأشير في السجل التجاري بزيادة رأس المال في الفترة اللاحقة بتاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٠٢.

٣٣- الاحتياطيات والأرباح المحتجزة

الاحتياطيات	**٣١ ديسمبر ٢٠١٩**	**٣١ ديسمبر ٢٠١٨**
الإحتياطى العام	١٨٤ ٢٥٣	١٨٤ ٢٥٣
إحتياطى المخاطر البنكية العام*	٤ ٧٩٥	٢٣٣ ١٨٠
إحتياطى قانونى	٦٨٥ ٩٤٧	٥٦١ ٩٠٤
إحتياطى القيمة العادلة – إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٤٢٤ ٦٠٥	٢٠٩ ٤٩٣
الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٢٣١ ٧٤١	--
احتياطي رأسمالى	٢٧٠ ٦٠٩	٢٧٠ ٥٢٠
احتياطى نظامى	٤٣٨ ٩٣٠	٤٣٨ ٩٣١
احتياطى مخاطر تطبيق معيار IFRS٩	--	٥٢٢ ٨١٤
إحتياطى المخاطر العام**	٦٨ ٤٨١	--
اجمالى الاحتياطيات	**٢ ٣٠٩ ٣٦١**	**٢ ٤٢١ ٠٩٥**

* يتكون إحتياطى المخاطر البنكية العام في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٤ ٧٩٥ ألف جنيه يتمثل في الإحتياطى المكون للأصول التي الت ملكيتها للبنك وفاءاً لديون ولم يتم بيعها خلال خمس سنوات، علماً بأن الفجوة الإئتمانية بين مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض والإلتزامات العرضية طبقاً لنسب الجدارة الإئتمانية المقررة طبقاً لقواعد البنك المركزى المصرى تبلغ ٤٠٩ ٦٧٧ ألف جنيه سوف يتم تدعيمه من توزيعات أرباح العام الحالي.

** تم تكوينه تنفيذا لتعليمات البنك المركزى الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

وتتمثل الحركة التى تمت على الاحتياطيات فيما يلى:

(أ) إحتياطى المخاطر البنكية العام	**٣١ ديسمبر ٢٠١٩**	**٣١ ديسمبر ٢٠١٨**
الرصيد في أول السنة	٢٣٣ ١٨٠	٢٣٣ ١٣٤
محول من الأرباح المحتجزة	٤٧ ١٢١	٤٦
محول الى إحتياطى المخاطر العام	(٢٧٥ ٥٠٦)	--
الرصيد فى آخر السنة	**٤ ٧٩٥**	**٢٣٣ ١٨٠**

(ب) إحتياطى قانونى	**٣١ ديسمبر ٢٠١٩**	**٣١ ديسمبر ٢٠١٨**
الرصيد في أول السنة	٥٦١ ٩٠٤	٥٢١ ٥٨٣
المحول من أرباح السنة	١٢٤ ٠٤٣	٤٠ ٣٢١
الرصيد فى آخر السنة	**٦٨٥ ٩٤٧**	**٥٦١ ٩٠٤**

ووفقاً للنظام الأساسى للبنك وقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يتم إحتجاز ٥% من صافى أرباح السنة لتغذية الإحتياطى القانونى وذلك حتى يبلغ رصيده ما يعادل ١٠٠% من رأس المال وهو إحتياطى غير قابل للتوزيع.

(ج) احتياطي القيمة العادلة – إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الرصيد فى أول السنة	٢٠٩ ٤٩٣	٣٤٥ ٤٧٥
اثر التغيرات الناتجة عن تطبيق الأولى للمعيار الدولى IFRS ٩	٥٦ ٥٨٣	--
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩ المعدل	٢٦٦ ٠٧٦	٣٤٥ ٤٧٥
صافى التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية (بعد الضرائب)	١٥٨ ٥٢٩	(١٣٥ ٩٨٢)
الرصيد فى أخر السنة	**٤٢٤ ٦٠٥**	**٢٠٩ ٤٩٣**

(د) الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الرصيد فى أول السنة	--	--
اثر التغيرات الناتجة عن تطبيق الأولى للمعيار الدولى IFRS ٩	١٨٢ ١٩١	--
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩ المعدل	١٨٢ ١٩١	--
عبء الإضمحلال المكون خلال السنة	٦٣ ٥٨٤	--
فروق ترجمة عملات أجنبية	(١٤ ٠٣٤)	
الرصيد فى أخر السنة	**٢٣١ ٧٤١**	--

(و) إحتياطى المخاطر العام*

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الرصيد فى أول السنة	--	--
محول من إحتياطى المخاطر البنكية العام في ١ يناير ٢٠١٩	٢٧٥ ٥٠٦	--
محول من احتياطى مخاطر تطبيق معيار IFRS٩ في ١ يناير ٢٠١٩	٥٢٢ ٨١٤	--
الرصيد الأفتتاحي في ١ يناير ٢٠١٩	**٧٩٨ ٣٢٠**	--
اثر التغيرات الناتجة عن تطبيق الأولى للمعيار الدولى IFRS ٩	(٧٢٩ ٨٣٩)	--
الرصيد فى أخر السنة	**٦٨ ٤٨١**	--

*لا يتم إستخدامه إلا بعد الحصول علي موافقة البنك المركزي المصري .

وتتمثل الحركة على الأرباح المحتجزة فيما يلى:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الأرباح المحتجزة		
الرصيد فى أول السنة قبل التعديل	٣ ٤٧٢ ٥٥٢	١ ٨١٩ ٨٥٤
مصروفات سنوات مالية سابقة (فرق فوائد)	--	(٢٣ ٨٥٦)
الرصيد فى أول السنة بعد التعديل	٣ ٤٧٢ ٥٥٢	١ ٧٩٥ ٩٩٨
اثر التغيرات الناتجة عن تطبيق الأولى للمعيار الدولى IFRS ٩	٢٣ ٤٦٨	--
صافى أرباح السنة	٣ ٩٤٨ ٠٥٥	٢ ٤٨٠ ٩٥٣
محول من احتياطي قيمة عادلة لأدوات حقوق ملكية	٢٠٠ ١٣٤	--
توزيعات السنة المالية السابقة:		
حصة المساهمين فى الأرباح	(١ ٠٩٣ ٨٣٧)	(٦٦١ ٤٠٤)
حصة مجلس الإدارة فى الأرباح	(١١ ٠٠٠)	(٣ ١٤٣)
حصة العاملين فى الأرباح	(٢٤١ ٨٣٩)	(٩٨ ٣٩٠)
محول إلى إحتياطى مخاطر بنكيه عام	--	(٤٦)
محول إلى إحتياطى المخاطر البنكية العام	(٤٧ ١٢١)	--
محول إلى الإحتياطى القانونى	(١٢٤ ٠٤٣)	(٤٠ ٣٢١)
محول إلى الإحتياطى الرأسمالى	(٨٩)	(١ ٠٩٥)
الرصيد فى آخر السنة	**٦ ١٢٦ ٢٨٠**	**٣ ٤٧٢ ٥٥٢**

٣٤- توزيعات الأرباح

لا يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح كإلتزام مالى وتخفيض الأرباح المرحلة بها إلا عندما يتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين. وسوف يتم فى نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين وكذلك حصة العاملين فى الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وعرضها على الجمعية العامة لمساهمى البنك التى ستنعقد لإعتماد القوائم المالية الختامية وعندئذٍ سيتم خصم تلك التوزيعات من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية من خلال حساب التوزيع.

٣٥- النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة التالية التى لا تتجاوز تواريخ إستحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	٤ ٩٣٤ ٦٩٦	٢ ٧٣٥ ٩٤٠
أرصدة لدى البنوك	٣٠ ٨٣٤ ٦٨١	٤٨ ٩٧٠ ٨٤٨
أذون خزانة وأوراق حكومية أخري	٤٥٧ ١٨٤	٢٩١ ٢٠٩
الإجمالى	**٣٦ ٢٢٦ ٥٦١**	**٥١ ٩٩٧ ٩٩٧**

٣٦- التزامات عرضية وإرتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة من مصرفنا ضد المتعثرين لإستيداء كافة حقوق مصرفنا في هذا الشأن، كما يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ لم يتم تكوين مخصص لها حيث انه من غير المرجح تحقق خسائر عنها.

(ب) إرتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن إرتباطات رأسمالية مبلغ وقدره ١٩١ ٠١١ ألف جنيه وتتمثل فى مشتريات اصول ملموسة وغير ملموسة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الإرتباطات.

كما بلغت قيمة الإرتباطات المتعلقة بالإستثمارات المالية والتى لم يطلب سدادها حتى نهاية السنة مبلغ ٤٥٨ ٢٨٣ ألف جنيه تخص إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وإستثمارات في شركات تابعة.

(ج) إرتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أرتباطات عن قروض	٣ ٣٩٩ ٠١٣	٤ ٢٠٧ ١٩٣
الاوراق المقبوله	١ ٢٨٤ ٧٨٨	٤٠٠ ٦٦٧
إعتمادات مستندية- إستيراد	٢ ٠٣٤ ١٥١	١ ٥٣٧ ٩٩٣
إعتمادات مستندية- تصدير	١٢١ ٨٥٨	٢١٥ ٣٦٠
خطابات ضمان	١٠ ٧٤١ ٧٨٦	٨ ٤١٨ ٦٢٩
	١٧ ٥٨١ ٥٩٦	**١٤ ٧٧٩ ٨٤٢**

(د) ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
لاتزيد عن سنة واحدة	--	٦٠٤

٣٧- معاملات مع أطراف ذوى علاقة

يتبع البنك الشركة الأم وهى "شركة مصر المالية للإستثمارات" والتى أسسها بنك مصر لتكون ذراع إستثمارى له بنسبة مساهمة قدرها ٩٩,٩% من رأسمالها وهى تمتلك بدورها ٩٩,٩٩% من الأسهم العادية لبنك القاهرة أما باقى رأس المال فهو مملوك لمساهمين آخرين.

و يساهم مصرفنا في بنك القاهرة الدولى كمبالا بنسبة ١٠٠%.

ويساهم مصرفنا في شركة القاهرة للتأجير التمويلى بنسبة ٩٧,٩٩%.

ويساهم مصرفنا في البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير بنسبة ٤%.

وفيما يلى تعاملاتنا مع بنك مصر(مساهم طرف ذو علاقة) :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أرصدة لدى البنوك		
حسابات جارية	١٥٥	٥٥
ودائع*	--	٥ ٢٢٤ ٤٤٨
الأصول الاخرى		
إيرادات مستحقة	--	٣٠ ٧٦٥
أخري	١٤ ٨٧٦	٨ ٦٤٨
أرصدة مستحقة للبنوك		
ودائع	٢٣٤ ٢٠٠	--
القروض الاخرى		
القيمة الحالية للوديعة المساندة من بنك مصر	--	٩٦٥ ٧٧١
إلتزامات أخرى		
عوائد مستحقة	١٢٧	--
حقوق الملكية		
فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة	--	١ ٠٣٤ ٢٢٩

- **وفيما يلى تعاملاتنا مع بنك القاهرة الدولى كمبالا(شركة تابعة):**

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أرصدة لدى البنوك		
ودائع	--	٨ ٧٤٢
حسابات جارية	--	١ ٤١٢
أرصدة لدى البنوك		
حسابات جارية	٢٢ ٥٦٢	--

- **وفيما يلى تعاملاتنا مع شركة القاهرة للتأجير التمويلى(شركة تابعة):**

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
قروض وتسهيلات العملاء		
قروض شركات (حسابات جارية مدينة)	١٧ ٧٤٢	--
قروض شركات (مباشرة)	٥٩٧ ٦٨٩	٤١٢ ١٨٤
أصول أخرى		
إيرادات مستحقة	٤ ٥٠٩	٥ ٦١٨
ودائع العملاء		
حسابات جارية	٧٦ ٤٢٧	٥٢ ٥٥٨

- **وفيما يلى تعاملاتنا مع البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير(إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر):**

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أرصدة مستحقة للبنوك		
ودائع	٢ ٤٠٦ ٢٢٥	٤ ٤٧٨ ٤٠٠
إلتزامات أخرى		
عوائد مستحقة	١٢ ١٣٠	١ ٥٤١

* يتضمن بند أرصدة لدى البنوك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وديعة طرف بنك مصر بمبلغ ٢ مليار جنيه مصري تم إستردادها لبلوغ تاريخ إستحقاقها.

٣٨- صناديق إستثمار بنك القاهرة

(أ) صندوق إستثمار بنك القاهرة الأول (صندوق تراكمى)

هذا الصندوق هو أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرميس لإدارة صناديق الإستثمار. ويبلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق ٢٠ مليون وثيقة قيمتها ٢٠٠ مليون جنيه بقيمة إسمية قدرها ١٠٠ جنيه للوثيقة وذلك طبقاً لموافقة الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧، وطبقاً لإجتماع حملة وثائق صندوق إستثمار بنك القاهرة الأول التراكمى المنعقدة بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٠٧ وموافقة الهيئة العامة لسوق المال فقد تم تعديل القيمة الأسمية لتصبح ١٠ جنيه بدلا من ١٠٠ جنيه للوثيقة على أن يبدأ سريان تلك التعديلات إعتباراً من يونيو ٢٠٠٧. بلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ عدد ٦٨٩ ٠٩٥ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها ١١٩,٣١ جنيه. وقد بلغت الوثائق التى يحتفظ بها البنك طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال الفترة من الطرح الأولى للصندوق حتي ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، عدد ٥٠٠ ٠٠٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٥٩ ٦٥٥ ٠٠٠ جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمر الصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبوبة كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٤٤٦ ١٧٢ جنيه مقابل مبلغ ٤٣٩ ٦٥٩ ١ جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(ب) صندوق إستثمار بنك القاهرة الثانى للسيولة (اليومى)

أنشأ بنك القاهرة (ش.م.م) صندوق استثمار بنك القاهرة الثانى للسيولة بالجنيه المصرى ذو العائد اليومى التراكمى كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب الترخيص رقم ٥٢٦ الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية فى ١٨ يونيو ٢٠٠٩ وذلك وفقاً لأحكام قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية. وتقوم بإدارة الصندوق شركة مصر بلتون. بلغ عدد وثائق الإستثمار عند الإكتتاب والتخصيص عدد ١٠ مليون وثيقة تبلغ القيمة الإسمية للوثيقة ١٠ جنيه وقد بلغت الوثائق بمحفظة قائمة الدخل الشامل الأخر طبقاً لما تم تخصيصه منها خلال الفترة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ عدد ٣٠٢ ٩٨٤ ١ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٥٧ ٠٩٩ ٠٢٤ جنيه، كما بلغت الوثائق بمحفظة المتاجرة طبقاً لما تم تخصيصه منها خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ عدد ٦٣٣ ٦٥٧ ١ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٠٠٣ ٦٩٩ ٤٧ جنيه، وبلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ عدد ٢٥٩ ٩٢٩ ١٠٢ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة ٢٨,٧٨ جنيه. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٠٠٧ ١٠٢ ١١ جنيه مقابل مبلغ ٧٠٢ ٩٠٧ ٨ جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(ج) صندوق إستثمار البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى وبنك القاهرة ذو العائد الدورى التراكمى وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (الوفاق)

هذا الصندوق هو أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة HC للأوراق المالية والإستثمار. وكان عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق ٥ مليون وثيقة قيمتها ٥٠ مليون جنيه بقيمة إسمية قدرها ١٠ جنيه للوثيقة وذلك طبقاً لموافقة الهيئة العامة لسوق المال رقم ٦٢٥ بتاريخ ٦ يناير ٢٠١١ وعمر الصندوق ٢٥ عاما من تاريخ الترخيص. يبلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ عدد ٧٥٧ ٦٢٨ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها ١٤,٩٢ جنيه. وقد بلغت الوثائق التى يحتفظ بها البنك طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ عدد ٠٠٠ ٢٥٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٠٢٠ ٧٢٩ ٣ جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمرالصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبوبة كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٠٥٢ ٤٥ جنيه مقابل مبلغ ١٥٩ ٥٤ جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(د) صندوق إستثمار بنك القاهرة لأدوات الدخل الثابت

بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٢ وافق مجلس إدارة بنك القاهرة على تأسيس صندوق استثمار بنك القاهرة لأدوات الدخل الثابت، وتمت موافقة البنك المركزى المصرى بتارخ ١٥ أغسطس ٢٠١٢. وقد تقرر أن يتم فتح باب الإكتتاب العام فى وثائق الصندوق إعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ٤ ديسمبر ٢٠١٢ ولمدة شهرين. على أن تقوم بإدارة نشاط الصندوق شركة سى آى أستس مانجمنت. يبلـــغ حجم الصندوق ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ جنيه مصرى (مائة مليون جنيه مصرى) عند التأسيس مقسمة على مليون وثيقة بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصرى للوثيقة الواحدة. ويبلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ عدد ٤٣٦ ٩٦ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها ٢٢٠,٣٩ جنيه. وقد بلغت الوثائق التى يحتفظ بها البنك طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ عدد ٠٠٠ ٥٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٥٠٠ ٠١٩ ١١ جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمر الصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبوبة كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٢٥٩ ١٢٦ جنيه مقابل مبلغ ١١٣ ١١٦ جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

٣٩- مرتبات ومزايا أعضاء الإدارة العليا للبنك

وفقاً لما جاء بقواعد تدعيم نظم الحوكمة والرقابة الداخلية للبنوك والصادرة فى ٢٠١٦/٧/٢٦ فقد بلغ المتوسط الشهرى للمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها العشرون أصحاب المرتبات والمكافآت الأكبر فى البنك مجتمعين مبلغ ٩٠٦ ٣٦٠ ٥ جنيه مصرى خلال السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٤٠- تعديلات على أرقام المقارنة

البند	طبيعة التعديل	قبل التعديل	بعد التعديل	مبلغ التعديل
ودائع العملاء	فرق فوائد	٤٠٦ ٢٩٨ ١٣١	٢٦٢ ٣٢٢ ١٣١	٨٥٦ ٢٣
صافي أرباح السنة والارباح المحتجزة	فرق فوائد	٤٠٨ ٤٩٦ ٣	٥٥٢ ٤٧٢ ٣	(٨٥٦ ٢٣)

٤١- الموقف الضريبى

٤١-١ ضريبة الدخل والأوعية المستقلة

- **الفترة من بداية النشاط وحتى العام المالى ٢٠١٤**

تم فحص البنك وسداد وتسوية ضرائب الأشخاص الاعتبارية والأوعية المستقلة منذ بداية النشاط وحتى عام ٢٠١٤ باستثناء العام المالي ٩٢/٩١ حيث قام البنك بسداد الفروق الضريبية المطالب بها والتي يتعرض عليها وما زالت القضية متداولة أمام القضاء الادارى، والعاميين الماليين ٢٠١١ و٢٠١٢ تم التصالح بشأنهما وجارى تسويتهما.

- العامين الماليين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ تم التصالح بشأنهما وجارى تسويتهما.
- العامين الماليين ٢٠١٧ و ٢٠١٨ تم طلبهما للفحص وجارى إعداد مستندات الفحص الخاصة بهما.

٤١-٢ ضريبة الدمغة

- **الفترة من بداية النشاط وحتي ٢٠١٥/١٢/٣١**

تم فحص والانتهاء من هذه الفترات وفى انتظار نماذج الربط الخاصة بها أما الفترة قبل ٢٠٠٦/٧/٣١ جارى استلام نماذج ربط الضريبة الخاصة بفروع مصرفنا عن هذه الفترة.

- **العام المالي ٢٠١٦**

تحت الفحص.

- **العاميين الماليين ٢٠١٧-٢٠١٨**

تم طلبهما للفحص وجارى إعداد مستندات الفحص الخاصة بهما.

- **العام المالي ٢٠١٩**

يتم سداد الضريبة المستحقة عنه كل ربع في المواعيد القانونية.

٤١-٣ ضريبة المرتبات

- **الفترة من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٤**

تم تسويتها نهائياً باستثناء بندى اشتراكات المحامين وبدل الأجازات للعاملين المستمرين بالخدمة عن الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ مازالا محل خلاف وتم احالتهما للقضاء وقام البنك بسداد الضرائب عنهما.

- **الفترة من ٢٠١٥ حتي سنة ٢٠١٨**

تم طلبهما للفحص.

٤١-٤ ضريبة المبيعات

- **الفترة من ٢٠٠٢ وحتي سنة ٢٠١٥**

قامت المأمورية بفحص البنك والربط عن هذه السنوات وقام البنك بسداد الضريبة المستحقة والطعن علي المطالبات الواردة في المواعيد القانونية ومازال الخلاف منظورا أمام القضاء الادارى.

- **الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩**

يتحوط مصرفنا تقديريا بالبنود التى قد تخضع للضريبة و لحين البت فى تسجيل مصرفنا فيهما كون مصرفنا غير مخاطب بهما وأن تسجيله فيها تم عن طريق الخطأ وكذلك عدم خضوع الأعمال المصرفيه للضريبة على القيمة المضافة وفقا للبند رقم ٣٣ من بنود الاعفاءات الواردة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى

محمد إبراهيم
القائم بأعمال رئيس مجموعة الشئون المالية